جامعة عمار ثليجي –الاغواط –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الموضوع

السياسة الأمنية الصينية في آسيا بعد11سبتمبر 2001

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

من إعداد الطالبة :

*متاش أم الخير

تحت اشراف الأستاذ :

* بن إسماعيل زكريا

لجنة المناقشة

الأستاذ: رابح خليفي.....رئيسا

الأستاذ: زكريا بن إسماعيل.....مشرفا ومقررا

الدكتوراة: شمسة بوشنافة.....مناقشة

السنة الجامعية : 2019/2018

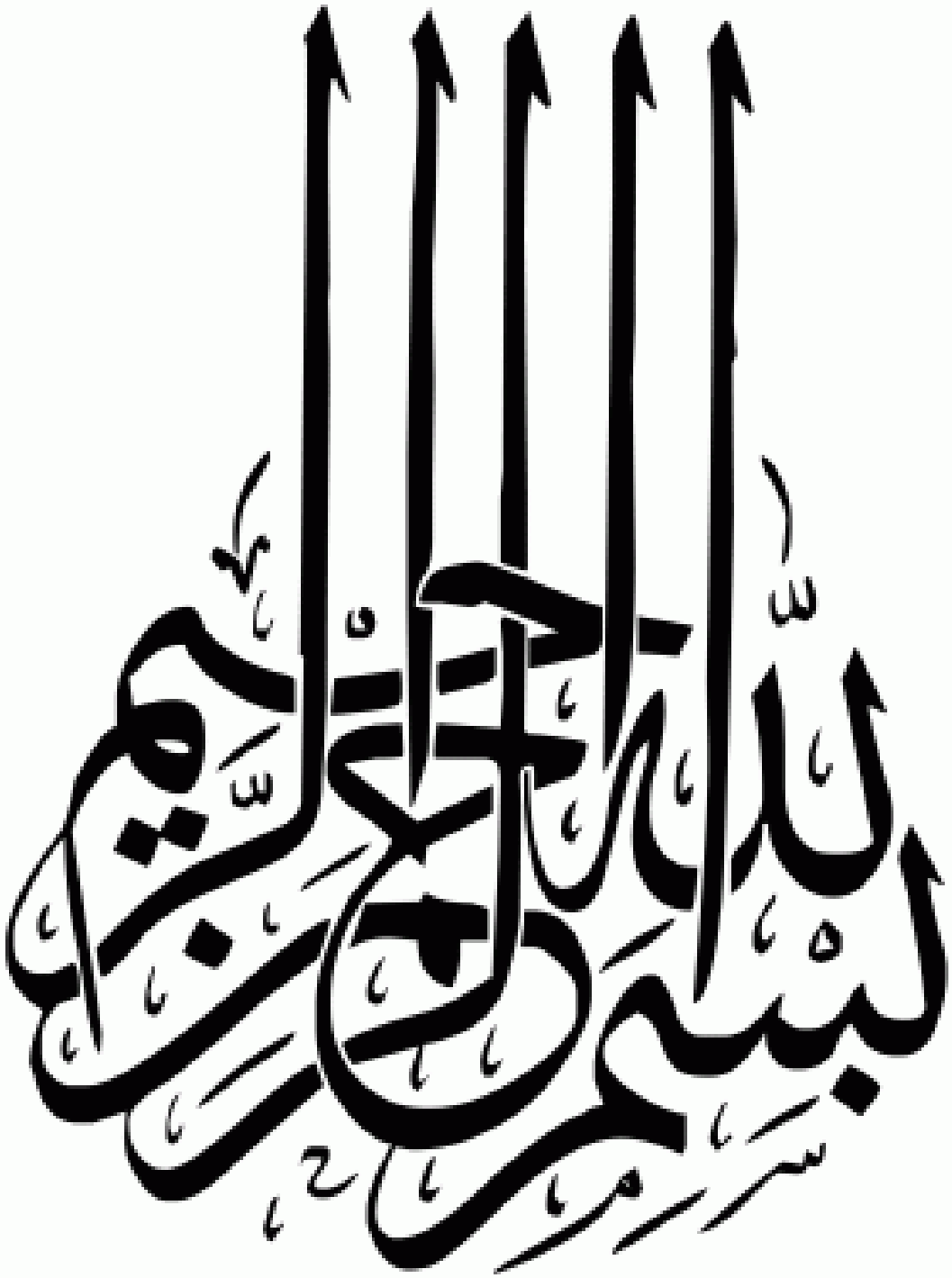
بسم الله الرحمن الرحيم

المخلص باللغة العربية :

في ضوء الإهتمام المتزايد حول السياسة الأمنية الصينية في آسيا من قبل المهتمين والباحثين في العلاقات الدولية ،بعد أحداث 11 سبتمبر2001 تهدف الـــــدراسة لتحليل وفهم تصورات بناء الأمن وخاصة بعد أحداث، وتسعى السياسة الأمنية الصينية في آسيا كمشروع لتعزيز الأمن الإقليمي وحماية مصالحها وتهدف الدراسة تأثير التحولات في السياسة الأمنية الصينية ، وهذاما جعلها تنتهج سياسيات حذرة إرتبطت بمضامين العقيدة الأمنية الصينية ،من خلال محاولة الربط الفرضية الرئيسية مفادها تنعكس التغيرات القيمية والهيكلية التي أفرزتها أحداث 11 سبتمبر على التغير في السياسات الأمنية لجميع الدول وفي كل الأقاليم ومن بينها الصين.

وقد إنطلقت الدراسة من فرضيتين مفادها أن كلما كان هناك تغير في الأحداث العالمية كلما أدى الى اعادة صياغة تصورات الامن الدولي، كلما زادت التهديدات الأمنية في المحيط الاقليمي للصين كلما تتعدد المنظورات الصينية لبناء سياستها.

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة الفصول ،خصص أولها التصورات بناء الأمن بعد 11سبتمبر2001،يتضمن مدخل نظري لفهم السياسة الأمنية ،في حين تناول الفصل الثاني المنظور الصيني للسياسات الأمنية ،أما الفصل الثالث فحاولنا من خلاله إبراز تحولات السياسة الأمنية الصينية بعد 11سبتمبر2001.

Abstract:

In the light of the growing interest in china's security policy in asia by the interested and researchers in international relations, after the events of september 11, 2001, the study aims to analyze and understand the perceptions of building security, especially after events, and seek security policy in asia as a project to promote regional security and protect its interests. China's security policy, which made it a cautious policy linked to the contents of the chinese security doctrine, by trying to link the main premise that the changes in the value and structure of the events of september 11 to change in the security measures for all countries and in all regions, including china.

The study is based on two hypotheses that whenever there is a change in global events as it reshapes perceptions of international security, the greater the security threats in china's regional environment, the more chinese perspectives will be on building its policy.

The first chapter deals with the concept of building security after september 11, 2001, which includes a theoretical approach to understanding security policy. The second chapter deals with china's perspective on security policies. Chapter 3 attempts to highlight the changes in china's security policy after september 11, 2001

خطة الدراسة :

الشكر والعرفان:

الإهداء:

الملخص

الفهرس الجداول والأشكال :

المقدمة:

الفصل الأول: تصورات بناء الأمن بعد 11 سبتمبر 2001

المبحث الأول: مدخل نظري لفهم السياسة الأمنية

المطلب الأول: مفهوم الأمن

1) علاقة السياسة الأمنية بالأمن

- المطلب الثاني: مفهوم القوة في العلاقات الدولية
- المطلب الثالث: التحليل الجيواقليمي للعلاقات الدولية

المبحث الثاني: التحديات الأمنية لما بعد الحرب الباردة وتأثيرها على آسيا

المطلب الأول: التحديات التقليدية

الفرع الأول: التحديات العسكرية

الفرع الثاني: التحديات الإقتصادية والإجتماعية

المطلب الثاني: التحديات الجديدة

مخاطر القرصنة

تحديات الصحية

التهديدات البيئية

تجارة المخدرات

المبحث الثالث: أحداث 11 سبتمبر 2011 وانعكاسات الأمنية على العالم

المطلب الأول: الإنعكاسات السياسية والاقتصادية

المطلب الثاني: الإنعكاسات الأمنية والعسكرية

المطلب الثالث: الإنعكاسات الفكرية والثقافية

الفصل الثاني: المنظور الصيني للسياسات الأمنية

المبحث الأول :الأهمية الجيو سياسية لبيئة الأمنية الصينية

المطلب الأول :الأهمية الجغرافية للصين

المطلب الثاني: المقومات البشرية

المطلب الثالث :المقومات السياسية

المبحث الثاني: مضامين العقيدة الامنية الصينية

المطلب الاول : المقومات العسكرية الصينية

المطلب الثاني :اهداف العقيدة العسكرية الصينية

المبحث الثالث : التصورات الأمنية الصينية بعد 11 سبتمبر2001

المطلب الأول :الرؤية الأمنية الصينية

المطلب الثاني:مصالح الامنية الصينية في أسيا

.المطلب الثالث : الأولويات الصين الأمنية

.الفصل الثالث:تحولات السياسة الأمنية الصينية بعد 11 سبتمبر2001

المبحث الأول: تأثير العامل الاقتصادي في التحول السياسة الأمنية الصينية

المطلب الأول :إنعكاس العامل الاقتصادي على الأمن في شرق أسيا

.المطلب الثاني: استراتجية الحزام والطريق وتأثير البنك الاستثمار الأسيوي

المطلب الثالث: البعد الطاقوي في السياسية الأمنية الصينية

المبحث الثاني: عولمة الأمن وانعكاساتها على الرؤية الصينية الجديدة

المطلب الأول: العولمة الأمنية

المطلب الثاني: الرؤية الصينية للعولمة

. المطلب الثالث: الاستراتجيات للتعامل مع العولمة

.المبحث الثالث: سياسة التحديث الأمنية الصينية

المطلب الأول:برنامج تحديث القوات الصينية

المطلب الثاني :تطوير الأسلحة الصينية

المطلب الثالث :سياسة التحديث الأمنية وأثرهافي الامن الأسيوي

الخاتمة:

الملاحق :

.قائمة المراجع:

الشكر والعرفان

الشكر لله أولا وأخيرا فهو الموفق وهو المعين "وما توفيقي إلا بالله "

الشكر لكل من كان عونا لي في إنجاز هذا البحث إتمامه على هذه الصورة التي أرجو أن تكون مرضية.

ويطيب لي أتقدم بخلص آيات الشكر والامتنان والعرفان إلى الأستاذ المشرف على العمل: الأستاذ بن **إسماعيل زكريا** على قبوله إشرافه على هذا البحث ما قدم لي من النصح والإرشاد والتوجيه أثناء إعداد هذه المذكرة حيث اقتطع من وقته الثمنين من أجل تقديم العون لي ، كان له عظيم الأثر لإتمام هذا العمل على هذه الصورة أدام الله لنا ،وجزاه الله خير جزاء.

كما أتقدم بالشكر الى أعضاء لجنة المناقشة وعلى توجيهاتهم القيمة .

ولا يسعني أيضا أن أوجه بالشكر لكل من مكتبتي: مكتبة "جامعة قاصدي مرباح العلوم السياسية بولاية ورقلة ومكتبة المركزية جامعة عمار ثليجي –الأغواط–

كما أتقدم بالشكر إلى من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

الشكر لجميع

أم الخير متاش

الإهـــــداء

إلى والدي الكريمين وكل أفراد عائلتي

إلى أساتذتي الذين تعاقبوا على تدريسي في مختلف مراحلي الدراسية

إلى جميع طلبتي علوم السياسية وعلاقات الدولية –الأغواط-

إلى صديقتي نادية حمدي

إلى كل من ساعدني لبواشرة صادق ،و نور الدين عفان

إلى كل ما يقدر قيمة العلم والمعرفة أهدي هذا العلم

الخرائط والجدول والأشكال:

1. شكل رقم (01–01):أشكال القوة في العلاقات الدولية.	06
2. خريطة رقم (01–01): توضح المطالب المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي	10
3. الجدول رقم(01–01):يوضح أسماء الجزر المتنازع عليها وطرف النزاع مع الصين	10
4. جدول رقم (2–1): النسب المئوية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلدان الازمة الآسيوية	13
5. الشكل الرقم(1–2):الوزن الدبلوماسي للصين	29
6. الجدول رقم (1–2):ترتيب موقع "غلوبال فايرباور" للجيوش عالمي	29
7. الشكل(2–2):مخطط يوضح مجلس الدولة في الصين	30
8. الخريطة الرقم:(1 –2) توضح المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي والشرقي	37
9. الشكل رقم : (3–1)الإوز الطائر في آسيا	51
10. خريطة رقم 01 تمثل طريق الحرير الجديد(الحزام و الطريق)	54
11. خريطة رقم3–2 توضيح مضيـــــــق ملـــقا	56
12. رسم البياني رقم 01:اهم مؤشرات معيار القوة وفقاً القوى في النظام العالمي لعام 2012	73
13. رسم البياني رقم 02:اجمالي القوى البشرية القوات المسلحة	74
14. رسم البياني رقم03: الإنفاق الرسمي الدفاع الصين 2007–2018 (المليارات من 2018 دولار)	75
15.رسم البياني رقم 04:يوضح ميزانية الانفاق الدفاع الصينيى	75
16. جدول رقم (1–3):يوضح الصواريخ الاستراتيجية الصينية 2011	78

المقدمة

مقدمة

يشهد العالم منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي متغيرات مهمة أثرت على مختلف الأقاليم وعلى الإقليم الأسيوي، كونه يتعلق بمرحلة مهمة أسست لتمركز القوى العالمية في الوقت الراهن، ومن جهة ثانية أرسى الأعمدة الأساسية للنظام الدولي الذي تفرد بظهور تحديات تؤثر في كل الفواعل في العلاقات الدولية.

في ضوء هذه المتغيرات عملت الصين على تحقيق طموحاتها بإقامة علاقات متينة في محيطها الإقليمي، خاصة شرق آسيا وآسيا الوسطى، وذلك بالمزاوجة بين السياسة الأمنية البراغماتية والقوة الاقتصادية والمالية المتنامية؛ فالصين حاليا تحتل المرتبة الثانية كأقوى اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة والمرتبة الاولى في القوة العسكرية في آسيا والمرتبة الثالثة عالميا وبذلك تفوقت على خصمها الإستراتيجي اليابان وبهذا تعزز دورها كفاعل اقليمي مهم.

كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 إنعكاسات على السياسة الأمنية الصينية وتجسيد رؤيتها في آسيا، إذ تعد مسرحا للتنافس الدولي والتحالفات الإقليمية والدولية، وتواجه الصين حاليا كثيرا من التحديات الأمنية في جوارها الاقليمي تحاول أن تتعامل معه بمفهوم أمني جديد، على اعتبار أن الصين قوة عالمية صاعدة في النسق الدولي، وترغب في البرهنة للعالم عن كونها قوة مسؤولة تعتمد التنمية والسلام كمبدأ لها.

وأبرز التحديات الأمنية التي تواجه الصين هي قضية تايوان جزر بحر الصين الجنوبي، التي تتنازعها مع عدد من جيرانها، والتحالف الأمريكي الهندي، وخطر المنافسة الاستراتيجية اليابانية وتحالفها مع الولايات المتحدة، وأمن المعابر البحرية، خاصة مضيق تايوان ومضيق ملقا، الممرين الهامين لإمدادات الطاقة للصين.

وفي هذا الإطار تأتي دراستنا لتسلط الضوء على السياسة الامنية للصين بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001، والتغيرات التي طرأت على التصور الصيني تجاه القضايا الإقليمية.

أ. **مبررات اختيار الموضوع :**

تتجلى مبررات اختيار الموضوع في الاعتبارات التالية :

1) الأسباب الموضوعية: تعتبر السياسة الأمنية الصينية في آسيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 موضوع حديث الدراسة.

- محاولة فهم طبيعة السياسة الأمنية الصينية وتأثيرها على آسيا.
- المقومات المتنوعة والمتعددة التي تمتلكها الصين، سواء كانت عسكرية، اقتصادية، أو ديمغرافية، وموقعها الجيوبوليتيكي.
- الموضوع يقع ضمن مجالات الاختصاص في الماستر.

2) الدوافع الذاتية :

وجدت أن هذا الموضوع جديد نوعا ما، ولم يلق الاهتمام اللائق به أكاديميا، رغم المكانة التي تحوزها الصين عالميا، لهذا رغبت في المساهمة ولو بشي بسيط في إثراء هذه الدراسة.

ب. أهمية الموضوع

تعد هذه الدراسة من الأعمال التي تتناول بالتحليل السياسة الأمنية الصينية في آسيا بعد 11 سبتمبر 2001، ويرجع ذلك في المقام الأول لقلة الدراسات التي تناولت موضوع السياسات الأمنية في آسيا، خاصة باللغة العربية، من هذا المنطلق تنحصر أهمية الدراسة في زاويتين:

1. الأهمية العلمية :

يكتسي موضوع السياسة الأمنية الصينية في آسيا أهمية بحثية كبيرة لحقل العلاقات الدولية، تتمثل في مدى توظيف مختلف المناهج العلمية، والأطر النظرية المعتمدة في التحليل من أجل الفهم والتفسير وإسقاطها على النموذج محل الدراسة لتفسير السياسة الأمنية الصينية في آسيا.

2. الأهمية العملية :

تتمثل الأهمية العملية في أن الأمن الصيني يقع ضمن محيط اقليمي مضطرب، حيث يخضع الأمن الاقليمي لتفاعلات دولية متداخلة، ويعكس بصورة واضحة القضايا الامنية الشائكة التي تهدد النظام الإقليمي، كما

يصور تعقيدات المشهد الدولي ككل. فالدراسة تحاول تسليط الضوء على سياسة الصين الأمنية، وعمقها الاستراتيجي من حيث أنه مصدر تهديد يلقي بضلاله على مصالح الدولة الصينية.

ت. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى:

- ❖ تحديد تصورات بناء الأمن بعد أحداث 11سبتمبر 2001.
- ❖ التطرق للسياسة الامنية الصينية في آسيا كمشروع لتعزيز الأمن الإقليمي.
- ❖ تحديد أهم التحولات فالسياسة الأمنية الصينية، بحيث لم تعد القوة العسكرية الأداة الوحيدة لتنفيذ أهداف السياسة الأمنية.

ث. أدبيات الدراسة:

إن الضرورة الموضوعية والمنهجية تفرض على الباحث في أي مجال أن يحاول التحقيق والتقصي فيما كتب بخصوص موضوع البحث

1. عنوان الكتاب: **أداور القوى الآسيوي الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآوفاقها المستقبيلية** لكاتب *يونس مؤيد* يونس، بلد نشر عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع ،ط.1. 2015، يتكون هذا الكتاب من أربعة فصول، يعد الكتاب أدوار القوى الآسيوية في التوزان الاستراتيجي في آسيا من الأهمية للتعرف عن طبيعة العلاقات بين هذه القوى الفاعلة، وما تمتلكه من مقومات تدعم هذه القوى الآسيوية تمتلك من القدرات والإمكانات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتكنولوجية الحالية والمستقبلية من جهة، وآخري ما يؤهلها لإداور مؤثر في الإقليم الآسيوي .

2. عنوان الكتاب "**آسيا والعولمة " للمؤلفين: محمد السيد سليم، السيد صدقي عابدين** ، وبلد نشر القاهرة :الصادرة مركز الدراسات الآسيوية ،2003، يتكون هذا الكتاب من العشرة الفصول يعد الكتاب آسيا والعولمة من موضوعا من أهم موضوعات التي شغل الباحثون في الشئون الصينية في العقد الأخير ،لاسيما في العالم الغربي المتقدم.

3. **كتاب النجم الصاعد: الصين دبلوماسية أمنية جديدة** ،لمؤلفه بايتس غيل ،يصف فيه التبدل الدراماتيكي للدبلوماسية الصينية منذ منتصفه عقد التسعينات على نحو أكثر براغماتية في تعاملها مع الشؤون الاقليمية

والدولية يحلل الكتاب جذور الديبلوماسية الأمنية الجديدة انطلاقا من فرضية ثابتة إزاء طبيعة السياسة والأمن العالميين بأن الترعة العامة للشؤون الدولية تتجه نحو السلام والتطور.

4. مذكرة ماجستير بعنوان: "**السياسة الأمنية الإقليمية للصين في العصر الذي تلا الحرب الباردة**"، (**جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية 2001،2000**) للطالب عليم محمد والذي تطرق الى اشكالية التالية :ماهي استراتيجية الصين للدفاع عن مصالحها الأمنية الاقليمية في العصر الذي تلا الحرب الباردة ،اما يتعلق بنتائج :توضح كل الدراسات المتعلقة بالسياسة الامنية للصين في العصر تلا الحرب الباردة ،أن موقفها الأمني يوجد في وضعية جيدة لم يسبق له أن عاشها من قبل وذلك بسب حالة الاستقرار النسبي التي سادت المنطقة بعد انهيار عهد القطبية الثنائية وزوال التهديدات السوفياتية الوجهة ضدها في الشمال وتنامي التوترات الحدودية وغياب أشكال المواجهات العسكرية .

5. مجلة السياسة الدولية: مرورة صبحي منتصر في: "**التداعيات الإقليمية للتحديث العسكري الصيني**"، في :مالك عوني ،**التحديث العسكري تطوير الأسلحة ومستقبل المكانة الدولية واتجاهات الصراع العالمي** والذي يعالج مصالح الصين ووزنها الاقتصادي حول العالم إلى تزايد حجم المخاطر التي تتهدد المصالح الصينية ليس فقط فيما وراء مجالها الحيوي .

ج. المشكلة البحثية:

تتواجد الصين في بيئة أمنية اقليمية غير آمنة تواجه فيها قدرا كبيرا وخطيرا من عدم اليقين نظرا للمتغيرات الإقليمية والدولية الحاصلة في النظام العالمي الراهن أحداث 11 سبتمبر في تأثيرها على السياسة الامنية الصينية في آسيا وأيضا لمختلف التهديدات اللاتماثلية في آسيا .

هذا ما جعلها تنتهج سياسة امنية حذرة ارتبطت بمضامين العقيدة الأمنية الصينية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، من هذه المنطلقات سنحاول في ثنايا هذه الجزئية دراسة الإشكالية البحثية التالية:

- **ما مدى تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على السياسة الأمنية الصينية في آسيا؟**

تندرج تحتها مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1-ماهو تصورات بناء الأمن الدولي بعد أحداث11سبتمبر2001؟

2- ماهي المنظور الصيني السياسة الأمنية؟

3- ماهي مضامين العقيدة الأمنية الصينية بعد أحداث 11 سبتمبر؟

ح. حدود الإشكالية:

- الحدود الزمانية: تتعلق حدود الدراسة الزمانية بالسياسة الامنية في آسيا بعد 11 أحداث سبتمبر2001، وبناء عليه فالحدود للدراسة مرتبطة بهذه الفترة الزمنية أي بعد أحداث 11سبتمبر2001 كتاريخ محوري في التفاعلات التي في المنطقة، اضافة لظهور متغيرات جديدة في البيئة الدولية.
- الحدود المكانية: تحدد الحدود الدراسة المكانية بمنطقة آسيا وبضبط شرق آسيا وما يطلق عليها بآسيا الباسفيك، التي تضم كلا من دول شرق آسيا المحاذية للصين.
- الحدود الموضوعية: التي ترتبط بموضوع الدراسة الذي يشغل حيزاً مهماً في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية بشكل خاص.

خ. الفرضية الرئيسية

لدراسة الإشكالية أخذنا الفرضية الرئيسية التالية :

- تنعكس التغيرات القيمية والهيكلية التي أفرزتها أحداث 11 سبتمبر على التغير في السياسات الأمنية لجميع الدول وفي كل الأقاليم.

الفرضيات الفرعية:

- كلما كان هناك تغير في الأحداث العالمية كلما أدى الى اعادة صياغة تصورات الإقليمية الأمنية .
- كلما زادت التهديدات الأمنية في المحيط الاقليمي للصين كلما تطورت الاقليمية لبناء سياستها.

د. أدوات الدراسة:

1) الاطار المفاهيمي:

- **الجيو السياسية** :حسب قاموس روبير هي دراسة العلاقات بين المعطيات الطبيعية للجغرافيا وسياسة الدول [1]أما **كارل هاو سهوفر** Karle **Hawshoer** فقد عرف علم الجيوبوليتيكي على أنه :"العلم القومي الجديد للدولة ،وهي عقيدة تقوم على حتمية المجال الحيوي بالنسبة لكل العمليات السياسية [2]"
- **التوازن لإقليمي**: أو ما يسمي بالتوازنات الفرعي هو شكل من أشكال التوازنات يتكون داخل أطر جغرافية محدودة تجمع عددًا من الدول التي تدخل فيما بينها في علاقات تتسم بالصراع على السلطان والنفوذ في الإطار الجغرافي المحدود.

[1] ألكسندر دوفاي ،**الجغرافيا السياسية جيوبوليتيك**،تر:حسين حيدر (بيروت :عوديدات للنشر والتوزيع ،2007)،ص50.

[2] مثنى مشعان المزروعي "**محاضرات في مقياس الجغرافيا السياسية** "(كلية الربية ،جامعة المستنصرة ،د س ن)

في حين عرف البعض الآخر التوازن الإقليمي بأنه حالة التقارب في مختلف القدرة والقوة بين الدول أو القوى الإقليمية أو دالة التكافئ النسبي بين هذه القوى في حوار للإرادات ذي أبعاد إستراتيجية يؤكد جوهره البحث عن الأمن والمصالح الحيوية.[3]

الاطار المنهجي:

استخدمت العملية البحثية المجموعة من المناهج الملائمة والمتوافقة مع الخطة للبحث يزيد من نجاح الموضوع والوصول الى نتائج علمية صحيحة ولدراسة الموضوع اعتمدنا على التالي:

- المنهج الوصفي: باعتباره مستوى بحثي ضروري تعتمد عليه الدراسة **لوصف** الأفكار والنظريات المقدمة. حيث يعرف بأنه أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة او فترات زمنية معينة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفصلية للظاهرة.

كما يمكن تعريفه بأنه وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا ويوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع الظاهرات المختلفة الأخرى.

- المنهج دراسة الحالة: يهدف تعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة وهو المنهج الذي يتجه لجمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة. سواء كانت فردا أو مؤسسة أو وحدة أو نظام اجتماعي، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة إبراز الارتباطات والعلاقات السببية او الوظيفة بين أجزاء الظاهرة.

المنهج التاريخي: وهو منهج علمي مرتبط بمختلف العلوم الأخرى ،حيث يساعد الباحث الاجتماعي خصوصا عند دراسته للتغيرات التي تطرأ على البنى الاجتماعية وتطور النظم الاجتماعية في التعرف على ماضي الظاهرة وتحليلها وتفسيرها علميا ،في ضوء الزمان والمكان الذي حدثت فيه، ومدى ارتباطها بظواهر أخرى ومدى تأثيرها في الظاهرة الحالية محل الدراسة ومن ثم الوصول إلى تعميمات والتنبؤ بالمستقبل.

[3] يونس مؤيد يونس،**أداور القوى الآسيوي الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآوفاقها المستقبيلية** ،(عمان :الأكاديميون للشر والتوزيع ،ط..2015.1)،ص50.

2) الإطار النظري:

إن البناء النظري هو العمود الأساسي للإجراء العلمي باعتباره ممارسة بديهية لا غنى عنها في فلسفة العلم. ولكن دراسات العلوم السياسية والعلاقات الدولية عادة ما تعرف بالجدل الواسع حول النظريات المعتمدة في فهم وتفسير الظواهر نظرا للتعبير السريع في طبيعة عناصرها وطبيعة العلاقات فيها الى جانب العامل النفسي والتقلب الغير محددها يزيد من تشابك وتعقيد المواضيع المراد حلها بالتالي إيجاد صعوبة في انتقاء النظريات المناسبة للمعالجة البحثية.

1. النظرية الواقعية:

تعتبر هذه النظرية من أهم النظريات التي لها وزنا في الاتصال بالواقع الدولي عبر محطات تاريخية ذلك لما أثبتته من تحليل وتفسير لكثير من الظواهر في الصراع بين الدول حول مجال نفوذها إذا إن كل الدول تعمل وفق منطق القوة ومقدراتها لتحقيق المصلحة العليا والوطنية ،أيضا بغض النظر عن الأم عن الأثر الذي تحدثه في الدول الأخرى .ولهذا فإن الصين تسعى من خلال ابراز قوتها الاقتصادية من حماية مصالحها عن طريق آلية مشتركة في سياستها الامنية الصينية "لمحارب الارهاب والتطرف ،أسلحة الدمار الشامل " كمشروع لتعزيز الأمن الاقليمي .

2. مركب الأمن الاقليمي:

جاءت إسهامات نظرية كثيرة حول المركب الأمني، حيث يعرف "**باري بوزان**" مركب الأمن الاقليمي على أنه:"مجموعة من الدول ترتبط سياساتها الأمنية ببعضها البعض على شكل اعتماد متبادل أمني وبالتالي لا يمكن لدولة واحدة أن تحقق أمنها القومي بشكل مستقل ومنفرد عن بقية الأعضاء في المركب [1]

ويعرف مركب الأمن الاقليمي أيضا تركز على المستوى الاقليمي في تحليل العلاقات الامنية الدولية، يعتبر المستوى الاقليمي هو جوهري لأنه المصدر الرئيس في إنتاج الديناميكيات الأمنية المختلفة وحالات الأمننة واللأمنة بالنسبة لهم[2]

تشكل في آسيا العديد من المركبات الأمنية التي بسب إستمرار التفاعلات الأمنية التقليدية فيها، على اعتبار أن هذه المنطقة تظهر وضع المركب الأمني بشكل جلي من خلال تعقيد وتزايد عمليات الأمنية الإقليمية .

---

[1])Julius D.A . Reynolds,"**AnEmpirical Application Of Regional Security Complex Theory"** : TheSecuritization Discourse In China's Relations With Central Asia And Russia, Dissertation Of TheDegree Master , centraeuropean university, june 2009, p 13.

[2]عامر مصباح ،**العولمةالأمنيةوالتحليل الكوني للعلاقات الدولية**،(الجزائر: دار الكتاب الحديث،ط.1.2007)،ص.156.

ذ. تقسيمات الدراسة:

تنقسم الدراسة الثلاثة فصول مقدمة وتتضمن منهج الدراسة والأدوات تبدأ بوصف خلفية الدراسة من حيث أسئلة الدراسة والفرضيات والأهمية وحدود الدراسة ومنهجيتها والأدبيات وخاتمة تتضمن أهم النتائج المتواصل إليها **والفصل الأول:** يتضمن بناء الأمن بعد11سبتمبر 2001ويتضمن ثلاثة مباحث رئيسية ،حيث نتناول فيه المبحث الأول مدخل نظري لفهم السياسة الامنية ،اما فقد نتناول المبحث الثاني أحداث 11 سبتمبر 2001 والانعكاسات الأمنية على العالم، أما المبحث الثالث فقد تم التطرق فيه التحديات الأمنية لما بعد الحرب الباردة وتأثيرها على أسيا .

الفصل الثاني: المنظور الصيني للسياسات الأمنية يتضمن ثلاث مباحث، في المبحث الأول الاهمية الجيوسياسية للبيئة الأمنية الصينية بعد11سبتمبر2001، اما المبحث الثاني يتضمن مضامين العقيدة الأمنية الصينية وفي المبحث الثالث يتضمن التصورات الأمنية الصينية بعد11 سبتمبر2001.

الفصل الثالث: فيتناول تحولات السياسة الأمنية الصينية بعد 11 سبتمبر2001 حيث قسم الفصل ثلاث مباحث رئيسية، المبحث الأول تأثير العامل الاقتصادي في التحول السياسة الأمنية الصينية، في حين أن المبحث الثاني عولمة الأمن وانعكاسها على الرؤية الصينية الجديدة، أما المبحث الثالث سياسة التحديث الأمنية الصينية.

.

الفصل الأول:

تصورات بناء الأمن

بعد11سبتمبر2001

الفصل الأول: تصورات بناء الأمن بعد 11 سبتمبر 2011

يعالج هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري لموضوع الدراسة، وذلك بتسليط الضوء على أهم المفاهيم في حقل الدراسات الأمنية من خلال التطرق إلى مفهوم الأمن وعلاقاته بالسياسة الأمنية.

وفي نفس الإطار سيتم التطرق للتحديات الأمنية لما بعد الحرب الباردة وتأثيرها على آسيا من خلال ذلك نتطرق للتحديات التقليدية والتحديات الجديدة وتأثيرها على أحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها على العالم.

المبحث الأول: مدخل نظري لفهم السياسة الأمنية

يعرف مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم المطروحة في حقل العلوم السياسية تعددا في التعاريف، كونه يشكل مطلب الجميع دولا، مجتمعات وأفراد، يؤكد ذلك الفارق في وجود تعريف متفق عليه من طرف الباحثين والمتخصصين في علم السياسة بشكل عام وحقل العلاقات الدولية بشكل خاص.

فترة ما بعد الحرب الباردة طرحت مجموعة من المتغيرات الجديدة التي أجبرت الدول على إتباع سياسات أمنية أقل حدة من سابقتها (سياسية أمنية هجومية)، حيث أصبحت الدول في المرحلة الجديدة للنظام الدولي تعتمد سياسات أمنية دفاعية بالدرجة الأولى (قائمة على أساس حماية أمن الأفراد والمواطنين من الداخل، وحماية حدود الدولة من أي تهديدات أخرى..)، حيث تعتبر السياسة الأمنية الصينية إحدى أهم الاستراتيجيات التي تتبع النهج الدفاعي الحمائي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأمن

1- **مفهوم الأمن:** يعود مفهوم الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وبهذا فالأمن ليس من المفاهيم السهل تدقيقها، حيث أن جل الدارسين والباحثين في حقلي العلاقات الدولية والدراسات الأمنية يجمعون على أنه مفهوم "غامض ومعقد"، لقد قدم الأستاذ **سليمان عبد الله الحربي** فهو : "ليس من المفاهيم عليها بصورة عامة، وأنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن شأنها في ذلك الكثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع " [1].

[1] سليمان عبد الله الحربي، " **مفهوم الأمن : مستوياته وصيغة وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**"، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 119 ، (2018) ، ص 9 .

فمن من الناحية الايتيمولوجية يشتق مصطلح الأمن من الكلمة اليونانية الأصل "securus"، والتي تتكون من شقين "se" وتعني بدون و"curus " تعني عدم الارتياح[1].

وعليه يمكن حصر التعريفات الأكثر تداولا في الدراسات الأمنية على النحو التالي:

قدم الأستاذ **عامر مصباح** تعريفا للأمن يرى من خلاله أنه " قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية "، أو هو: " تلك الحالة من الاستقرار الذي يجب أن يشمل المنطقة بعيدا عن أي تهديد سواء من الداخل أو الخارج"[2] .

يتمحور تعريف باري بوزان **barry buzzan** على أن "حالة الأمن يكون النقاش في إطار النظام الدولي , فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العلمي"[3]، بمعنى أن الدول والمجتمعات في سعيها الدائم للأمن تجد نفسها في بعض الحالات في انسجام تام.

الموسوعة السياسية تقدمه في " أبسط تعريف الأمن هو تأمين سلامة الدول ضد أخطار خارجية و داخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة الضغوط خارجية أو الانهيار داخلي "[4].

تعريف **وولتر لبيمان** " walter lippman" : "إن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لاتكون فيه عرضه لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة ، لو تعرضت للتحدي ، على صون هذه القيم عن طريق إنتصارها في الحرب"، وأما **بوث وويلر**(booth and wheeler) يعرفانه أنه "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن والإستقرار إلا إذا إمتنعوا عن الحرمان الآخرين منه ، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر"، فيما يعرفه **رنولد وولفر** " anold walfers" : "يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة ، أما من وجهة النظر الذاتية فيعنى عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر"[5].

---

[1] czeslau mesjasz , **security as an analytical concept**. paper presented at the 5 th pam, European conference on international relations. In Hague .9-11 (september2004).

[2] عامر مصباح ، **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية** (القاهرة: دار الكتاب الحديث ، 2001) ص9.

[3] جون بيليس ،ستيف سميث ، **عولمة السياسة العالمية** ، (دبي: مركز الخليج للأبحاث ط.1، 2004)، ص 14 .

[4] عبد الوهاب الكيالي ، **الموسوعة السياسية** ، ج1 (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1995)، ص331

[5] جون بيليس ، ستيف سميث ، **مرجع سابق** ، ص 414

2- علاقة السياسة الأمنية بالأمن:

هناك العديد من التعاريف عن السياسة الأمنية منها ما قدمه الأستاذ **عامر مصباح:** " إن التكلم عن السياسات الأمنية لا يعني بالأساس السياسات المعروفة عند العسكريين من استراتيجيات الهجومية الدفاعية، التي تعتمد عليها الدول في تأمين حدودها وضمان سيادتها، بل تتعدى ذلك فالسياسات الأمنية في مفهوما الواسع تسعى لإيجاد الفرص المتاحة بغية الوصول إلى الاستقرار والأمن بكامل صوره وبصفة دائمة، وباعتبار أن مفهوم السياسة الأمنية يقوم على مفهوم الأمن، فإن هذه الأخيرة قد تأثرت بالتحولات التي مست مفهوم الأمن في حقل الدراسات الأمنية"[1].

جعلت نهاية الحرب الباردة وما عرفته من تحولات من مفهوم الأمن يتسع ويخرج من مفهومه الضيق، من خلال اهتمامه بالفواعل غير التقليدية التي عرفها النظام الدولي على غرار أمن الفرد، وأمن الجماعة والأمن البيئي، وهذا ما جعل من السياسات الأمنية تتسع هي كذلك لعدة مفاهيم جديدة، يؤكد ذلك **صاحبي محمد الصالح** في تعريفه: "يقصد بها عريضة تضم سياسات مختلفة للمساعدة والتعاون العسكري والتشديد أكثر على الدبلوماسية كأداة بناء الثقة وتحسين التفاعلات الدولية والقدرة على المساهمة في التوسيع المثمر للبرنامج الأمني"[2].

تأخذ السياسة الأمنية بعين الاعتبار المخاطر (les risques) المتعلقة بأخطاء النظام نفسه، التهديدات (les menaces) الجنائية، الإرهابية، السياسية، العسكرية، المالية، البيئة (بسبب النشاط البشري).

إن الصفة الأمنية (sécuritaire) تعني إضفاء الطابع الأمني على بعض القضايا: كمسألة الهجرة، الإرهاب وتستخدم هذه الكلمة بمعنى الدفاع عن السلامة العامة والذي يمكن أن يؤدي إلى سوء استخدام السلطة، الخطاب الأمني على سبيل المثال:

- الإجراءات الأمنية des mésures sécuritaires .
- الخطاب الأمني un discaurs sécuritaires .
- عقيدة امنية une idéologie sécuritaires .

[1] عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006) ص ص 216-217.

[2] صاحبي محمد صالح، **السياسات الأمنية للاتحاد الأوربي اتجاه المنطقة المغاربية** (الهجرة غير شرعية) مذكرة ماستر، (أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي، 2016-2017)، ص 09.

لقد قدمت **صادقي نعيمة** في تعريفها: " السياسة الأمنية هي تلك الإجراءات والتدابير التي تستخدمها الحكومات من اجل الدفاع عن كيانها وهويتها ومصالحها"[1].

الباحث **أوليفر داليشور** (oliver dalichau): يعرف السياسة الأمنية على انها "السياسة الأمنية الوطنية التي تشمل كل الإستراتيجيات الداخلية للدولة التي تسعى إلى إنشاء أو إعادة أمنها (الهندسة الأمنية) والحفاظ عليه داخل إقليمها، حيث يضمن الحكام وسائل الحياة والعمل والاستثمار والقيام بالمشاريع في بيئة أمنية مستقرة، هذه السياسة الأمنية لديها:

شق وطني:ويتمثل السلامة الوطنية، حيث توزع الحصانة القانونية منذ تهديدات أو العدوان العسكري أو هجمات المتمردين.

شق دولي: لأنها تتعلق بالأمن الإقليمي ويمكن أن تكون مسؤولية لسلطة أعلى، مثل مجلس الأمن والأمم المتحدة، أما الدفاع فإنه يشمل الاستراتيجية السياسة ووسائل الجيش لدولة ما لضمان حماية إقليمها وسكانها من العدوان الخارجي معناه حماية التجانس الإقليمي ضد التهديدات الخارجية[2].

أصبحت قضايا الأمن من أهم القضايا التي تسعى السياسات الأمنية إلى استيعابها وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها[3]:

1- يعد الأمن من القضايا المحورية والحيوية، حيث أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بعمليات التحول الديمقراطي، وهذا لا يتحقق إلا بتوفير الاستقرار والأمن، مما يضمن تواجد مظاهر التحول الديمقراطي كالتداول السلمي على السلطة فهي تحتاج إلى بيئة أمنية مناسبة.

2- تتضح أهمية الأمن في كونه مرتبطا بكل المستويات، فالأمن في سياقه المحلي يعتبر جزء من الأمن القومي الوطني، وهذا الأخير مرتبط بالأمن الإقليمي والعالمي، وهذا ما يعرف بمستويات الأمن التي تؤثر وتتأثر فيما بينها، فأي إحلال بالأمن في مستوى ستظهر آثاره في مستويات أخرى.

---

[1] صادقي نعيمة، **السياسة الأمنية التركية وتوجهاتها الإقليمية 2002-2015 (دراسة حالة ازمة عين العرب كوباني)**، مذكرة ماستر، (بسكرة: جامعة محمد خيضر ، 2015-2017)، ص 22.

[2] Oliver dalichauk, **Sécurité et défense nouveaux défis nouveaux acteurs**, (madagascar : Friedich-Ebert stiftunh).

[3] محمد سعد أبو عماد، **"مفهوم الأمن"**، أكتوبر 2009، (تاريخ التصفح في 2019/03/20) www.policenc.gov.bh/reports/2009/octoberpdf

3- يعد الأمن جزء من السياسات التي تسعى السياسات الأمنية لتثبيته، مثله مثل التعليم والصحة، فالأمن هو واحد من المواضيع الأساسية التي تبحث فيه السياسات الأمنية بغية الوصول إلى مخرجات تضمن استقرار وأمن الفرد والمجتمعات على كل المستويات.

المطلب الثاني: مفهوم القوة في العلاقات الدولية

يعتبر مفهوم القوة من المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية، وذلك انه المتغير الذي يحدد طبيعة وشكل وحجم التفاعلات الدولية، وترتبط السياسة الدولية باعتبارها محصلة لمختلف التفاعلات الخارجية للدول في النظام الدولي بمفهوم القوة لأهميته في تفسير السياسات الخارجية والأحداث الدولية[1].

يمثل مفهوم القوة واحدا من الإشكاليات في حقل العلاقات الدولية[2]، وهذا ما يفسر الاختلافات الأكاديمية التي طرحها تعريف هذا المفهوم.

يرى **جوزيف ناي** في كتابه "مستقبل القوة"The future of power أنّ هناك اتجاهين لتعريف مفهوم القوة في العالم في القرن 21م، أولهما ما يسميه "تحول القوة" والذي يعبر عن طريقة ممارسة القوة بين الدول وشكله في السياسة الدولية، والثاني هو "انتشار القوة" والذي يشير إلى حركية القوة وانتقالها من الفواعل الدولاتية الحكومية على الفواعل غير الرسمية.

كما يمكن أن نشير إلى بعض التعريفات الأكاديمية للقوة، حيث يرى **هانس مورغانثو*** أن القوة هي "القدرة على التحكم في أفكار وأفعال الآخرين"، في إشارة إلى أن القوة ترتبط بمستوى الوسائل أو الإمكانيات التي تجعل الفعل قابلا للتطبيق، بل وحتى على مستوى تغيير أفكار الآخرين، وارتبط هذا المفهوم بمفاهيم أخرى وكان يستخدم في

[1] خالد بشير حراري، "**مفهوم القوة في السياسة الدولية**"، مجلة المستقبل، (2015)، ص 12.

[2] المرجع نفسه، ص14.

* يعد هانز مورغانثو رائد النظرية الواقعية التقليدية التي تفسر العلاقات الدولية عبر متغير وحيد وهو القوة، وكان قد ركز في تحليله للسياسات الخارجية للدول على القوة العسكرية كمحدد لترتيب الدولة في الهرم الدولي، وشدد على ضرورة تعظيم القدرات العسكرية والإمكانيات الدفاعية التي تجعل من الدول في مأمن من هجوم الدول الأخرى، لكن التحديثات التي جاءت بعده في المنظور الواقعي أثبتت أن شكل القوة المادي لم يعد وحده مفسرا للعلاقات الدولية، بعد ظهور مشكلات أمنية لا يمكن للقوة العسكرية إن تواجهها.

أنظر: عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر، دار الخلدونية، 2007) ص ص 160-190.

اللغة الشعبية للجميع بين مصطلحات أخرى كالنفوذ والرقابة والسلطة والقدرة، الأمر الذي يجعل استخدامه يخضع لاعتبارات ووجهات نظر مختلفة.

هناك عدة أشكال للقوة في النظام الدولي كالقوة الصلبة والقوة الناعمة والقوة الذكية، ففي حين ترى النظرية الواقعية إن الشكل الأهم للقوة في العلاقات الدولية هو القوة الصلبة، يرد جوزيف ناي أن هذا الشكل يعتمد على سياسة التهديد والعقاب لتغيير مواقف الآخرين، بينما هناك قوة غير مباشرة يمكن من خلالها الحصول على ما تريده دولة ما في النظام الدولي عبر بناء نموذج يحاول الآخرون تقليده ويعجبون بقيمه ويريدون إتباعه[1].

يضيف "ناي" أن القوتين الصلبة والناعمة مترابطان من ناحية الهدف، كلاهما إلى التأثير على سلوك الآخرين، فالأولى تعتمد على الإرغام والإكراه، بينما الثانية ترتكز على جاذبية الثقافة والقيم وقوة التعاون الطوعي، بينما تشكل القوة الذكية الجمع بين القوتين الصلبة والناعمة في شكل استراتيجية فيها من الإرغام ومن الجذب معا ما يكفي لتحقيق أهداف الدولة.

شكل رقم : (01– 01) أشكال القوة في العلاقات الدولية

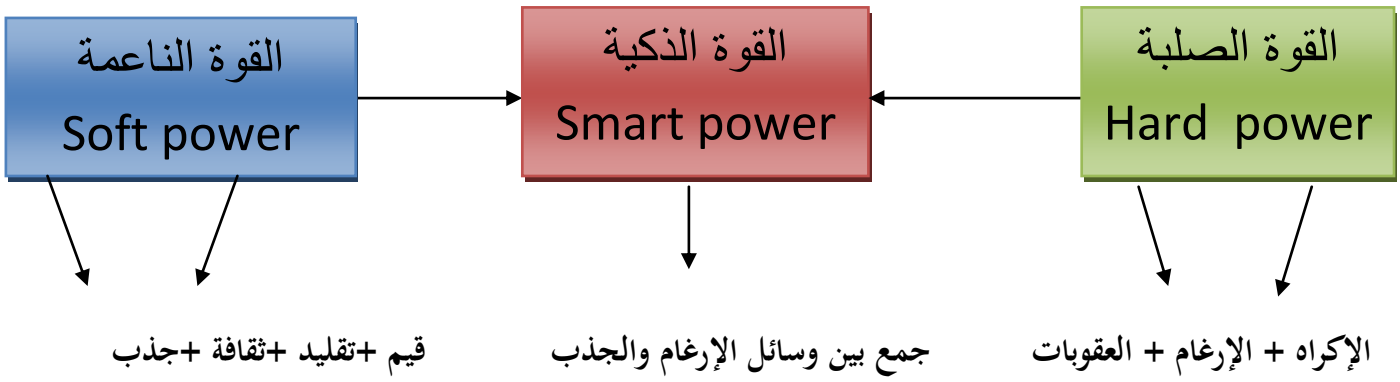

المصدر: من إعداد باحثة ،واعتماد على: جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ص28

[1] جوزيف ناي، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة : محمد توفيق البحيمي وعبد العزيز عبد الرحمان الثنيان (الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، ط 2 ، 2012) ص 27.

المطلب الثالث: التحليل الجيو–إقليمي للعلاقات الدولية

بدأت الدراسات حول مستويات التحليل في العلاقات الدولية منذ الخمسينات من القرن الماضي، ومن أهم الإسهامات النظرية كانت إسهامات النظرية السلوكية التي أضافت مقاربتين للتحليل هما المقاربة التجزيئية والمقاربة الكلانية، بالإضافة إلى الجهود الأكاديمية لكل من باري بوزان، كينت والتر، مورتون كابلان، ودافيد سنجر[1].

يندرج التحليل الإقليمي ضمن الدراسات الجزئية في العلاقات الدولية، والتي تعتبر من الدراسات الحديثة، التي ساهمت فيها العديد من المنظورات الأكاديمية، من أبرزها الوظيفية الجديدة التي دعت إلى التكامل بدلا عن التكامل الدولي.

يرتبط التحليل الإقليمي حديثا بأبعاد جيوبوليتكية نظرا لقصور المعيار الجغرافي وحده في تفسير القضايا الدولية، وظهر هذا أكثر مع التعقيد في مفهوم الأمن وإقحام القوى العظمى نفسها في مختلف الأقاليم الجيوبولتيكية، ويعد التحليل الإقليمي جوهر التحليل الأمني، رغم ذلك لا يمكن فصل المستوى الإقليمي عن المستوى العالمي والمستوى المحلي والمستوى عبر المناطق[2].

فالدول الضعيفة حاليا أصبحت تطلب المساعدة من الأطراف الإقليمية الأخرى أو حتى م دول خارج الإقليم وعلى مستوى أعلى يمكن لإقليم أو منطقة أن يتفاعل مع منطقة أخرى بصفة مستمرة تشكل نمطا متكررا من التفاعلات.[3]

قسم كل من لويس كانتوري وستيفن سبيغل النظام الإقليمي إلى ثلاثة أجزاء[4]:

1- منطقة القلب: تشمل الدول التي تشكل المحور المركزي في التفاعلات داخل الإقليم.

2- منطقة الهامش: تشمل الدول التي هي خارج منطقة القلب ولكنها في نفس الوقت تتفاعل مع قضايا الإقليم، ولها أدوار بنيوية وجيو سياسية داخله.

3- نظام التغلغل (intrusive system): ويشمل الدول والقوى الخارجية التي لا تربطها بالأقاليم علاقة جغرافية، لكن لها مصالح واستراتيجيات تسمح لها بالتدخل في مختلف القضايا وتتأثر وتؤثر في كل التفاعلات معه.

---

[1] عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2009) 287.

[2] عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**،(القاهرة:دار الكتاب الحديث ،2013)،ص.307

[3] المرجع نفسه ص،308.

[4] ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985) ص58.

يكون هناك نوع من التسلسل الهرمي للقوة داخل النظام الإقليمي، حيث تكون منطقة القلب مركز هذه القوة، بينما تصبح الهوامش مجرد تابع لها، ويشكل نظام التغلغل منظومة التنافس في المصالح وتوزيعها بين القوى الكبرى، وهذا ما يفسر حاليا الوضع في آسيا.

المبحث الثاني: التحديات الأمنية لما بعد الحرب الباردة وتأثيرها على آسيا

ظهرت بعد الحرب الباردة عديد التحديات التي تواجه دول منطقة شرقي وجنوبي آسيا تجعل من الضروري التفكير وبإلحاح في إعادة النظر في الترتيبات الأمنية القائمة والبحث في سبل تعزيز هذه الترتيبات وتفعيلها بما من شأنه تحقيق الهدف المشترك لهذه الدول في الأمن الجماعي بمفهومه الواسع أي ببعديه العسكري والاقتصادي والاجتماعي وسنتطرق في المبحث الأول للتحديات الأمنية التقليدية في شقها العسكري والاقتصادي والاجتماعي وأما المطلب الثاني يعالج أهم التحديات الأمنية الجديدة.

المطلب الأول: تحديات الأمنية التقليدية بعد الحرب الباردة في آسيا

1/ **البعد العسكري:** من أبرز هذه التحديات التي تحتم إيجاد حل أمني ما يلي:

أ/ **استمرار خطورة النزاعات الإقليمية في آسيا:** آسيا لديها عدد من النزاعات ربما يفوق أي إقليم جغرافي آخر فمنها ما يتمثل في النزاعات على الحدود والادعاءات الإقليمية البحرية في شرق آسيا تتمثل في النزاع بين اليابان والصين على جزر "**سينكاكيو**[1]" وعلى جزر **سبراتلي**[2]" وبين ماليزيا وسنغافورة على بولاباتوباتيه في مضايق جوهور وبين ماليزيا وأندونيسيا على جزيرتي "سيبادان" و"ليجبتان" في بحر سيليبيز، ولعل الأكثر أهمية وخطورة بالنسبة إلى هذه النزاعات هو الادعاءات المتنافسة في بحر جنوب الصين.

وقضايا الوحدة: الكورية والصينية – التايوانية وكلها نزاعات مستمرة ومؤجلة الحل , يوجد به احتمالات لجوء الصين لاستخدام قواتها المسلحة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضية التايوانية.

[1] **جزر دياويو** (سينكاكيو) كلمة (ديانو: تطلق عليها الصين) أما سينكاكيو كما تسميها اليابان تتألف من ثمانية جزر غير مأهولة بالسكان وذلك نظرا للطبيعة البركانية، والجزر تحت السيادة اليابانية، وتطالب كل الصين وتايوان بأحقيتها في السيادة عليها.

[2] **سبراتلي**: تتكون من 33 جزيرة و400 من الجزيرات (جزر صغيرة) وتقع على بعد 300 ميل بحري جنوب هونغ كونغ و145 ميل بحري شرق ميناء دانتغ بفيتنام.

خريطة رقم (01-01): توضح المطالب المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي

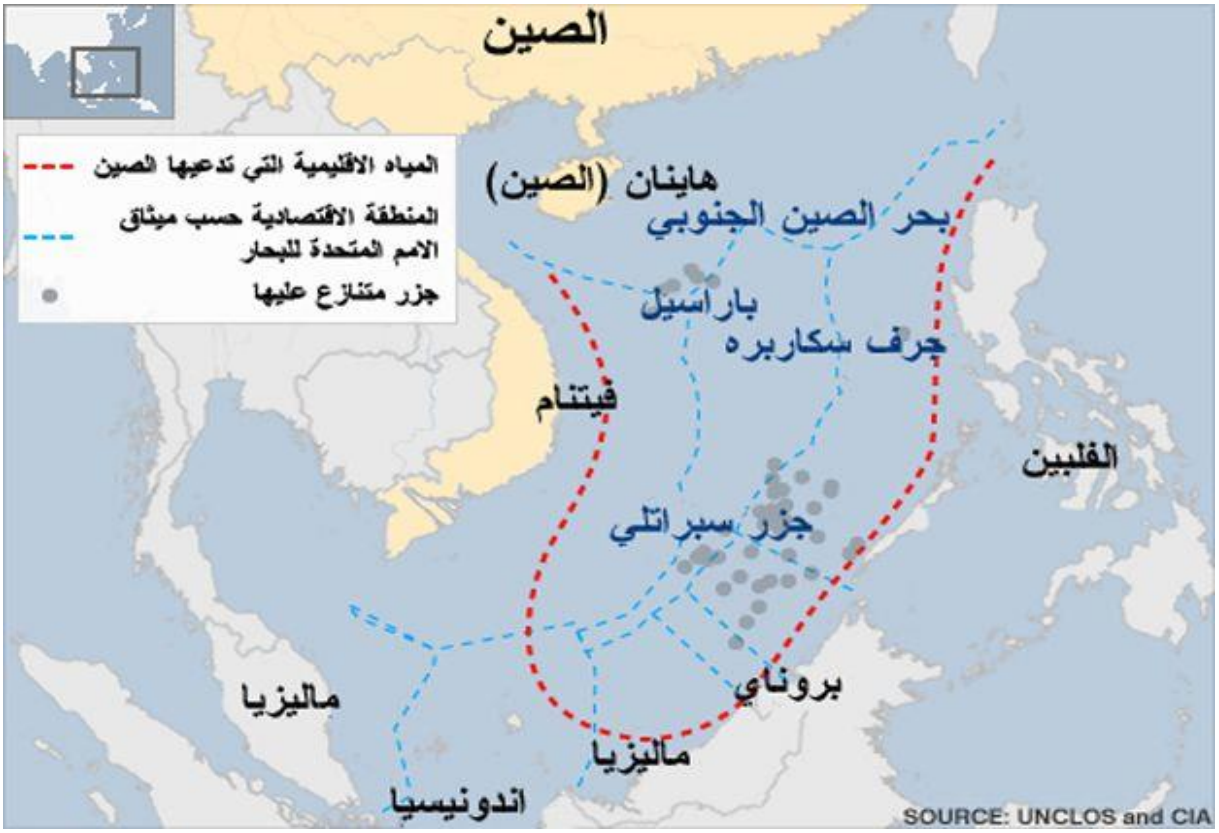

Source :http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/07/160712_south_china_sea_qa

الجدول رقم(01-01):يوضح أسماء الجزر المتنازع عليها وطرف النزاع مع الصين

الجزيرة	طرف النزاع مع الصين
ميستشيف	الفلبين
سبراتي	فتنام –الفلبين– ماليزيا– بروناي.
بارسيل	فيتنام
ناتونا	إندونيسيا
جزر دياويو (سنكاكو)	اليابان

المصدر: من اعداد الباحثة.

ب/ قضايا الإدماج الوطني: (الصين وتايوان كمثال):[1]

مع عودة هونغ كونغ إلى السيادة الصينية زاد اهتمام حكومة الصين بالوضع في تايوان بوجوب عودة هذه الجزيرة إلى الوطن الأم، ولو تحت صيغة: "دولة واحدة، ونظامان": one state، two systems، وباستمرار الوضع غير المستقر في العلاقات بين الصين وتايوان، لن يكون في غير صالح الأمن والاستقرار في آسيا على المدى الطويل.

ج/ إشكالية الإنتشار النووي:

صار الانتشار النووي في القارة الآسيوية ككل، وفي منطقة شرق آسيا ظاهرة مهمة، إضافة إلى الصين والهند وباكستان وكوريا الشمالية دون إغفال اليابان التي تمتلك قدرات فنية وتكنولوجية وبشرية ومالية تتيح لها إنتاج الأسلحة النووية.

تمثل الظاهرة إحدى الإشكاليات المهمة ومتعددة الأبعاد للتحديات الأمنية في آسيا، سواء على مستوى علاقات الدول الآسيوية في بعضها البعض أو على مستوى علاقات هذه الدول بالقوى الدولية الأخرى.

2/ التحديات الاقتصادية والإجتماعية:

أ–البعد الاقتصادي: أصبحت القضايا الاقتصادية بعد الحرب الباردة تحتل مرتبة متقدمة من سلم أولويات السياسة الخارجية للدول، على حساب القضايا السياسية والأمنية التقليدية فإن البعد الاقتصادي والمتمثل أساسا في تحرير التجارة ، والذي تعبر عنه اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، يبقى هو البعد الأهم والأكثر أثرًا على سياسات الدول المختلفة.[2]

فإن دول شرق آسيا كانت بدأت تندمج في الاقتصاد العالمي من النواحي المالية لتشيع تدفق الاستثمارات الأجنبية وتحرير عملاتها الوطنية ، ومن ثم جاءت الأزمة المالية **جويلية 1997** بإنهيار أسعار العملات والأوراق المالية لمعظم دول النمو الآسيوية مقابل ارتفاع هائل في القروض الخاصة.

كانت أكثر البلدان تأثرا بالأزمة الآسيوية هي إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلاند، تليها بدرجة اقل ماليزيا والفلبين وهونغ كونغ، وكذلك الصين وتايوان وسنغافورة وبروناي وفيتنام، وقد عانت جميعها من انخفاض الطلب والثقة في السوق على مستوى المنطقة.

[1] هدى ميتكيس، صدقي عابدين، **قضايا الامن في آسيا** (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية: 2004) ص 272.

[2] محمد السيد سليم، **أسيا والعولمة** (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية ، 2003) ، ص ، 178.

ارتفاع نسبة الديون الأجنبية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي من 100 % إلى 167 % في اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا (آسيان) الكبرى بين عامي 1993 و1996، لتجتاز 180 % خلال أسوأ مراحل الأزمة، وارتفعت السبة في كوريا الجنوبية من 13 % إلى 21 % ، وصلت فيما بعد حتى 40 % في حين ان الدول الصناعية الجديدة الشمالية الأخرى كانت نسبتها أفضل بكثير[1].

فعلى سبيل المثال وكرد فعل سريع للأزمة، عقدت حكومة كوريا الجنوبية اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي في الثالث من ديسمبر 1997 على صفة قرض، كانت هي الأكبر في تاريخ الصندوق، حيث قاربت قيمتها 60 بيليون دولار، وقد نص الاتفاق على ما يلي:

- إصلاحات عملية في القطاع المالي.
- الإسراع بتحرير التجارة والاستثمار.
- إعادة هيكلية قطاع الأعمال إلى تخفيض كبيرة في الميزانية.
- زيادة سعر الفائدة.
- زيادة الضرائب.

بينما صمم البعض الآخر (ماليزيا) على اتباع طريق مستقل للتعامل مع الأزمة، وان الأزمة المالية الآسيوية كانت نابعة من ضغوط خارجية متباينة انتهزت فرصة الاختلالات الهيكلية الداخلية لهذه الأسواق الأسيوية، بهدف دفع دخول شرقي آسيا إلى فتح أسواقها والاندماج الكامل في عملية العولمة والدليل على ذلك أن الدول الشرق آسيوية التي وقعت على اتفاقات مع صندوق النقد الدولي[2].

أولا: الأسباب الداخلية للأزمة الآسيوية[3]:

هناك جملة من الأسباب الداخلية (جوانب الخلل والضعف في المؤسسات والسياسات الداخلية) التي أدت إلى تفجير الأزمة وتفاقمها في بلدان شرق آسيا نذكر منها.

1- العجز المتراكم في موازين مدفوعاتها.
2- ضعف النظام المالي والمصرفي.
3- عدم الاستقرار الاقتصادي.

[1] عبد الوهاب محمد الموسوي، **الأزمة الآسيوية إشكالية النظام الدولي الجديد** (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ط.1 ، 2016) ص 162.
[2] محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص 179.
[3] الموسوي، **مرجع سابق**،ص 162.

4- عولمة الأسواق المالية.

5- إهمال الموارد المحلية في التنمية الاقتصادية.

6- أسلوب التنمية السريع الذي اعتمدته بلدان النمور.

7- عدم تواجد نظام داخلي لحل الأزمات.

ثانيا: آثار الأزمة على بلدان شرق آسيا:

1- الانخفاض الشديد في قيم العملات الوطنية.

2- أدت الأزمة إلى حدوث انكماش كبير في الاستثمار.

3- تراجع معدلات النمو الاقتصادي (أنظر الشكل: 1-2)

4- ارتفاع الكبير في أسعار الفائدة المحلية على القروض.

5- أدت الأزمة إلى انتشار ظاهرة الإفلاس بين الشركات والمصارف الآسيوية.

جدول رقم (2-01): النسب المئوية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلدان الازمة الآسيوية

الدولة	1995	1996	1997	1998
سنغافروة	8.7	6.9	7.8	0.0
إندونيسيا	8.2	8.0	4.6	15-
كوريا الجنوبية	8.9	7.1	5.5	7-
هونغ كونغ	3.9	4.4	5.3	5-
تايلند	8.8	5.5	0.4-	58-
ماليزيا	9.5	8.6	7.8	6.4-
الفلبين	-	5.7	5.1	0.6-

المصدر: عبد الوهاب محمود الموسوي، الازمة الآسيوية إشكالية النظام الدولي الجديد (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 1 ، 2016)ص 210.

2/البعد الاجتماعي والثقافي:

يزيد الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية بل والثقافية كذلك في السياسات الخارجية للدول الآسيوية تثور قضايا اجتماعية ذات أبعاد اقتصادية كوجوب الاهتمام بأوضاع العمال وإعادة النظر في سياسات تشغيل الأطفال وهي التحديات التي تعاني منها كثير من الدول الآسيوية، فقد أظهرت كثير من الدراسات التي أجرتها منظمة العمل الدولية وغيرها المنظمات المهتمة بحقوق العمال وحقوق الإنسان ان هناك اعداد ضخمة من الأطفال دون سن العمل يعملون تحت السن القانونية، كما أشارت هذه الدراسات على وجود أعداد كبيرة من العمال التي تعمل لساعات طويلة مقابل أجور ضئيلة وفي ظروف صعبة لا تراعي فيها اعتبارات الصحة والسلامة المهنية، ومن ثم فإنه مع تزايد حدة الضغوط الدولية والداعية لتوفير قدر أكبر من حقوق الانسان وحرياته العامة والداعية إلى توفير شروط أفضل للعلاقات الاجتماعية، فهناك مظاهر خلل اجتماعي ترتب عن نمط التنمية غير المتوازن بين أقاليم الدولة من ناحية.

من جهة أخرى، هناك فجوة متزايدة بين الأغنياء والفقراء، كما أن هناك من ناحية ثالثة مظاهر للاستغلال الذي يمارسه أرباب الأعمال تجاه العمال والذي تبرزه بوضوح حركات الاحتجاج التي يثيرها العمال مطالبين بزيادة أجورهم وتحسين الظروف التي يمارسون في ظلّها أعمالهم[1].

المطلب الثاني: التحديات الجديدة

برزت في ظل العولمة تحديات امنية جديدة بدأت تحتل أولويات الأجندة الأمنية لعدد كبير من الدول الآسيوية دفعتها نحو مزيد من التعاون والتقارب لمواجهتها، من اهم هذه التحديات:

1)- التهديدات البيئية:

إن التغيرات المناخية والبيئية التي يشهدها العالم تلقي بظلال واضحة على القارة الآسيوية، مما يؤدي لاختلال التوازن البيئي والاضرار بالثروة السمكية في المنطقة، ونشوب حرائق الغابات، كذلك ظاهرة إزالة وتدمير الغابات الاستوائية، وهي ظاهرة ملحوظة في الفلبين وتايلاند وأندونيسيا وماليزيا وعدد من الدول الآسيوية الأخرى[2]،من أهم جوانب المشكلة البيئية في الصين كالتالي:

[1] محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص 177-178.

[2] نورهان الشيخ، **العولمة والأمن في آسيا** (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية : 2004) ص 146.

- تلوث الفضاء الحضري:وحسب الإحصائيات فإن 33% من سكان المدن يتنفسون هواء يتضمن سموماً تؤثر على الرئة توزاي السموم الناجمة عن استهلاك علبتين من السجائر يوميا.ويتسبب هذا التلوث في نزول الأمطار الحماضية على 30% من الاقليم الصيني ،منه 215 تجمع سكني من 526 عام 2004.
- انبعاث الغازات:تعتبر الصين من أهم المتسببين في الاحتباس الحراري بسبب انبعاثات co2 الناجمة عن استعمال الكربون والنفط ،ولقد احتلت المرتبة عالمياً(بعد الولايات المتحدة الأمريكية)في انبعاث الغازات المضرة بالبيئة ،حيث تضاعف انبعاث co2 بين 1971و2000 ثلاث مرات،ومثل 15 % من المجموع العالمي عام 2002.[2]

أ.الخسائر المادية: وتتمثل في الخسائر في الممتلكات والمحاصيل الزراعية وغيرها، وعلى سبيل المثال في أعقاب الفيضانات المدمرة التي حدثت في الصين عام 1998 قدرت الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية بها خلال الخمس السنوات الأخيرة 8.4 % من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة تقترب من نسبة النمو الاقتصادي في الصين

ب.الخسائر في الأرواح: أدت الكوارث الطبيعية إلى تشريد ومقتل الملايين من المواطنين، ففي عام 1998 أدت الفيضانات إلى تدمير منازل حوالي 6 مليون شخص في بنجلادش وأدت العاصفة التي ضربت شاطئ أوريسا في الهند في ديسمبر 1999 إلى مقتل حوالي 14 ألف شخص.

ج.الهجرة الداخلية: تؤدي الكوارث الطبيعية إلى الهجرة الداخلية من المناطق المنكوبة إلى مناطق أخرى أكثر أمناً، ومثال ذلك الهروب من مخاطر الفيضانات في دلنا الأنهار إلى المناطق البعيدة والمرتفعة، وهذه الهجرة قد تؤدي إلى نشوب نزاعات وصراعات قبلية وعرقية بين السكان المقيمين والمهاجرين الوافدين عليهم[1].

2)– مخاطر القرصنة

تعتبر القرصنة من أهم التحديات التي تهدد الأمن خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا حيث تهدد أعمال القرصنة السفن الحاملة للبترول، وتعتبر اليابان أكثر دول المنطقة تأثيرا بهذه الظاهرة حيث يمر 80 %من واردات البترول غليها عبر هذه المنطقة مما دفع بعض شركات النقل اليابانية على البحث عن طرق بديلة عبر شمال أوربا وسبريا.

[2] عبد الرحمان بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية** ،أطروحة دكتوراه،(جامعة تلمسان :أبي بكر بلقايد ،2013) ،ص 212.

[1] **المرجع نفسه** ، ص 147.

وفقا الملاحة للمكتب الدولي فإن ثلثي عدد حالات القرصنة في العالم تحدث في منطقة آسيا الباسيفيك وجنوب شرقي آسيا خاصة في مضيق مالاكا على بحر الصين الجنوبي ومجموعة جزر اندونيسيا والفلبين تضاعفت عمليات القرصنة في اندونيسيا عام 1999 مقارنة بالعالم السابق ولهذا انعكاسات خطيرة على الأمن في المنطقة وعلى اقتصادياتها؛ فالقرصنة قد يكون لها وجود وجذور في هذه المنطقة على أن البطالة والفقر بعد الأزمة المالية أدى لإحياء هذه الظاهرة وتفاقمها[1]،قامت الصين منذ الحادي عشر نوفمبر2004 من العام بالتوقيع من اجل مكافحة أعمال القرصنة البحرية المسلحة التي تستهدف السفن التجارية في آسيا ،وذلك بالاشتراك مع عشرة من دول آسيوية وهي" اليابان وجمهوريا كوريا الشعبية ،والهند وسيريلانكا وبنغلادش "وبعض الدول الأخرى ، وهذا أيضا يتطلب المزيد من مساهمات الصين المالية والتدابير الاجرائية ،وذلك نظرا لاقتصادها المتنامي ونشاطها المتزايد على الطرق البحرية ،كل ذلك جعل هذه المشاركة خياراً أكثر حيويةً، على سبيل المثال: فإن إرسال سفن البحرية الصينية للمشاركة الدائمة في العمليات الدولية التي ضد أعمال القرصنة الجارية بالقرب شاطئ **الصومال** منذ2009.[2]

3)- إتساع تجارة المخدرات:

تفاقمت ظاهرة تهريب المخدرات ووصلت إلى مستويات غير مسبوقة أضحت معها إحدى القضايا الأمنية الملحة في آسيا، ومن ذلك ما تواجهه دول آسيا الوسطى من تدفق المخدرات خاصة الأفيون من أفغانستان التي تعتبر أكبر مصدر "للأفيون" في العالم حيث بلغ إنتاجها منه عام 1999 ما يزيد 4500 طن، واعتبرت تايلاند مشكلة المخدرات أهم مشكلة تواجهها وتسعى جاهدة للقضاء عليها وكانت هذه المشكلة أحد العوامل الأساسية لتوتر العلاقات بين البلدين في الآونة الأخيرة[3].

4)- التحديات الصحية:

من التحديات التي تواجه الصين في المستوى الاجتماعي والصحي، حيث يشير برنامج التنمية التابعة للأمم المتحدة الصادر في ديسمبر 2005 إلى ان الصين تتساوى مع الولايات المتحدة في مستوى التفاوت الاجتماعي، فكلاهما يقف عند 0.45 طبقا لمقياس العالمي المعترف به للتفاوت الاجتماعي، وحذر التقرير من ان هذه الفجوة

[1] **المرجع نفسه**، ص 148.

[2] كونج زهيغيو،**انشاء القوة البحرية الصينية التحديات وإدارة الاستجابات**، تر :حليم نصر،(بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون ،ط.1، 2017)،ص57.

[3] نورهان الشيخ ،**مرجع سابق** ،ص148.

بين الأغنياء والفقراء أدت إلى حرمان وتدهور أوضاع مئات الملايين من الصينين ونتيجة لذلك تدهورت على حد كبير المكاسب الاجتماعية الضخمة التي حققتها ثورة 1949، وخاصة ما يتعلق بالتعليم والرعاية الصحية[1].

ويشير الباحثان "كريم ألو حلاوة" و"نوار علي" إلى تقرير صادر عن مجلس تنمية الدولة الصينية: إلى أن معظم الموارد تم تخصيصها للمناطق الحضرية والإدارات الحكومية والوحدات المملوكة للدولة ويشير ذات التقرير إلى إخفاق برنامج الإصلاح الطبي، حيث يضع نفقة غير محتملة بالنسبة للمرضى، وكثير منهم لا يجرؤ على الذهاب إلى المستشفى عندما يمرضون[2]، فإنها تعاني من تحديات عديدة منها مستوى الدخل، اللغة التي لايزال من الصعب انتشارها بشكل واسع واعتماد الصين على اللغات المحلية في الترويج لثقافتها.

كما لا يمكن للصين ان تخفي حقيقة عدم امتلاك حوالي 140 مليون أي ما يعادل (15%) من الأيدي العاملة الرخيصة مقر إقامة ثابت لهم، وحقيقة أن ما يزيد عن 400 مليون شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم[3].

[1] "**هل يمكن أن تصبح الصين قوة جديدة لتقييد التوازن في النظام العالمي؟**"، صاحب المقال و المدونة، في: http :www.artabic - people-daily.com.cn/31664/index تاريخ التصفح : (2019/03/18) الساعة 15.55.

[2] كريم أبو حلاوة ، نوار علي، "**القوة الناعمة الصينية في عصر المعرفة (الموارد والتحديات)**" م.40، ع 5 (سبتمبر 2018) ص 586.

[3] يحي عبد المبدي محمد، "**هل تمثل الصين خطرا حقيقيا على الولايات المتحدة**" http://www.taprir.org/showarticle.cfm:351 تاريخ التصفح: (2019/03/18) الساعة 14.09.

المبحث الثالث: أحداث 11 سبتمبر 2001 والانعكاسات الأمنية على العالم

تعتبر أحداث 11 سبتمبر مرحلة تاريخية بالنسبة للعلاقات الدولية شغلت وشكلت الرأي العام العالمي، حيث أن هذه الاحداث لم تمس فقط الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المسرح الذي جرت فيه العمليات، بل إن تداعياتها لحقت بل المجتمع الدولي بما فيه السياسية الأمنية الصينية في آسيا هو محور دراستنا، وأيضا لحقت معظم القضايا والأزمات والمفاهيم الدولية وهو أمر طبيعي نظرا إلى الثقل الأمريكي في الساحة الدولية على المستوى الاقتصادي والعسكري والدبلوماسي.

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية والاقتصادية

أ/الانعكاسات السياسية:

تمثل الانعكاسات السياسية لأحداث 11 سبتمبر الأولويات الأمريكية والدولية في مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ورصد مختلف الإمكانات من اجل ذلك وفق لمصالحها.

- **على صعيد الولايات المتحدة الأمريكية:**

إن السياسة الأمريكية تقوم على مبدأ أساسي وهو الحفاظ على بقائها القطب المهيمن على السياسة والاقتصاد العالمين، فقد تم وضع استراتيجية أمريكية طويلة المدى عام 1996 وهذا الأمر يثبت أنه ليس وليد اليوم بحيث تضمنت هذه الاستراتيجية توجهات الولايات المتحدة خلال القرن 21 والمتمثلة في الدعم المطلق لإسرائيل ومنع قيام دولة وإزاحة النظام العراقي من المنطقة كهدف أساسي لهذه الاستراتيجية وصولا إلى ضرب إيران وسوريا واحتواء سائر الأنظمة العربية وإعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط بما يتوافق والاستراتيجية الامريكية والإسرائيلية[1].

وجاءت أحداث 11 سبتمبر لتكون المبرر الأساسي لتنفيذ هذه الاستراتيجية فعملت على كسب العالم إلى جانبها لتغطية حروبها الوحشية تحت غطاء مكافحة الإرهاب[2].

وعلى هذا الأساس ارتكزت الحرب الأمريكية ضد الإرهاب على المبادئ التالية:

1- إظهار أمريكا أنها لا تريد الحرب ولكن الآخرين هم الذين يضطرونها إلى ذلك، وبالتالي فهي في حالة دفاع شرعي على النفس.

---

[1] السيد ولد أباه، **عالم مابعد 11 سبتمبر 2001، الإشكالات الفكرية والاستراتيجية** (بيروت : الدار العربية للعلوم، ط1، 2004) ،ص27.

[2] إسماعيل شاهر الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول 2001**، (دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، ط 1 ، 2009) ، ص 1.

2- شخصنة العدو، فالآخر أو العدو شخص كاذب ومريض وكاره لشعبه ومن ثم يجب التخلص منه وإنقاذ العالم من شروره وهذا ما تمثله حالة الرئيس العراقي "صدام حسين" حسب قولهم.

3- إبراز الدوافع الإنسانية للتدخل الأمريكية وتجاهل الأسباب الحقيقية للتدخل والتي غالبا ما تكون اقتصادية بالأساس [1]، وكانت أولى هذه العمليات غزو أفغانستان وبالتحديد حركة طالبان كهدف عسكري ولعل الأسباب الحقيقية وراء هذا الغزو لا يكمن في مكافحة الإرهاب دعم حركة طالبان "أسامة بن لادن" أو القاعدة، بل اللعبة الاستراتيجية الأمريكية يتداخل فيها الإرهاب مع النفط ومعادلة الأمن والطاقة.

وعلى العموم نخرج بنتيجة أن أحداث 11 سبتمبر 2001 كان لها أثر كبير على الواقع السياسي للولايات المتحدة داخليا في تبنيها الاستراتيجية القومية للأمن الوطني وخارجيا إعلانها الرب ضد الإرهاب ومنع أسلحة الدمار الشامل.

❖ **الصين:**

تعتبر الصين قوة بشرية واقتصادية هائلة، تمتلك قوة عسكرية متنامية وهي الأكبر والأهم في اقليمها وهذا راجع إلى نجاح الإصلاحات التي بدأتها منذ مطلع الثمانينات وسمحت لها من بلورة نموذجها القائم على المركزية السياسية الداخلية والانفتاح الاقتصادي الخارجي الذي اكتمل بدخولها منظمة التجارة العالمية وتتبوأ حسب تصنيف المنظمة العالمية الموقع 6 في الاقتصاد العالمي[2].

إلا أن الصين بعد 11 سبتمبر اتخذت توجهات جديدة في العلاقات الدولية، خاصة انها قبل الأحداث كانت في تسابق، وتنافس مع الولايات المتحدة الامريكية اقتصاديا، وبعد احداث 11 سبتمبر رسمت الصين اتجاهات علاقاتها الدولية وفق:

الإتجاه الأول: اعتبرت الصين 11 سبتمبر 2001 عبارة تكريس نهائي لمسار واتجاهات العلاقات الدولية منذ تفكك الاتحاد السوفياتي فمشهد الهيمنة الأمريكية الأحادية هو الذي أوصل العالم إلى 11 سبتمبر[3].

[1] السيد ولد أباه، **مرجع سابق**، ص 19.

[2] السيد ولد أباه، **مرجع سابق**، ص 61.

[3] محمد ضياء الدين محمد، الاتجاهات العلاقات الدولية بعد أحداث سبتمبر، تاريخ التصفح: (15مارس 2019) الساعة 7.30.

وأن الاتجاه العلاقات الدولية بالنسبة للصين لابد، أن تسيطر على العالم لكن هذه السيطرة أطلق عليها **شين باي** * "السيطرة التلقائية" في كتابه "الصين ستقود العالم" ويرى أن السيطرة التلقائية الصينية على العلاقات الدولية عبر نقاط السيطرة التالية:

أولا: محاولة السيطرة على نفط المناطق الأسيوية، والتوسع في النشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى العمل على إنشاء تكتلات سياسية تدور حول المحور الصيني.

ثانيا: التحرك العسكري في أنحاء العالم، خصوصا إيجاد تحركات صينية في الممرات المائية والعمل على إيجاد واقع سيطرة صينية على بعض الممرات المهمة.

ثالثا: تقوية التواجد الصيني في منطقة الشرق الأوسط، عبر إستراتيجية منظمة، وطويلة الهدف، وتقديم السلاح الصيني بأسعار مناسبة، بالإضافة على ذلك لتقديم القوات الصينية لمنح التدريب في الصين.

رابعا: ضرب طوق من الحصار الدبلوماسي العالمي على الولايات المتحدة، وإظهارها للمجتمع الدولي بأنها تؤزم العلاقات الدولية العالمية، وهذا الدور لابد له من وجود وسائل إعلام صينية قوية ومتطورة لتنفيذ هذه النقطة المهمة.

على العموم نقول أن بعد 11 سبتمبر العلاقات الصينية – الأمريكية هي علاقات تنافسية من جهة وتعاونية جهة أخرى، على المستوى الاقتصادي فقط لان الصين لن تضحي بعلاقاتها مع الوم أ من اجل قوة إقليمية او دولية فبالرغم من اعتراضها على الحرب على العراق في 2003 دون قرار مجلس الأمن، فلم ترق بذلك الاعتراض اللفظي على أية إجراءات قد تضر بعلاقاتها مع الوم أ.

ب/ الانعكاسات الاقتصادية:

لقد كان لأحداث 11 سبتمبر وقع كبير على الاقتصاد العالمي باعتبار أن الدول التي جرت فيها الأحداث أكبر قوة اقتصادية في العالم وأثر هذه بالطبع سيشمل باقي الدول بحكم الارتباط بين الاقتصاديات الدولية.

❖ **أحداث 11 سبتمبر وتداعياتها على الاقتصاد العالمي:**

1. بعد أحداث سبتمبر، تركزت الجهود الأمريكية على دعم وتمويل حملات مكافحة الإرهاب (العسكرية والأمنية والاستخبارية)، الأمر الذي زاد من أعباء الاقتصاد الأمريكي.

* شين باي، أستاذ علم الاجتماع بجامعة بكين.

2. تعاظم الجهود الأمريكية في تقييد نشاطات اقتصادية لمنظمات يشبه بكونها ممولة لحركات إرهابية، وذلك من خلال تجميد الأرصدة المالية ومتابعتها، وفرض الرقابة على الاستثمارات تحركات الرساميل في مختلف أنحاء العالم[1].

المطلب الثاني: الانعكاسات الأمنية والعسكرية

أ/المستوى الأمني: أثرت أحداث سبتمبر هي الأحرى على الواقع الأمني العالمي بحيث تغير مفهوم الأمن ذاته إذا كان في فترة الحرب مرتبط بمفهوم الأمن الوطني، إما الأمن الإقليمي والدولي فكان يقوم على محطة علاقات الأمن بين دول الإقليم أو دول العالم، ومن ثم فقد كان مفهوم الأمن القومي يدور حول منع وتقليل التهديدات التي تواجه الدولة وتحول دون تحقيق أهدافها القومية، إلا أن المرحلة الحالية شهدت تغيرات طبيعة التهديدات ومصادرها وأنواعها ونوعيتها ومداها ونطاقها الذي كان له التأثير على مفهوم الأمن القومي[2].

ولعل أبرز حدث سياسي أكد على هذا هي هجمات 2001/09/11 التي ربطت تطور ظاهرة الإرهاب بالتكنولوجيا.

وعليه فإن أبرز هذه التحديات الأمنية بالتكنولوجيا العالمية الجديدة والتهديدات الرئيسية:

- إنتشار أسلحة الدمار الشامل.
- الإرهاب العابر للقارات
- الهجرة الغير شرعية
- الجريمة المنظمة والمتاجرة بالأسلحة
- الحروب الالكترونية
- الأمن الطاقوي

لقد أصبح العالم بعد أحداث سبتمبر أقل أمنا بعد حربي "أفغانستان والعراق" وأكثر انتشارا للإرهاب في أرجاء واسعة المعمورة.

بسبب الإرهاب والمخاوف الدولية منه، اعتمدت أغلب الدول إجراءات امنية مشددة في مسائل الهجرة والتأشيرة والسفر والتعليم والتجارة، ساهمت بدرجة كبيرة في تعقيد الحياة الطبيعية لشعوب عالم الجنوب (وخصوصا شعوب العالم الإسلامي) وعدم الاطمئنان لما سيحدث مستقبلا[3].

---

[1] فوزي حسن حسين، **الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية** (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط.1، 2009)، ص 45.

[2] محمد سعد أبو عامود، "المفهوم العام للأمن" (مصر: مركز الإعلام الأمني بدون ط ، بدون سنة) ص 1 .

[3] حسن حسين، **مرجع سابق**، ص 46.

ب/**الانعكاسات العسكرية:** إن الجوانب العسكرية في الساحة الدولية كانت تعتمد على حل المشاكل الدولية عبر الأجهزة الدولية أو الدبلوماسية، ولكن بعد 11 سبتمبر 2001 أصبحت الجوانب العسكرية تعتمد على مبدأ جديد وهو (الحرب الوقائية) ومن خلال الاعتماد على قاعدتين وهما:

1- الاعتماد على الضربات المباغتة دون انتظار الأدلة المؤكدة على عدائية الطرف المستهدف.

2- احتمال استخدام السلاح النووي التكتيكي، ولكن ربما السلاح النووي الاستراتيجي، الأمر الذي يجعل إستراتيجية الحروب الوقائية إستراتيجية مفتوحة الاحتمالات لا تتقيد بحدود الجغرافيا السياسية ولا تخدم قواعد القانون الدولي[1].

كشف الممارسات الفعلية التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر عن استخدام مفرط للقوة العسكرية الأمريكية في حربها ضد أفغانستان والعراق شكلت ثورة في المفاهيم الإستراتيجية العسكرية ومفهوم الأمن القومي لما تمتلكه تلك الأسلحة من قدرات هائلة لبلوغ أهدافها، ومنها طائرات التجسس الاستطلاعي، والصواريخ (الموجهة بالغة الدقة) والطائرات التي لاتكتشفها الرادارات الأرضية، على قدرات الأقمار الصناعية في المراقبة والتجسس.

بعد أن وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام عدو جديد بعد أحداث سبتمبر وهو عبارة عن خلايا إرهابية منتشرة في أرجاء واسعة من العالم، وتمتلك القدرة الهجومية على المصالح الغربية، اتخذت الولايات المتحدة إستراتيجية (الانتشار العسكري الواسع) على مستوى العالم لتتمكن من السيطرة على عمليات الإرهاب في مختلف أرجاء العالم كما رافق ذلك خطط استخبارية لتقديم الدعم والإسناد ألمعلوماتي لمراكز اتخاذ القرار الأمريكية[2].

المطلب الثالث: الانعكاسات الفكرية والثقافية

أ- تمثلت أحداث سبتمبر 2001 تراجعا عن الأفكار المتعلقة بتراجع عن الأفكار المتعلقة بـ (النظام العالمي الجديد)و التي طرحت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 ، لتحل محلها الأفكار المتعلقة بالحرب ضد الإرهاب و الاعتماد على سياسات (التحالفات) تحت شعار (من لم يكن معنا فهو ضدنا) .

ب- صاغت أحداث سبتمبر خطابا أخلاقيا تملي بواسطته الولايات المتحدة الأمريكية على شعوب العالم تعريفها لمفهوم الشر و الخير و تحديدها للدول الصالحة و دول محور الشر (إيران - العراق –كوريا الشمالية) .

[1] العلمي حفيظة، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد احداث 11 سبتمبر 2001، (مليانة :جامعة الجيلالي بونعامة خميس ،2014)، ص 29.

[2] حسن حسين، **مرجع سابق**، ص 44-45.

ج –أدت أحداث سبتمبر إلى ضرورة التدخل (الغربي) في الجوانب الثقافية والتعليمية لدى الأمم الأخرى وخصوصا العالم الإسلامي الذي أعتبر ذا ثقافة تحبذ العنف و الإرهاب و ترفض القيم الغربية كحقوق الإنسان والديمقراطية، و إن الغاية من هذا التدخل هو لضمان عدم ظهور تيارات إسلامية متطرفة معادية لفكر الغرب و حضارة [1].

[1] **المرجع نفسه**، ص 45-43.

الفصل الثاني: المنظور الصيني للسياسات الأمنية

تمهيد:

سيتناول هذا الفصل السياسة الأمنية المنظور للصين مجموعة متعددة من المنظورات تميز ظاهرة الأمن الإقليمي والخارجي عن غيرها من الظواهر فهذه السياسات تتدخل بشكل مباشر وحتمي في عملية تطبيق وممارسة السياسة الأمنية تمتلك رؤية إستراتيجية متميزة ومختلفة عن الآخرين تسعى من خلالها أصبحت القوة الإقليمية في شرق أسيا من ناحية الاقتصادية والعسكرية ...ويتضمن الفصل ثلاثة مباحث:

في مبحث الأول الأهمية الجيوسياسية للبيئة الأمنية الصينية والتي تشمل الأهمية الجغرافية للصين كالموقع والمساحة والمسطحات المائية وكذلك المقومات البشرية والمقومات السياسية أما في المبحث الثاني فسيتناول مضامين العقيدة الأمنية الصينية من خلال نتطرق المقومات العسكرية الصينية وأهدافها أما المبحث الثالث فسيتناول التصورات الأمنية الصينية بعد 11سبتمبر2001، من خلال الرؤية الأمنية الصينية ومن خلال مصالح الأمنية الصينية في أسيا والأولويات الصين الأمنية.

المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية للبيئة الأمنية الصينية

تشكل العلاقة بين البيئة والسلوك الإنساني نقطة الارتكاز في الدراسات الجيوستراتجية، حيث تتحول هذه الميادين من سلوك سياسي إلى متغير تابع للبعد الجغرافي، بمعنى أن استراتيجية الدولة ونمط الحكم فيها وأشكال تفاعلاتها المختلفة تتحدد بأهمية الجغرافيا السياسية.

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية للصين

1. الموقع والمساحة: تقع جمهورية الصين الشعبية في جنوب شرق القارة الأسيوية على المحيط الهادي، على امتداد مساحة قوامها 9.571.300 كلم^2،[1] ولها حدود مع 14 دولة وهي (أفغانستان، بوتان، مينامار، الهند، كازاخستان، قيرغيزستان، لاوس، منغوليا، النيبال، كوريا الشمالية، باكستان، طاجاكستان، فيتنام)[2] وعاصمة الصين هي بيجينغ(بكين).

تعتبر الصين بهذا الموقع ثالث بلد في العالم من حيث المساحة، بعد روسيا وكندا، وتبلغ المسافة بين طرفي الصين الشرقي والغربي حوالي 5200كلم^2، كما يبلغ طول الحدود البرية للصين 2000كلم^2، وهي أطول حدود برية في العالم، كما يبلغ طول الساحل الصيني حوالي 18000كلم^2، تتناثر فيه أكثر من 5400 جزيرة أكبرها جزيرة "تايوان" تليها جزيرة "هاينان" وتقدر مساحة هذه الجزر بحوالي 35000كلم^2.[3]

أمامن الناحية الطوبولوجية فتزخر الصين ب 7 قمم جبلية من أصل 109 قمة جبلية يزيد ارتفاعها عن 7200 متر عن سطح البحر، كما يقع بها ثالث أطول أنهار في العالم بعد كل من نهر النيل ونهر الأمازون وهو نهر " اليانجتسي " وكذلك وادي "يالوتسانجو"البالغ طوله504.6كلم والذي يعتبر أكبر وأعمق وادي بالعالم ويقع على هضبة "التبت"، إضافة إلى قناة "بيكين–هانجتشو" الكبرى والبالغ طولها 1801كلم ، والتي تم شقها في القرن الخامس قبل الميلاد، والتي تعتبر أكبر وأقدم قناة في العالم، كما تتصف تضاريس الصين بارتفاعها غربا وانخفاضها شرقا ونسبة التضاريس المختلفة في مساحتها الاجمالية : الجبال 33.3%، الهضاب 26%، الأحواض18.8%، السهول 12%، التلال9.9%.[4]

---

[1] **قاموس دول العالم نبذة تاريخية وجغرافية** (الجزائر : دار المعرفة، 2007) ،ص.89.

[2] حسين، **مرجع سابق**، ص.52.

[3] محمد بلعيشة، "البعد الأسيوي في الإدراك الاستراتيجي للكيان الإسرائيلي،(العلاقات الثنائية مع الصين: المحددات والأبعاد)" ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، م.09، ع03، (ديسمبر 2018)، ص.128.

[4] **المرجع نفسه**، ص. 127.

2. المسطح اتالمائية: تطل الصين على عدة نوافذ بحرية كبحر "بوهاي" و" البحر الأصفر" "وبحر الصين الشرقي" و" بحر الصين الجنوبي" في الشرق والجنوب، إذ تبلغ المساحة البحرية الصينية حوالي 4.73مليون كلم^2، يعتبر بحر " بوهاي" بحرا داخليا صينيا، أما بقية البحار المذكورة فهي على أطراف المحيط الهادي.[1]

تشمل الصين بالبر الأسيوي والمحيط الهندي والمحيط الهادي وما تجود تلك الأراضي الواسعة من ثروات اقتصادية، معدنية ونباتية وموارد مائية وسهول واسعة ومناخ متنوع يعطي فرصا كبيرة لنشاط اقتصادي متنوع يكفل للصين اكتفاء ذاتيا على الرغم من الأعداد السكانية الهائلة.[2]

الصين بالمقارنة مع أوروبا تنقسم بدرجة أكبر بواسطة الأذرع الجبلية إلى أقاليم منعزلة لا يسهل بلوغها عن طريق بحار داخلية أو حتى طرق برية منبسطة، ولهذا كانت محاولة توحيد الثقافة الصينية وترسيخ لغة مشتركة عاملا بالغ الضخامة.[3]

ترتبط أهمية الجغرافيا الصينية بكونها قوى كبرى ارتباطا كبيرا من ناحية المساحة الواسعة والموقع الجغرافي حيث تتصل الصين بالبر الأسيوي وبالمحيط الهادئ، وما تتوفر عليه تلك المناطق الواسعة من ثروات اقتصادية ومعدنية ونباتية ومناخ متنوع يعطي فرصا كبيرة لنشاط اقتصادي متنوع يكفل للصين اكتفاء ذاتيا على الرغم من الأعداد السكانية الهائلة.[4]

3. أهمية بحر الصين من الناحية الجيو سياسية :

إن جزر سبراتلي هي أبرز الجزر المتنازع عليها بين الصين أمريكا ،وهي الصين أمريكا ، عبارة عن مجموعة من الجزر الصغير ة غير المأهولة ،والتي ليس لها سكان أصليون والواقعة بين كل من فيتنام والفلبين والصين وبروناي وماليزيا وتبلغ مساحتها حوالي 4 كلم على 425000 كلم2 من البحر،وتعبر هذه الجزر أمراً مهماً في مسألة ترسيم الحدود الدولية بين هذه الدول في منطقة شرق آسيا ومازاد الأمور تعقيداً هو أن في هذه الجزر كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي إلى مصائد السمك الغنية مما جعلها موقع استراتيجي ومهم للعديد من الدول ومحلاً للنزاع بينهم .[5]

[1] شينويقوانغ، **جغرافيا الصين**، تر: محمد أبو جراد(بكين: دار النشر باللغات الأجنبية 1987)، ص.2.

[2] عبد المنعم هادي علي، "الموقع الجغرافي السياسي للصين وأثره في علاقاتها الدولية"، **مجلة البحوث الجغرافية**، ع.12،(2010)، ص ص. 347-368.

[3] جوزيف نيدهان، **تاريخ العلم والحضارة في الصين**، تر: محمد غريب جودة(الإسكندرية: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1959)، ص.45.

[4] هادي على، **مرجع سابق**، ص ص 347.-368.

[5] "بحر الصين والحرب الباردة بين واشنطن وبكين: حين يتعارض الأمن القومي للبلدين"

المطلب الثاني: المقومات البشرية

السكان: من الناحية الديمغرافية تعتبر الصين الأولى عالميا حسب إحصائيات 2017، بتعداد سكاني بلغ حوالي 1,388,232,693نسمة ،أما إحصائيات 2018 يبلغ حوالي1393.686.493نسمة،[1] متوسط الأعمارهو32.7سنة بالنسبة للذكور والاناث33.7سنة، أما معدل النمو السكاني فهو(0.606%)، ومعدلات الولادات هو (13.45ولادة لكل ألف نسمة) ومعدل الوفيات (7 حالات وفاة لكل 1000نسمة)، وهذا يعني أن الصين تتمتع بموارد بشرية هائلة من الأيدي العاملة، وأن نسبة الشيخوخة والطفولة هي الأقل نسبة من نسب الشباب والكبار (الناضجين).[2]

تتوزع هذه الكثافة السكانية على 56 قومية عرقية، وتعتبر قومية " الهان" هي أكبر قومية في الصين كثافة بنسبة 92% في تشكل القوميات الأخرى ما قوامه 8% من السكان الصينيين منها عشرة أقليات تدين بالديانة الإسلامية وهي أقلية (هوي، الأويغور، القازان، القرغيز، التتار الاوزبك، الطاجيك، الرونغشيانغ، سالار، باوان). وفي الواقع تأسس الخطاب الأساسي للقومية الصينية على تاريخ "الهان" ومعظم العناصر الثقافية ترتبط مباشرة بهوية الهان وذلك يشمل اللغة والتقاليد، والقواعد الأخلاقية والكونفوشيوسية، والذاكرة المشتركة ويدعون لوحدة وازدهار الشعب الصيني مع أن تعريف الصين يظل عرضة للتغيير.[3]

1. **سياسة الصين إزاء الأقليات**: اتسمت سياسة الصين اتجاه الأقليات بثلاث مبادئ وهي:

– أن كون كل الجماعات العرقية منتمية إلى الأمة الصينية الجامعة، والتي تتألف من 56 قومية ولا يمكن فصل الوحدة السياسية لهذه القوميات.

– لكل الجامعات العرقية مكانة متساوية في إطار الأمة، والمكانة المتساوية تعني كل أنواع الحقوق والواجبات بغض النظر عن الفروق العرقية.

– نتيجة للاختلافات التاريخية، والظروف المناخية وغيرها يتحتم على الحكومة المركزية اعتماد تدابير تفضيلية في المجالات الاقتصادية والثقافية، والاجتماعية، والتعليمية وغيرها بما يخدم الأقليات المحرومة.[4]

---

[1] **population pyramide**:في :
/https://www.populationpyramid.net/population-size-per-country/2017
(تاريخ التصفح :2019/11/27 توقيت التصفح 21:57.)

[2] حسين، **مرجع** سابق، ص ص .55-56.

[3] رايموندلي، " صعود قومية الهان بالصين: الأسباب والتداعيات" **مركز الجزيرة للدراسات**، (16افريل 2014)،ص.3.

[4] رايموندلي، "المسلمون في الصين وعلاقاتهم بالدولة"، **مركز الجزيرة للدراسات**،(18 أوت 2015)، ص ص. 2-3.

2. **الجيش**: حسب إحصائية نشرها موقع "غلوبال فايرباور" المتخصص في تقييم القوة العسكرية للدول، والتي تعتمد 50عاملا" لتقييم وتصنيف القوة العسكرية للدول فإن الصين تحتل المرتبة الثالثة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية من حيث القوة العسكرية.[1]

الدبلوماسية الصينية: يمكن أن نلتمس دور الصين السياسي ووزنها السياسي العالمي من خلال الشكل التالي:

الشكل الرقم(1-2):الوزن الدبلوماسي للصين

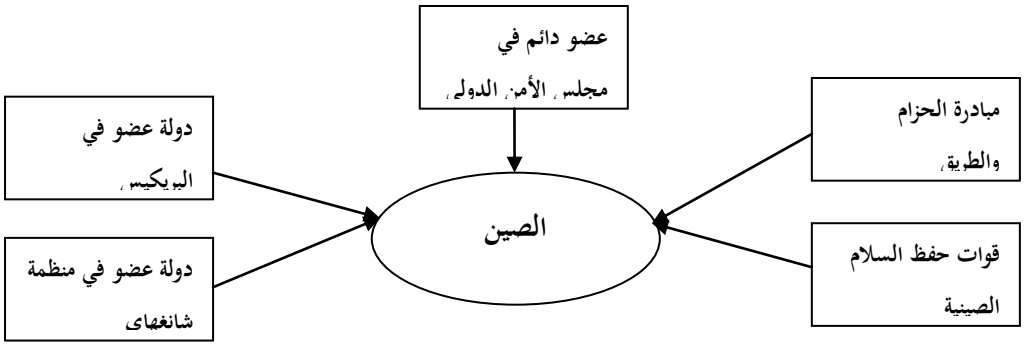

المصدر:من إعداد الباحثة

الجدول رقم (1-2):ترتيب موقع "غلوبال فايرباور" للجيوش عالمي

Rang	Pays	Population
1	Chine	1,336,718,015
2	Inde	1,189,172,906
3	Etats-Unis	313,232,044
4	Indonésie	245,613,043
5	Brésil	203,429,773
6	Pakistan	187,342,721
7	Bangladesh	158,570,535
8	Nigeria	155,215,573
9	Russie	138,739,892
10	Japon	126,475,664

المصدر: الأمن والدفاع العربي في: http ://sdarabia.com ?p=2329

[1] "الأمن والدفاع العربي، ترتيب أقوى جيوش العالم"، تاريخ النشر: (2015/05/26، تاريخ التصفح، 2019/03/27، التصفح:23.29)**23297**: http://**sdarabia**..**com**/ ?p.

المطلب الثالث: المقومات السياسية

1. المؤسسات السياسية في الصين:

❖ **الحزب الشيوعي**: وهو الحزب الوحيد الحاكم في الصين، تأسس عام 1921، وأسس جمهورية الصين الشعبية عام 1949،وعدد أعضاء هذا الحزب حاليا أكثر من 70 مليون عضو، موزعين على منظمات شعبية في الصين، ويهدف الحزب إلى تحقيق النظام الاجتماعي الشيوعي من خلال مبادئ اشتراكية بخصائص صينية، وهذه الخصائص هي خليط من المبادئ اللينينية الماركسية وأفكار (ماوتسيتونغ) ، ويسعى الحزب إلى قيادة الدولة نحو المجتمع المتمدن والديمقراطي من خلال اعتماد التنمية الاقتصادية، ويعتبر الحزب من مراكز اتخاذ القرار المهمة في الصين إلى جانب مجلس الدولة وجيش التحرير الشعبي الصيني[1]

❖ **مجلس الدولة**: يمكن إيجاد مكونات مجلس الدولة في الصين من خلال الشكل التالي:

الشكل(2-2):مخطط يوضح مجلس الدولة في الصين

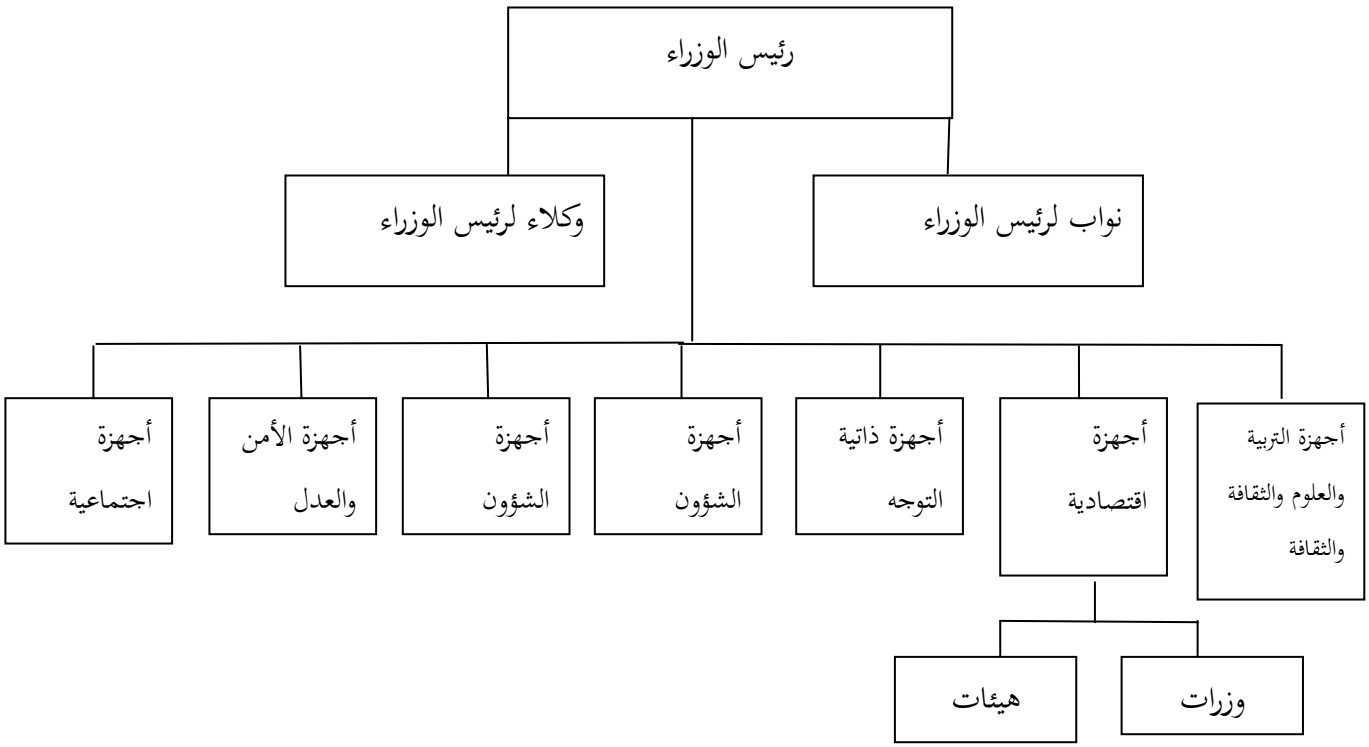

المصدر: فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية(بيروت: دار المنهل اللبناني ط1، 2009) ص 61.

[1] حسين، **مرجع سابق**، ص 59.

❖ **مجلس الشعب الوطني**: أنشئ هذا المجلس عام 1964، ويمثل طبقا للدستور السلطة العليا في البلاد وعلى جميع المؤسسات السياسية أن تقدم تقارير لهذا المجلس، غير أن السلطة الحقيقية هي في يد الحزب الشيوعي الذي ليس له إشارة في الدستور، يضم المجلس3000 عضو ونسبة المنتمين منهم رسميا إلى الحزب الشيوعي تصل 60-70%، وتعتبر اللجنة الدائمة وعدد أعضائها (150 عضوا) القوة المحركة للبرلمان.[1]

[1] حسين، **مرجع سابق**، ص ص. 60-61.

المبحث الثاني :مضامين العقيدة الأمنية الصينية

تحدد العقيدة العسكرية لأية دولة بناء على الإمكانيات المادية والتكنولوجية والبشرية للدولة ،وعلى أساس تقوميها لقدرات وإمكانيات الدول المنافسة لها ،لذا فان العقيدة العسكرية ليست شيئا جامدا،إنما هي متغيرة بتغير محدداتها، وعليه سنحاول في هذا المبحث الوقوف على مضامين العقيدة الأمنية الصينية ،من خلال الثلاث مطالب التالية :

المطلب الأول:المقومات العسكرية الصينية

تعد الصين أكبر قوة عسكرية في آسيا وهذا التزايد في إمكانياتها العسكرية متأثر بقضايا النزاعات الإقليمية (تايوان) ، وهو ما يثير القلق والشكوك –معضلة امنية– لدى الدول المحيطة بها في أقاليم جنوب آسيا، وشرق آسيا، وسط آسيا، وجنوب شرق آسيا، فضلا عن الدول التي لها أساطيل وقواعد في هذه المناطق.

على الرغم من التصريحات الصينية الرسمية تبدو تهديدية بصورة ما لاسيما لكل من اليابان و الهند وتايوان، إلا أن تحركاتها العسكرية الفعلية تبدو محسوبة بدقة على نحو لا تظهر فيه وكأنها راغبة في استخدام قوتها العسكرية فعليا ضد الأطراف الأخرى المناوئة لها باستثناء تايوان، وأنها تعمل على توسيع نطاق نفوذها العسكري وقدرتها في التأثير في تطورات أقاليم الجوار البعيد، مثل جنوب المحيط الهادئ ووسط آسيا وشمال وشرق وجنوب آسيا[1]

هناك بعض الخلافات بين الصين ودول جنوب شرق آسيا حول جزر بحر الصين الجنوبي عادت إلى الظهور في السنوات الأخيرة مع اختلاف بسيط، وهو أن ردة فعل الصين هذه المرة ظهرت أقوى من كل مرة كان يطفو فيها الخلاف على السطح.

- هناك عدة قضايا تشكل عائقأمام تطوير العلاقات بين الصين ودول منظمة الآسيان، على الرغم من كل الجهود التي تبذلها الصين لتقليص تلك العقبات و القيود ،و يأتي مبدأ التهديد الصيني، والافتقار إلى الثقة المتبادلة التي تضع تعميق التعاون السياسي الأمني بين الطرفين وتعزيزه، على رأس قائمة تلك المشكلات .
- أما المشكلة الأخرى، فتتعلق بالخلاف بين الصين وبعض دول منظمة الآسيان حول السيادة في بحر الصين الجنوبي، وما يمكن أن يحمله هذا الخلاف من مخاطر إستراتيجية واقتصادية وأمنية، في حين تظل النزاعات في جزر بحر الصين الجنوبي من المشكلات التاريخية التي يصعب إيجاد حل مباشر لها في المستقبل القريب، مع وجود

[1] يونس مؤيد يونس، **مرجع سابق**ص .257.

تدخلات دول تقع خارج حدود الإقليم تسعى لتحقيق مصالحها الإستراتيجية الخاصة[1]، وهذا ينسجم مع العمل على تحقيق إستراتيجيتها البحرية الإقليمية التي حددت عام 1982 من قبل(ليو هوا تشينغ) نائب رئيس اللجنة العسكرية الصينية آنذاك وتقوم على ثلاث مراحل هي :

أ. من عام 2000 إلى 2010 ، الصين بسطت سيطرتها على المياه ضمن سلسلة من الجزر الأولى التي تربط بين أوكيناوا وتايوان و الفلبين؛

ب. من عام 2010 إلى 2020 ،تسعى إلى بسط سيطرتها على المياه الواقعة ضمن سلسلة الجزر الثانية التي تربط بين أوجاسا وأراوغوامو إندنوسيا.

ج. من عام 2020 إلى 2040، تحاول أن تضع حدا لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في المحيطين الهادئ والهندي، باستخدام حاملات الطائرات باعتبارها مكونا رئيسا من قوتها العسكرية.[2]

- الإشارة البيئة الأمنية للصين مكونة من حدود برية مع 15 دولة وحدود بحرية مع 6 دول، وهذا العبء الدفاعي يفرض عليها السياسية واضحة في مجال الأمن والإقليمي، وفي مجال التطوير التقني للجيش، وقد كشفت الحرب الفيتنامية – الصينية (1979) أهمية هاتين النقطتين، إذ تكبدت الصين 26 ألف قتيل و37 ألف جريح، حيث كانت تعتمد على جيش من الميلشيات أكثر من اعتمادها على جيش محترف ، وهو أمر أستدعي التفكير في إستراتيجية تأخذ في الاعتبار العلاقة بين التطور الاقتصادي والتطور العسكري، ويمكن تحديد أبعاد هذه السياسية على النحو التالي :

1. الحفاظ على وحدة أراضي الصين، وهذا الهدف موجه نحو النزاعات الحدودية وبخاصة في منطقة الصين الجنوبي؛
2. التوحيد السلمي لأراضي الوطن، وهذا يقصد به تايوان بالتحديد ولا تستبعد الصين استخدام وسائل أخرى في حالة الضرورة؛[3]

[1] حكمات العبد الرحمان، "اللغز الصيني: إستراتجية الصين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة"، **مراجعة الكتب، سياسيات عربية** ،عدد .35(نوفمبر 2018)، ص ص 116-117.

[2] يونس، **مرجع سابق** ، ص. 257.

[3] عبد الرحمن اوجانة، **الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم المؤشر اتوال تقارير الدولية 1992–2016**، شهادة الماستر (ورقلة :جامعة قاصدي مرباح،2016-2017)، ص. 44.

3. توفير المناخ الأمني الأكثر مواءمة لعملية بناء الاقتصاد والعمل على حماية هذا المناخ واستمراره بكل الطرق، ويتجلى هذا في حماية أسواقها في الخارج، سواء للتصدير أو الاستيراد خاصة المواد الأولية والمواد الطاقوية، فضلا عن حرية الحركة في البحار لنقل بضائعها إلى جميع أنحاء العالم؛
4. تأكيد مكانتها كقوة عظمى بشكل عام بعد قرون من الضعف النسبي.

المطلب الثاني :أهداف العقيدة العسكرية الصينية

لقد نشأ جيش التحرير الشعبي الصيني في عام 1927،حيث يشار إليه باسم **الجيش الأحمر** في عهد **ماوتسي تونغ** ،وظل يفتقر لعناصر التطوير والتحديث،حتى عام 1978 ،[1] فكان الاهتمام الصيني ينصب بداية على الوضع الداخلي الاقتصادي والسياسي، لكن بعد أن بلغ الاقتصاد الصيني مرحلة متقدمة وضعته في مصاف الدول الكبرى ،من حيث أرقام الدخل والادخار والاحتياطات الأجنبية من العملة والتجارة الدولية ،فلابد أن تواكب القوة العسكرية الصينية الوضع الاقتصادي الذي يحتاج إلى تدعيم عسكري ،فعلى الرغم من أولوية الأداة الدبلوماسية في تحقيق الأهداف والمصالح القومية الصين وتأكيدها،إلا أنها لم تصل بعد لنقطة التكامل في قدراتها الشاملة ،خاصة من منظور قدرتها التكنولوجية والعسكرية رغم الكبيرة المبذولة لتطويرها ،وتمشيا مع سياسة الانفتاح وتطوير الفكر الاقتصادي الصيني ،فقد واكبت تطور مماثل في الصناعات العسكرية الصينية حتى يمكنها ان تحصل على نصيبها من السلاح العالمي[2]،من منطق الأهداف العسكرية الصينية :

أولا : عملت الصين خلال العقود الأخيرة على تحديث جيشها ليصبح اصغر حجما ولكن أفضل تسليحا وتجهيزا.

ثانيا :تحسين قدراتها التي يقصد منها الضغط المباشر على تايوان،مثل زيادة مخزون الصواريخ الباليسيتية مع زيادة دقتها.

ثالثا: تجتهد لاكتساب وسائل أخرى لجعل أي جهد أمريكي يرمي الى مساعدة تايوان في حالة حدوث الأزمة مثلما فعلت القوات الأمريكية في السابق ،أمرا أشد صعوبة ،وبين هذه الوسائل الصواريخ المتطورة المضادة للسفن ،وأسلحة الحرب الالكترونية ،والقدرات المضادة للأقمار الصناعية أسطول أقوى من الغواصات.

[1] حسين عبد الراضي ،"القوة العسكرية الصينية :تحديث قوة لقتال والنصر "،**المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية** ، في: **http// ww.ecsstudies.com** تاريخ الاطلاع :(2019/04/18).

[2] **موسوعة مقاتل من الصحراء** ،"مصالح الصين وأهدافها في الشرق الأوسط،"**موضوعات سياسية** ،**في** : **http//www.moqatel.com/.opememshare/ Behoth siasia21msalhchima/seco5.doc–cvt.htm** تاريخالاطلاع:(**2019/04/25**).

رابعا: شرعت في ابداء قدر اكبر من الاهتمام بالإمكانات التي تساعد على تقدير القوة الحقيقة ،مثل امتلاك حاملات طائرات خاصة بها ،على الرغم من قدراتها في هذا المجال مازالت متواضعة[1]

مازلت الصين تعاني من تحديات خارجية معقدة في الوقت الحالي وفي المستقبل ،مما جعلها تسعى الى تعزيز علاقتها العسكرية مع الخارجية للارتقاء بمستوى التعاون العسكري.

وتوسيع مجلات التعاون العسكري الدولي وكذلك مواصلة الإصلاحات في بعض المجلات للتحفيز الحيوي للدبلوماسية العسكرية من أجل حماية سيادة الدولة وأمن الوطن والحفاظ على مصالحه،و من بين مجلات التعاون الأمني هي :

❖ التعاون الأمني في أسيا:

التعاون الأمني في مجلات غير التقليدية ،وتدعو الى اتخاذ إجراءات متعددة ومعالجة التهديدات الأمنية في في مجلات الأمن غير التقليدية بصورة مشتركة في السنوات الأخيرة ، تطور التعاون ،تحت إطار الآسيان والصين (10+1) وبين الآسيان والصين واليابان وجمهورية كوريا (10+3) في نوفمبر 2002،يشارك جيش التحرير الشعبي الصيني في التعاون الأمني في مجالات الأمن غير التقليدية ،مثل مكافحة الإرهاب ،الإغاثة في أثناء الكوارث والجريمة العابرة الحدود أمن انترنت والأمن البحري ونزع السلاح [2]

❖ **التعاون الأمني والعسكري الصيني مع روسيا:**

- وقعت كل من الصين وروسيا معاهدة التعاون في جويلية2001 ، اتفاق تعاون ثنائي مؤلف من 25 بندا يوثق العلاقة بين البلدين لمدة عشرين سنة،ويؤدي إلى شراكة إستراتجية تبعد عنهما شبح الهيمنة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين واهم خمس بنود في هذي المعاهدة هي :

✓ معارضتهم المشركة لبرنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي.

✓ معارضتهم للخطط الأمريكية بالتوسع العسكري والتي تضر بمصالح الأمن العالمي .

✓ رفضهم لمفهوم الغرب في التدخل الإنساني.

[1] اوهاينون ،**مرجع سابق** ،ص.56.

[2] التعاون الأمني الدولي، في :**wwwarabic.china.org.cn** تاريخ الاطلاع (25/ 2019/04).

✓ تدعيم التعاون العسكري بين البلدين.

✓ الاعتراف الروسي بحق الصين في تايوان كجزء منها،ودعمها لها في المحافل الدولية.

❖ **العلاقات العسكرية الثنائية الصينية الروسية:**

تأثرت الصين ب 45% من صادرات روسيا العسكرية ،خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتعدت كلفة الاتفاقيات مئات الملايير من الدولارات لشراء طائرات نفاثة وقتالية وصورايخ وغواصات ...الخ حتى صنفت الصين بالنسبة لروسيا السوق الأول لصناعاتها العسكرية، وهذا يسبب مصدر قلق لأمريكا والذي اعتبرته نوعا من التنافس العسكري الذي بإمكانه أن يهدد وجودها .

- **التحديات التي تعترض الصين في القدرات العسكرية لكل من:**

أ- أمريكا :حيث تعتبر قدرات الصين العسكرية منخفظة مقابل القدرات العسكرية الأمريكية.

ب- اليابان :هم خصم جيوبوليتيكي ومنافس اقتصادي إقليمي على المدى البعيد،ولكن العلاقات الاقتصادية بين الصين واليابان تشكل جسرا للتفوق الصيني مع أمريكا.

ت- الهند: تشكل تحديا مهما للصين بقدراتها العسكرية المتطورة البحرية والجوية ،كما أنها تحاول منافسة الصين اقتصاديا بغزوها الأسواق العالمية بمنتجاتها الالكترونية والسلع الاستهلاكية.

ث- روسيا:هي أهم منافس إقليمي وعسكري مهم للصين ،رغم حاجة الصين لصناعات روسيا العسكرية المتطورة والنفط الذي تستورده منها وغيره من السلع المهمة والحيوية لإنعاش اقتصاد الصين[1]

❖ إضافة إلى تلك التحديات الداخلية الصينية وترتبط به،توجد عوامل خارجية منها (الإقليمية والدولية)مؤثرفي حاضر الصين ومستقبلها ،ونذكر منها الصراعات والخلافات الحدوديةفي في بحرالصين الجنوبي ،ولاسيما(أن للصين حدودا مشتركة مع 22 دولة)،وملف تايوان موضوع التنافس الصيني –الأمريكي ،وكذلك العلاقات الثلاثية الأطراف ،ونعني بها **الصين** ، واليابان والولايات المتحدة ،فالخلاف الصيني –الياباني يحمل إرثا تاريخيا ثقيل مازال ينعكس ،بطريقة أو بأخرى،على طبيعة العلاقات بين البلدين.

[1] أم العربيد ،"الصين وتنافسها العسكري مع روسيا "،**مجلة الاتحاد العام العمال الكويت** ،في :**xxx.ktuf.org/alane1208** تاريخ الاطلاع :(2019/04/25).

❖ أما علاقة الصين بالولايات المتحدة ، مرهونة بملفات عديدة متشابكة ،منها مايرتبط بعلاقات البلدين ببعضهما،ومنها مايرتبط أخرى تفرض نفسها على تلك العلاقات [1]

الخريطة الرقم:(1 –2)توضح المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي والشرقي

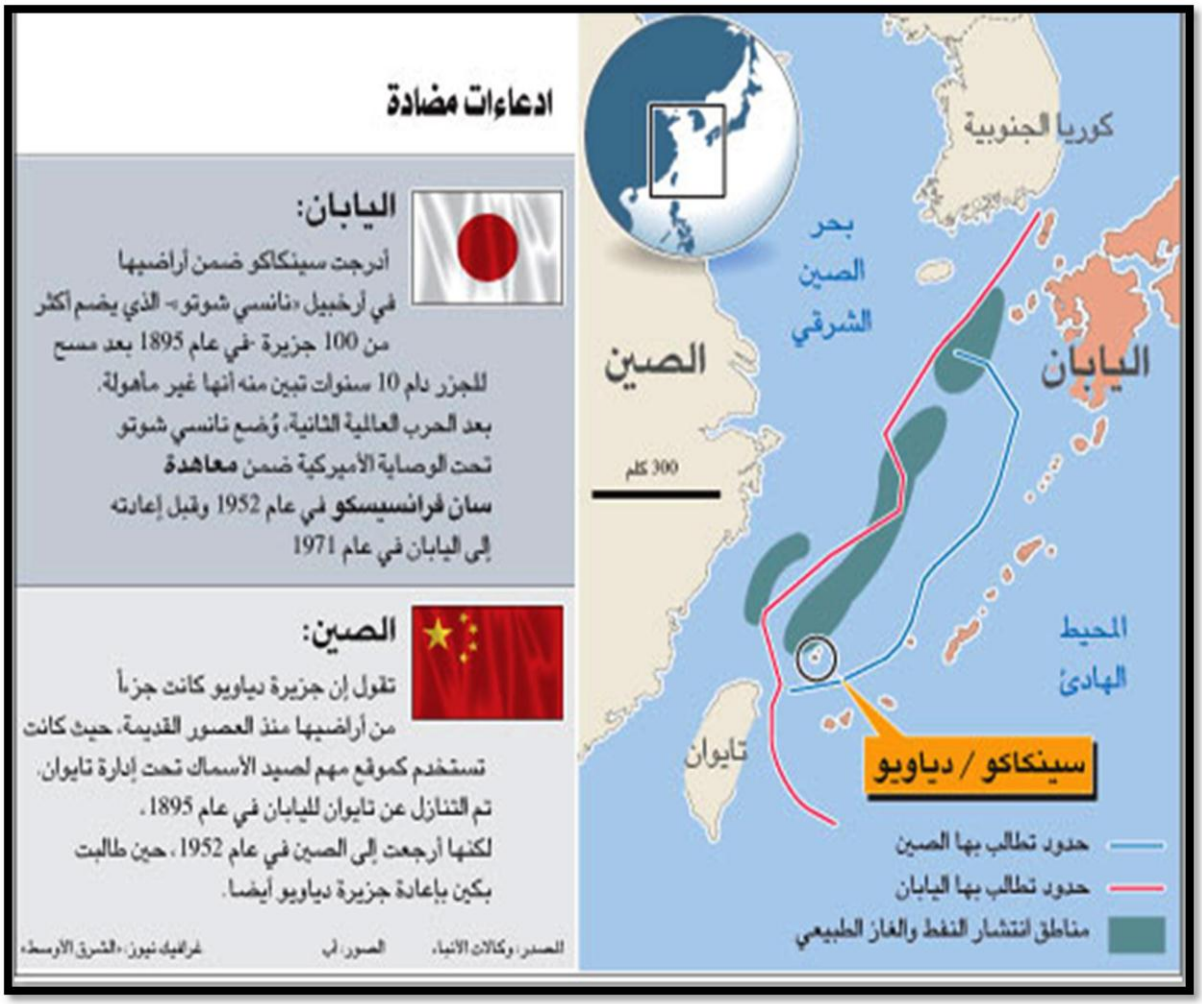

Source :http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/07/160712_south_china_sea_qa

[1]Alain Roux,**la chine au xxesiécle**, (Paris:Armandcolin,**4thedm**,2006),pp.180–186.

المبحث الثالث: التصورات الأمنية الصينية بعد 11 سبتمبر 2001

وفي هذا المبحث، توحي لنا التصورات الأمنية الصينية بأنها تمتلك رؤية إستراتيجية متميزة ومختلفة عن الآخرين تسعى من خلالها لتنبؤ القوة الإقليمية في شرق وجنوب شرق أسيا.

المطلب الأول: الرؤية الأمنية الصينية

تحدد الرؤية الأمنية بأبعادها الإستراتيجية عادة طبيعة الدور الذي تضطلع به الدولة، ضمن البنية الهيكلية للنظام الدولي، فالسمة الأولى المميزة للرؤية الأمنية للصين تميل الأبعاد إقليمية أكثر منها ذات إطار عالمي، إذ أن منطق التفكير الصيني يعتمد على نوع من الفصل بين المناطق الأكثر قربا من حدود الصين الوطنية، وتلك التي تتميز ببعدها الجغرافي من حيث دلالاتها المرتبطة بمفاهيم الأمن الوطني ومدركاته[1].

وعلى هذا تحددت أولويات الإستراتجية الأمنية الصينية بجملة من الاعتبارات منها:

1. التوحيد السلمي لأراضي الوطن(الصين الكبرى):حيث أكدت القيادة الصينية وفي مراحل مختلفة أن هذا الهدف لايمكن الحياد عنه حيث تلتزم وفي كل مرة بإتمام عملية أراضي الصين وبكل الوسائل؛

2. الحفاظ على وحدة أراضي الصين: واعتبار ذلك واحد من أهداف الأمن القومي رغم ذلك فيجب تجنب النزاعات الحدودية مع الدول المجاورة؛

3. إقامة علاقات حسن الجوار مع الدول المحيطة بها: ففي ظل ظروف ما بعد الحرب الباردة أصبح يحتم على الصين أن تجعل من أولوياته االإستراتيجية تطوير علاقات تعاون أمنية ثنائية وعلاقات حسن الجوار مع الدول المجاورة، كما حرست الصين على تحسين علاقاتها مع الدول التي كانت علاقاتها معها عدائية مثال ذلك تطبيع العلاقات الصينية مع كوريا الجنوبية سنة 1992، والتقارب مع روسيا ويمكن حصر الرؤية الصينية للأمن في منطقة الهادي ككل ومنطقة شرق أسيا بالخصوص في تحرير الدفاع الوطني الصيني لعام 2000،اذ تبلورت رؤية الصين لقضايا الأمن في العالم وفي أسيا المحيط الهادي على النحو التالي:

[1] نسيمة طويل، **الإستراتجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا**، أطروحة دكتوراه (باتنة: جامعة الحاج لخظر ،2009-2010)، ص148.

1. **وضع الأمن:** يؤكد تقرير الدفاع الوطني الصيني لسنة 2000 أن الوضع الأمني في المحيط الهادي مستقر بصفة عامة، خاصة في شرق أسيا حيث استطاعت الدول التغلب على أوضاعها الاقتصادية وأزماتها المالية، إلا أن العلاقات بين الدول الكبرى معقدة، ينحدر إلى السلبية كلما تزايدت مجهودات الولايات المتحدة في تدعيم تواجدها العسكري وتحالفاتها العسكرية الثنائية في المنطقة حيث أكد التقرير الصيني أن اشتراك اليابان وتدعيم مشروع اليابان لنظام الصواريخ الدفاعية الذي تخطط الولايات المتحدة لنشره في منطقة شرق أسيا ككل، ومشاركاتها في التدريبات العسكرية، سيهدد استقرار المنطقة وسيضر بالثقة بين الدول، كما سيضر بحالة الأمن والسلام العالمي بصفة عامة وفي شبه الجزيرة الكروية بصفة خاصة، فضلا أن الصين ستدافع عن سيادتها و سترد عن أي مخالفة أو التهاب لهذه السيادة، كما سترعى عن مصالحها بعين يقضة في بحر الصين الجنوبي، والوضع في مضيق تايوان معقد جدا، وبما يخالف الشروط والأسس الخاصة بإعادة التوحيد السلمي لضفتي المضيق، والولايات المتحدة لم تتوقف عن بيع السلاح لتايوان. وهذا ما يؤثر سلبا على سيادة الصين وتهدد الأمن والسلام والاستقرار في منطقة أسيا الهادي.[1]

2. **السياسة الدفاعية الوطنية:** تتميز الإستراتجية الأمنية الصينية بالطابع الدفاعي، حيث يحدد دستور الصين وكذلك قانون الدفاع مهام القوات المسلحة في تقوية الدفاع الوطني، ومقاومة العدوان، والدفاع عن الأرض الأم وحماية قوة العمل السلمية للشعب[2]، وتتبع سياسة الدفاع الصينية للمجالات الأساسية التالية[3]:

- تدعيم الدفاع الوطني ورفض العدوان ومواجهة التدمير المسلح والدفاع عن سيادة البلد.
- بناء وتقوية القدرة الدفاعية الوطنية بصورة مستقلة ومن خلال الاعتماد على النفس، ويؤكد التقرير على أن مفهوم الصين هو الاعتماد على النفس كأساس لاستراتيجيات الدفاع؛
- تطبيق إستراتيجية عسكرية للدفاع الفعال، فمن الناحية الإستراتيجية فان الصين تؤمن بمبادئ العمليات الدفاعية والدفاع الذاتي ومن ناحية أخرى فهي تؤمن بالدفاع الاستراتيجي وفق عمليات وتكتيكات هجومية .
- تسعى القوات المسلحة الصينية دائما إلى تطوير نفسها، بحيث تصبح قوة حديثة، بالاعتماد على تكثيف القوة البشرية دون إغفال ضرورة التركيز المكثف على التقنية الحديثة.

---

[1] حسن أبو طالب، " **الرؤى الأسيوية الكبرى للأمن في أسيا** " في : هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، **قضايا الأمن في أسيا** ،(القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية، 2004)، ص ص. 26-27.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص.30-36

[3] **المرجع نفسه**، ص ص. 37-38.

ويمكن إجمال أهداف الإستراتيجية على عملية تحديث الصين:

➢ **حماية السلام العالمي**: أكدت التقرير على أن الصين تعارض بتصميم الهيمنة وسياسات القوى والحرب، كما تعارض أي دولة فرض نظامها السياسي وإيديولوجياتها على الدول الأخرى، كما تعارض التوسع العسكري، وان الصين لا تحفظ بأي قواعد عسكرية في أي بلد أجنبي كما تعارض سباق التسلح .

➢ **القوى النووية الصينية**: لقد احتفظت الصين دائما بعدد من أسلحتها النووية بمستوى منخفض، ومدى وتشكيل وتطوير القوى النووية الصينية هو جزء من إستراتيجية الصين العسكرية للدفاع الفعال وتتصرف الصين بحرص شديد وبمسؤولية في إدارة أسلحتها النووية، وقد وضعت قواعد صارمة وإجراءات لضمان امن وسلامة هذه الأسلحة

➢ **سياسات نزع السلاح** : تؤيد المواقف الصينية إلا تأيد كبير إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، هناك العديد من الاتفاقيات التي وقعت إبان الحرب الباردة مثل معاهدة منع الانتشار النووي ومعاهدة الحد من الصواريخ الباليستية ومعاهدة الأسلحة البيولوجية، وتؤيد الصين كل جهود ضبط التسلح الصاروخي وكل أنواع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وما سينجر عن انتشارها وامتلاكها من صراعات وحروب وعواقب وخيمة على البشرية، ولذلك تؤيد الصين الأفكار الروسية المقدمة حول إقامة مسرح دفاع صاروخي أوروبي.

على أساس أن علاقة الصين وروسيا علاقة إستراتيجية قائمة أساسا على ثلاث شعارات: لا تحالفات، لا مواجهة، لا استهداف مشترك لأي طرف ثالث[1]، وعلى أساس أن مثل هذا المشروع سيخلق توازنا على المستوى العالمي من حيث امتلاك أنظمة الدرع الصاروخية .

➢ **التواجد الأمريكي في منطقة شرق أسيا**: أن السياسة الأمريكية في منطقة شرق أسيا والتي تؤكد على ضرورة استمرار تواجد الأمريكية لها جانبين احدها ايجابي والأخر سلبي، فعلى صعيد التأثيرات الايجابية هناك:

- لعب دور محوري في تأمين وضع أمني مستقر في شرق أسيا منذ نهاية الحرب الفيتنامية؛
- ضمان استمرار اليابان كبلد ذي توجهات سلمية يخدم مصالح نفسه ومصالح أساسية دول المنطقة في أن واحد؛
- بالنسبة لكوريا فهناك ثلاث مصالح أساسية تتشارك فيها الصين والولايات المتحدة: لا حرب بين الكوريتين، لا أسلحة نووية، لا انهيار للنظام في كوريا الشمالية؛

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 39-40.

– تسعى الصين لاستقرار في منطقة مضيق تايوان، والأمر نفسه للولايات المتحدة الرافض حصول تايوان أسلحة نووية.

أما الجوانب السلبية التي تضيف الصين من استمرار هذا التواجد كثيرة منها:[1]

– في حال توحيد كوريا فستكون عواقب استمرار التواجد الأمريكي في كوريا الموحدة على امن الصين، حيث ستصبح القواعد الأمريكية محاذية تماما لحدودها الإقليمية؛

– استمرار التحالف الياباني الأمريكي وسيلة لتهميش الصين وإضعاف قرارها في منطقة شرق أسيا؛

– استمرار التدخل الأمريكي ودعمه لتايوان سيؤدي إلى توصل تأجيل توحيد الصين لأراضيها.

المطلب الثاني: المصالح الأمنية الصينية في أسيا

رؤية الصين للاستقرار الاستراتيجي في المنطقة(شرق أسيا وجنوبها الشرقي) يتطلب ثلاث عناصر هي:

- ضمان توازن قوي معقول ومناسب في المنطقة ؛
- أن لا تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على احتواء الصين لا بطريقة منفردة ولا عن طريق عمل جماعي مع أطراف أخرى في المنطقة؛
- الحفاظ على قوة ردع مناسب في مواجهة القوى الأخرى[2].

ومن جهة أخرى فإن تأثير السياسة الأمريكية على المصالح الأمنية الصينية في أسيا والمحيط الهادي تأخذ الاتجاهات الآتية:

الاتجاه الأول:

– الدور المحوري الذي تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية في تأمين وضع امني مستقر في شرق أسيا منذ نهاية الحرب الفيتنامية؛

– السياسة الأمريكية تجاه اليابان تساعدها على استمرارها بلدا إذا توجهات سلمية تخدم مصالحها فضلا عن مصالح دول المنطقة في آن واحد؛

– أما ما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية فهناك ثلاث مصالح أساسية تشارك فيها الصين والولايات المتحدة وهي:

– لا حرب بين الكوريتين؛

- لا أسلحة نووية؛

[1] **المرجع نفسه**، ص.42.

[2] باتس غيل ، **النجم الصاعد، الصين ودبلوماسية أمنية جديدة،تر: دال ابوحيدر** (بيروت: دار الكتاب العربي،2009)، ص. 224.

- ❖ لا انهيار للنظام في كوريا الشمالية؛
- ❖ دعم سياسة التصالح بين الكوريتين.

– في جنوب أسيا يدعم البلدان أي تسوية سياسية سلمية للنزاع في كشمير و وفق سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان؛

– التطابق في الموقف السياسي بين واشنطن وبكين الرافض لحصول تايوان على أسلحة نووية؛

الاتجاه الثاني:

– في حالة توحيد كوريا فان الصين ستنظر بقلق عظيم إلى أي وجود عسكري أمريكي في كوريا الموحدة، كما أن الصين لا ترغب في وجود أية قوة عسكرية في شبه الجزيرة الكورية، مع تأكيد أن بكين لا تسعى إلى أن تجعل كوريا حال وحدتها مجالا لنفوذها.

– أنلا يكون التحالف الأمريكي الياباني وسيلة لتهميش الصين أو عزلها؛

– أنلا يستمر التدخل الأمريكي في شؤون تايوان لما يؤول إلى عقبة حقيقية وقوية تمنع الصين من توحيد أراضيها سلميا ولذلك ترى بكين أن توسع العلاقات السياسية والعسكرية بين واشنطن وتايوان لا يمكن التسامح معه، ولاسيما وأن ذلك يعد انتهاك للاتفاق الذي توصلت إليه البلدان سنة 1972[1].

- المصالح السياسة الصين في المنطقة تتجسد في مستويات ثلاثة الآتي:[2]

الأولى :هي ضمان التكامل الإقليمي للصين ووحدة أراضيها.

الثاني: هي منع الجريمة عبر الحدود والاستقرار على الحدود الشمالية والشمالية الغربية للصين.

الثالث: تعزيز الأمن في منطقة الحدود، و خلق بيئة أمنية ملائمة، فضمان التكامل الإقليمي للصين ووحدة أراضيها هي الشاغل الأساسي للصين .

[1]. نصير مطر الزبيدي، **دور الأجهزة الاستخبارية الأمريكية ،في ظل التحولات الجديدة للأمن القومي الأمريكي**،(عمان: دار الجنان للنشر ،ط.1. 2013)،ص ص.211-212

[2]ايمان عبد العال عبد الغني، **السياسة الخارجية اليابانية في شرق آسيا1990–2008**،(المصر:المكتبالعربيللمعرفللنشر،)،ص.54،كتابالكتروني:موقع التصفح:https://books.google.dz/books?id=8WazDAAAQBAJ&dq ،تاريخ الاطلاع: (2019/05/24)

المطلب الثالث: الأولويات الصينية الأمنية

هناك جملة من الأولويات الأمنية بالنسبة للصين، وخاصة في محيطها الإقليمي والدولي: الإرهاب، والدول الفاشلة، وغياب الاستقرار الإقليمي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والأمن البيئي، وامن الطاقة. لم تعطي الصين قدرا كبير من الاهتمام خلال العقود الأخيرة الماضية، إلا أن أهميتها أخذة بالتعاظم سريعا وخاصة بعد 11 سبتمبر 2001.

لكن القادة الصينيين ينظرون لهذه المسائل الأمنية من الناحية تتهدد سيادتها وسلامة أراضيها وتأثر على استقرارها السياسي والأمني الداخلي[1]

وفق ماورد في "الكتاب الأبيض" الصين تواجه مزيدا من التحديات الأمنية المتعددة و المعقدة.

"تمتلك الصين أراضي ومياها إقليمية شاسعة، وأنها تمر بمرحلة حرجة لبناء مجتمع مزدهر على نحو معتدل بأسلوب شامل وعليه فإنها تواجه متطلبات كثيفة لحماية الأمن الوطني"[2]

وتخلص الوثيقة أيضا إلى الاعتقاد بأن«الوضع في منطقة أسيا، المحيط الهادي، يعد مستقرا على وجه العموم »،على الرغم من الاضطرابات التي تشهدها، بل في ذلك «المطالب المتضاربة إلى المناطق المتنازع عليها والى حقوق الملاحة» إضافة إلى قضايا أمنية غير تقليدية.

«من الواضح أن القضايا المرتبطة بالتهديدات التي يتعرض لها امن وجود البلاد ذاته وجهدها التنموي وبالتهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، بالأمن الداخلي والأمن العالمي، وتجد الصين نفسها وجها لوجه أمام التفوق الذي تتميز به الدول المتقدمة في الشؤون الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية...»[3]

وبالمقابل تنتهج الصين سياسات إصلاحية تهدف إلى تقليص حدة التأثيرات الخارجية عليها، ومع ذلك تتوسع دائرة الأولويات التي قد تشكل مخاطر بالنسبة لها وتتسلسل تنازليا من حيث الأهمية والانعكاس الداخلي على النحو الآتي:

1. **الإرهاب**: يدرك القادة الصينيون بجد أن تعزيز الاستقرار الداخلي و النمو له علاقة بأمن المجتمع الذي أصبح مقترنا بشكل ملحوظ بقضايا الإرهاب والتطرف التي تنتشر في العالم، فيعمل هؤلاء على اعتماد استراتيجيات

[1] .بيتسجيل،"الصين مركز ناشئ للقوة العالمية "في:جيرايميهيرد، **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين-رؤى متنافسة للنظام العالمي**،(أبو ظبي: مركزا لإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2013)،ص.240.

[2] الكتاب الأبيض: الصين تواجه مزيدا من التحديات الأمنية المتعددة والمعقدة، **الصحيفة الشعب اليومية الصين** 2011/03/31،في:**arabicpeople.com.cn.31664**/73: **http** تاريخ الاطلاع :(2019/02/10)

[3] جيل،**مرجع سابق**، ص ص.241-242.

قائمة على الحفاظ على نسبة نمو تقارب 7%رغم الانكماش الذي أصاب الاقتصاد في سنة 2016 الذي حدد عند نسبة 3% (2.18 تريليون يوان) [1].

إذ تتعامل البلاد بشكل حذر مع الاقتصاد العالمي كونه يشهد تقلبات شديدة، ما يقلل من نسبة النمو المرجوة في ظل ارتفاع عدد الفقراء، بشكل يوفر مناخا ملائما لتنامي نشاط الجماعات الإرهابية وأعمال العنف التي تمارسها الحركات المتطرفة المطالبة بالاستقلال، حيث لم يعد تأثيراها محصورا على إقليم معين بل أصبح يتمدد ويعرف اتساعا وتطورا في الوسائل المستخدمة وهذا ما يسبب معضلة أمنية حقيقية ويؤثر استقرارها الداخلي.

يعتبر الإرهاب في الفكر الاستراتيجي الصيني مرتبطاً بجماعات معروفة مثل طائفة الايغورuligheur التي تطالب بالاستقلال في غرب الصين مثل الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، ومنظمة تحرير تركستان الشرقية، والتي قامت بعدة عمليات كالتفجيرات ومقتل أبرياء، تراها الصين لا تختلف عن أحداث 11 سبتمبر2001 ومنها:

- مقتل أبرياء في عاصمة الإقليم" اورومكيUrumqi"
- إلقاء القبض على مواطنين صينيين من الايغور في أفغانستان خلال الغزو الأمريكي 2001
- اختطاف طائرة 2008 ومقتل 16 من رجال الشرطة في إقليم شينجيانغ.[2]

2. **أسلحة الدمار الشامل:** موقف الصين من منع انتشار الأسلحة النووية ثابت وواضح، كما أن البلاد تحمي بثبات النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية وتلتزم مع جميع الأطراف المعنية بما فيها الولايات المتحدة ببذل الجهود ساعيا وراء إيجاد حل ملائم للقضية النووية [3] بالرغم طبيعة جوارها الإقليمي يشهد تكديسا للأسلحة النووية بما فيها الهند وباكستان وكوريا الشمالية. لقد وقعت الصين على جميع معاهدات الحد من التسلح ومنع الانتشار الدولية الرئيسية، واتخذت معظم القرارات السياسية اللازمة على المستوى المحلي، وأنشأت الأطر التنظيمية واليات التنفيذ بما تناسب وتلك الالتزامات من أجل التعامل مع المخاوف ذات الصلة بالانتشار النووي مثل : إيران وكوريا الشمالية وباعتبارها احد الدول الخمس في مجلس الأمن هدفها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وتسعى إلى مراقبة الأسلحة ومنع الانتشار النووي[4].

---

[1] زكريا بن إسماعيل، "الإستراتيجية الأمنية الصينية في بحر الصين الجنوبي "،**مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة الأغواط**، مقال التاسع، ع14،(جوان 2017)،ص. 125

[2] جيل ،**مرجع سابق**، ص. 246 .

[3] "الصين تحت الولايات المتحدة على إلغاء عقوبات على بنك صيني"، **صحيفة الشعب الصين اليومية**:(01-08-2012) ، Arabic.people.com.cn/31664/7895744.html.تاريخ الاطلاع:(27/04/2019)

[4] جيل،**مرجع سابق**،ص247

3. **الدول الفاشلة:** تحتل المرتبة الدنيا الأولويات الصين نظرا ل:

– أن منطقة شرق أسيا كانت منذ أن انتهت الحرب الباردة شهدت تحسن في وضعيتها من ناحية التنمية الاقتصادية، والاستقرار سياسيا؛

– إقليم التربية من الصين لا تواجه عموما مشاكل وتهديدات متصلة بانعكاسات ما يسمى بالدولة الفاشلة.

– في ضوء التزامها الثابت، بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وخاصة من الدول العالم الأخرى، بهذا المبدأ، عندما تعارض بقوة محاولات القوى الخارجية في التدخل شؤون صينية داخلية مثل: العلاقات تايوان، مثل إقليم التبتوشينجيانغ.

– اهتمامات الصين، إلا أنها سعت " التدخل" دبلوماسيا واقتصاديا كمحاولة لحصر الاضطرابات واحتمالات انهيار الدولة في بلدان تحتل مواقع حساسة على الحدود الصينية، كأفغانستان وميانمار وكورا الشمالية وباكستان، بسبب اضطرابات حالات تزعزع الاستقرار الإقليمي للصين[1]

[1] جيل **مرجع سابق**، ص ص. 249-250.

الفصل الثالث: تحولات السياسة الأمنية الصينية بعد 11سبتمبر 2001

يعالج هذا الفصل تحولات الأمنية الصينية بعد 11سبتمبر 2001 وذلك بتسليط الضوء أهم التأثير العامل الاقتصادي في التحول السياسة الأمنية الصينية. من خلال التطرق إنعكاس العامل الاقتصادي على الأمن في شرق أسيا وفي نفس الإطار سيتم التطرق استراتيجية الحزام والطريق الصينية وتأثير البنك الاستثمار الأسيوي ثم نتطرق البعد الطاقوي في السياسة الأمنية الصينية ،وفي نفس الاطار المبحث الثاني نتناول عولمة الأمن وانعكاسها على الرؤية الصينية الجديدة من خلال العولمة الأمنية ثم نتطرق الرؤية الصينية للعولمة ثم إستراتيجيات الصينية للتعامل مع العولمة ثم نتطرق اخرى المبحث في الإطار سياسة التحديث الأمنية الصينية

المبحث الأول :تأثير العامل الاقتصادي في التحول السياسة الأمنية الصينية .

منذ نهاية الحرب الباردة أصبح العامل الاقتصادي ،العنصر الأكثر أهمية في هيكل القوة الشاملة لأية دولة،وفي هذا التحول ،برزت الصين في العقود الأخيرة كقوة اقتصادية تحرز تقدما هائلا وسريعا،ومن هنا فان دراستنا في هذا المبحث تتضمن ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: انعكاس العامل الاقتصادي على الأمن في شرق أسيا

وفي ضوء انعكاس العامل الاقتصادي ،مكن امتلاك الصين لمقومات المنافسة مع الكبار الى استعادة المكانة على ساحة إقليمية ودولية وسعت إلى إقامة علاقات اقتصادية متميزة شرق أسيا[1]فضلا عن اتفاقات التجارة الحرة التي وقعتها أو تجري التفاوض بشأنها في شرق أسيا ،بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية(2001)أصبحت الصين البلد الأكثر ديناميكية في شرق أسيا واللاعب الرئيسي في أي تحول إقليمي شرق أسيوي.[2]

إن مكانة الصين ،(التي هي اعرق من التاريخ ذاته كما وصفها ديغول) ،كقوة إقليمية مهيمنة تتركز أساسا حول دخولها المخطط إلى السوق العالمية وامتلاكها السلاح النووي ولمقعدها الدائم في مجلس الأمن ،كما أصبحت الصين الوجهة العالمية إستثمارات الأجنبية المباشرة وهناك أكثر من خمسة وعشرين دولي من بين خمسة وأربعين نوعا من المعادن الرئيسية تحتل المراتب الثلاثة الأولى في العالم [3].

[1] مصطلح شرق أسيا فقد إستخدام خلال الحرب العالمية الثانية من طرف قيادة الحلفاء المتواجدة بسيلان (سيري لانكا)آنذاك.وفي إطار المساعي الحديثة لإعادة تعريف أسس الهويات والعلاقات الإقليمية فان مصطلح شرق أسيا أحرز نقاطا على حساب تعابير "شمال شرق أسيا" وجنوب شرق أسيا" ،كما نجد كثيرا من الكتابات تشير إلى هذي المنطقة باستعمال تعبير "أسيا" فقط التي تعنى ضمنا شرق أسيا الان غرب أسيا يشار إليه بالشرق الأوسط، وجنوبها بجنوب أسيا.

وان مصطلح "شرق أسيا" الذي يشير إلى منطقة ذات خصائص مشتركة سواء كانت هذه الخصائص مادية أو غير مادية .

[2] يونس، **مرجع سابق**،ص.160

[3] ربيعي سامية ،**آليات التحول في النظام الإقليمي:النظام الإقليمي لشرق أسيا**،أطروحة لنيل شهادة الماجستير،غير منشورة(جامعة قسنطينة:كلية الحقوق قسم العلوم السياسية ،2007-2008)،ص ص ،157-158.

وقد ساهمت في رفع وتيرة النمو العالمي باعتبارها المستورد الثالث والمصدر الرابع[1]

مظاهر النجاح الاقتصادي في الصين أعطت هذا البلد موقعا متميزا في سلم القوى الدولي، وهو العامل الذي أدى إلى تحول عميق في السياسة الإقليمية والعالمية الصينية عبر توجيه طاقتها ومواردها الوطنية إلى مجال آخر خلافا للمجال العسكري والنزاعات الإيديولوجية كما كان يحصل سابقا لقد أصبحت الصين خلال فترة قصيرة من الزمن تصنف ضمن مجموعة الدول المرشحة للتحول إلى عملاق اقتصادي عالمي[2] ،حيث باتت عملاقا اسيوي ،بما تملكه من مقومات سياسية وقدرات اقتصادية(مادية وبشرية)على حد سواء ،لها من الفعل والتأثير الدينامي والسلوكي على النطاقين الاقليمي والدولي ،وما يمنحها الدور البارز والمؤثر في تحديد معالم ومسارات الصراع .[3]حجم الاقتصاد الصيني العالمي ،تحتل الصين المرتبة الأولى كأكبرمصدر في العالم،وصدرت مايساوي 2.49 تريليون دولار من البضائع والخدمات عام 2017،معدل نسبة نمو الاقتصاد الصيني إرتفع إلى 10.2% بين عامين 1980 و2016.[7]

[1] لقد تحولت الصين إلى بلد "يثير القلق"،فحسب إحصائيات 2003تمثل الصين:

- المستورد الأول للاسمنت (55% من الإنتاج العالمي)
- المستورد الأول للفحم (40% من الإنتاج العالمي)
- المستورد الأول للفولاذ (25% من الإنتاج العالمي)
- المستورد الأول الألومونيوم (14% من الإنتاج العالمي)
- المستورد الثاني للنفط(بعد الولايات المتحدة)

[2] عليم محمد،**السياسة الأمنية الإقليمية للصين في العصر الذي تلا الحرب الباردة** ،مذكرة شهادة الماجستير ،غير منشورة ،(جامعة الجزائر :كلية العلوم الإنسانية ،2001/2000)،ص.201.

[3] منتصر عمران ناجى الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الامريكية** ،(بيروت :بيسان للنشر التوزيع ،ط.1،2017)،ص.125.

[7] المعجزة الاقتصادية الصينية بالأرقام ..الاقتصاد تضاعف 42 مرة بأربعين عاما، **شبكةالجزيرة الإعلامية** 2018/12/18، تاريخ الاطلاع :2019/05/7.

رغم قوتها الاقتصادية المتنامية ،لا يبدوا ان الصين مهتمة بتوسيع نطاق اهتماماتها الاخرى (سياسية ،عسكرية، ثقافية،...)، خارج الجوار القريب (شرق اسيا)، فالصين تحرص على ان ترصد كل جهودها لكي تلقي بثقلها كاملا عندما مصالحها الحيوية موضع خطر خاصة : (قضيتي تايوان ،والتبت)[1]

❖ نموذج الاوز الطائر "The flying geese"

لقد وضع هذا النموذج اولا لتفسير الارتباط بين النمو الصناعي وتغير نمط التجارة في الاقتصاد المتنامي في شرق اسيا، يعتبر نموذج " الاوز الطائر "باعتباره نموذجا تاريخيا لمراحل التطور الاقتصادي للبلدان النامية لذا يمكن كذلك اعتباره نموذجا لتفسير التغيرات الاقتصادية الهامة التي حدثت في اقليم شرق اسيا .

صاغ نموذج" الاوز الطائر "على يد الاقتصادي الياباني "أكاماتزو k.Akamatsu" باعتباره نموذجا تاريخيا لمراحل التطور الاقتصادي للبلدان النامية التي جاءت متأخرة في مضمار التنمية والتصنيع والتطور الرأسمالي.

✓ يتحدث "أكاماتزو" في نموذجه النظري عن ثلاثة منحنيات رئيسية ،تحدد طبيعة المرحلة التي يمر بها البلد الاخذ في النمو[2] :

1. **منحنى الاستيراد:** حيث تحدد تركيبة الواردات نوعية مرحلة النمو والتنمية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني.
2. **منحنى الانتاج:** حيث يوضح هذا المنحى مستوى تطور القوى الانتاجية وتركيبة المنتجات في اقتصاد البلد المعني.
3. **منحنى الصادرات:** حيث يوضح هذا المنحنى نوعية ومدى ديناميكية سلة الصادرات.

تعتبر هذه المنحنيات الثلاثة بمثابة الإحد اثبات التي تحدد موقع كل بلد جاء متأخرا في ميدان النمو والتقدم في اطار نموذج الأوز الطائر من حيث : الإتفاع والمسافة،حسب في الشكل التالي:

[1] ربيعي ،**مرجع سابق** ،ص.162.

[2] محمود عبد الفضيل ،**العرب والتجربة الاسيوية الدروس المستفادة**،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،ط. 1،2000)،ص.155.

الشكل رقم : (3–1)الإوز الطائر في آسيا



المصدر : محمود عبد الفضيل ،العرب والتجربة الاسيوية الدروس المستفادة،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،ط. 1،2000)،ص.157

على المستوى التحليلي يرتبط نموذج الاوز الطائر بدورة المنتج التي تمر عادة بثلاث مراحل: [1]

المرحلة الأولى: يبدأ البلد الأخذ في النمو باستيراد السلعة من البلد المتقدم القريب منه في اسيا (اليابان كانت في البداية ذلك البلد المتقدم).

المرحلة الثانية: يحاول البلد الأخذ في النمو إنتاج السلعة على أرضه، بتمويل مشترك أومن دون بتمويل مشترك من البلد الأم (المتقدم).

المرحلة الثالثة :يبدأ الأخذ في النمو في تصدير السلعة الى البلدان الآسيوية المجاورة الأقل تقدما.

[1] **المرجع نفسه** ،ص156

ويوضح الشكل رقم(3-1)أن "الإوزة الطائر" الأولى التي تطير على ارتفاع عال هي الاقتصاد الياباني (الاقتصاد- القاطرة)،تليها المجموعة الأولى من البلدان (الإوز)التي تطير بالأسلوب نفسه ولكن عند ارتفاع أقل وعلى مسافة أبعد.

وتشمل هذه المجموعة بلدان السرب الأول : كوريا الجنوبية ،تايوان وهونغ كونغ ،ثم تجئ المجموعة الثانية من أسراب " الإوز الطائر" وتشمل :ماليزيا وتايلاند واندونيسيا، وهي كما نرى تطير بالأسلوب نفسه على ارتفاع اقل وعلى مسافة مكانية وزمنية أبعد وسوف يليها تاريخيا بعد ذلك سرب" لم يطر "بعد، ويضم بلدانا مثـــل فيتنام وكمبوديا.

فنموذج الإوز الطائر إذن يفسر فقط انعكاسات الاقتصادية في شرق أسيا وكيف تحقق النمو الصناعي الضخم في بلدان مثـــــــل :كوريا التي كان مواطنوها إلى وقت قريب (الستينات) يأكلون لحاء الشجر من شدة الجوع.

أخيرا هناك مأخذ واضح على هذا النموذج وهو انه بني على افتراض إن اليابان هي التي تقود بناء شبكة اقتصادية –أسيوية وأن الصين سوف تتبع اليابان ستلعب دور المركز "المتروبوليتاني"metropolitan بينما تقوم الصين حيث تصدير الأرض والأيدي العاملة والموارد الرخيصة، لكن في أواخر التسعينات بدا واضحا فشـــل هذا الافتراض "فاهي الصين تخرج إلى الوجود قوة عظمى وبات لزاما على اليابان أن تتكيف مع القوة الصينية على نحو ما فعلت منذ قرون مضت "[1]

- يفسير نموذج "الإوز الطائر "تأثير في الفضاء الأمني الآسيوي بأن الصين أضحت تمثل القائد الإقتصادي بمحاذاة اليابان ،هذا من جانب الإقتصادي .
- يفسير نموذج "الإوز الطائر "تغير في ميزان القوى السائدة في اقليم الآسيوي .
- كذلك إبقاء القدرات العسكرية اليابانية على مستواها ،حيث النفقات تحتل اليابان المرتبة الثالثة أو الرابعة عالميا وهذا حسب التقديرات الصينية .
- نجد الصين تنفق على موازنتها العسكرية أقل مما تنفقه اليابان .

[1] ربيعي ،**مرجع سابق** ،ص180.

المطلب الثاني: إستراتيجية الحزام والطريق الصينية وتأثير البنك الاستثمار الأسيوي.

تعتمد سياسة الصين في آسيا على عدة استراتيجيات تحاول من خلالها السيطرة على أهم المناطق الحيوية، من خلال الأبعاد الإقتصادية والجيوسياسية والعسكرية، من بينها مبادرة" الحزام و الطريق" أو طريق الحرير الجديد ، بالإضافة الى فضاء شنغهاي الذي يعتبر من التجمعات الأمنية و الاقتصادية الكبرى في العالم.

أ-مشروع الحزام والطريق:

تتبع الصين خطة استراتيجية للتحكم في طرق و ممرات و قنوات الملاحة العالمية، خاصة في قارة آسيا، مستعينة بالتحكم في البحر ماتؤكده القوة البحرية وإرتباطها بتفسيرات **ألفريد ماهان** the Sea Power بضرورة السيطرة على البحار .و تم إطلاق مبادرة الحزام و الطريق من طرف الرئيس الصيني شي جينغبينغ عام 2013 أثناء زيارته لكازاخستان، و كانت الصين قد عقدت قمة في ماي 2017 شاركت فيها 29 دولة، و بحضور الرئيسين التركي و الروسي، بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ورئيسي صندوق النقد والبنك الدوليين .و هي مبادرة تهدف الى تقريب العلاقات الاقتصادية و تعميق التعاون، و تمويل مشاريع التنمية في الفضاء الأوروآسيوي[1]

يمتد مشروع الحزام و الطريق انطلاقا من الصين الى آسيا الوسطى، الى شرق أوروبا و جنوب آسيا و الشرق الأوسط، وغرب آسيا و شمال افريقيا بإجمالي 65 دولة* ، و حوالي 4.4 مليار نسمة، و قدرات اقتصادية بحوالي 21تريليون دولار، و قد تجاوز حجم التجارة بين الصين و الدول الواقعة ضمن مبادرة الحزام و الطريق ترليون دولار، و ارتفع حجم التبادل التجاري بينها و بين الصين الى 19 % من حجم التجارة الخارجية، و وفقا للخطة الخماسية 13 التي تقوم الصين بصياغتها حاليا و التي ستستورد من خلالها سلعا بقيمة تريليون دولار ، بالإضافة إلى استثمارات و سياحة خارجية.[2]

[1] Thomas Zimmerman**, The New Silk Road : China The U.S , And The Futur Of Central Asia**, **Center On International Cooperation**, (**New York Universiy**, October 2015), P 06.

*تضم مبادرة الحزام و الطريق 65 دولة، الصين روسيا و منغوليا، و 11 دولة جنوب شرق آسيا و 8 دول جنوب آسيا، 16 دولة بالشرق الأوسط و 16دولة من أوروبا الوسطى و الشرقية، و دول آسيا الوسطى الخمس، و ست دول من رابطة الدول المستقلة.

[2] وانغ إس وي،" **الحزام و الطريق :ماذا ستقدّم الصين للعالم**"، تر: رشا كمال و شيماء كمال،(القاهرة: سما للنشر و التوزيع،ط.1)،ص16.

خريطة رقم 01 تمثل طريق الحرير الجديد(الحزام و الطريق)



المصدر: https://www.skynewsarabia.com/business/1164908

تهدف المبادرة إلى إحياء طريقي الحري البحري(الحزام)و البريّ(الطريق)اللذان كانا يربطان الصين بالعالم قبل 3000سنة، و ينقسم إلى ثلاث مستويات :

- المناطق المركزية:تضم كلا من الصين وروسيا ودول اسيا الوسطى الخمس.
- المناطق المحاذية التي تشمل دول الأعضاء شنغهاي.
- المناطق التشعبية :تشمل دول غرب أسيا والدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي.[1] و يقوم المشروع على عدة أهداف من بينها:[2]

– مدّ المبادرة من المحيط الهادي وصولا إلى بحر البلطيق و خط مواصلات قارة أوراسيا بامتداد المحيط الهندي.

– تنمية التجارة و الاستثمارات بتوسيع نطاقها.

– زيادة التقنيات التكنولوجية الحديثة و المتطورة.

[1] عزت شحرور، "مبادرة الحزام و الطريق :رؤية نقدية"، **مركز الجزيرة للبحوث و الدراسات**، (ماي2017) ، ص ص04 .03

[2] وانغ إس وي،**مرجع سابق**،ص.**99**.

- دعم تبادل العملات و تعزيز الأنظمة المصرفية.
- تأسيس مؤسسة مالية خاصة بتمويل المشروع.
- تعزيز التعاون الإنساني و عملية البناء المشترك.
- تعزيز ترابط السياسات.
- تأسيس المشروع على أساس المنفعة المشتركة.

و من الأهداف الجيواستراتيجية لمشروع الحزام و الطريق، هو هيمنة الصين على المضائق و الممرات البحرية حتى تضمن تدفق المواد الأولية كالنفط و المعادن، و إيجاد منابع دائمة لاستمرار مسيرة نموها .ومن أهم هذه الممرات مضيق ملقا الذي يربط المحيطين الهادي و الهندي، حيث وقّعت الصين مع ماليزيا معاهدات و اتفاقيات لإقامة مدينة صينية كاملة به على الحدود مع سنغافورة تسمى" مدينة الغابة "بأربعة جزر اصطناعية بتكلفة 100 مليار دولار، ويشبّه الصينيون موقع المدينة المجاور لسنغافورة بمدينة شنجن بالصين، التي حققت طفرة اقتصادية بسبب مجاورتها لهونج كونج، إلا أن لمدينة الغابة أفضلية بسبب وقوعها في قلب المضيق، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من الصينيين في شمال المضيق[1]

[1] إسلام المنسي، "**الحزام و الطريق :الصين و لعبة السيطرة على مفاصل العالم**"، **جريدة إضاءات الالكترونية**، عدد 14/ 2017/05 ،نقلا عن الموقع : https://www.ida2at.com/belt-and-road-china-and-the-game-of-controlling-the-world/ ،تاريخ الاطلاع :1(1/05/ 2019 -03:32 سا)

خريطة رقم3-2 توضيح مضيـــــــق ملـــقا

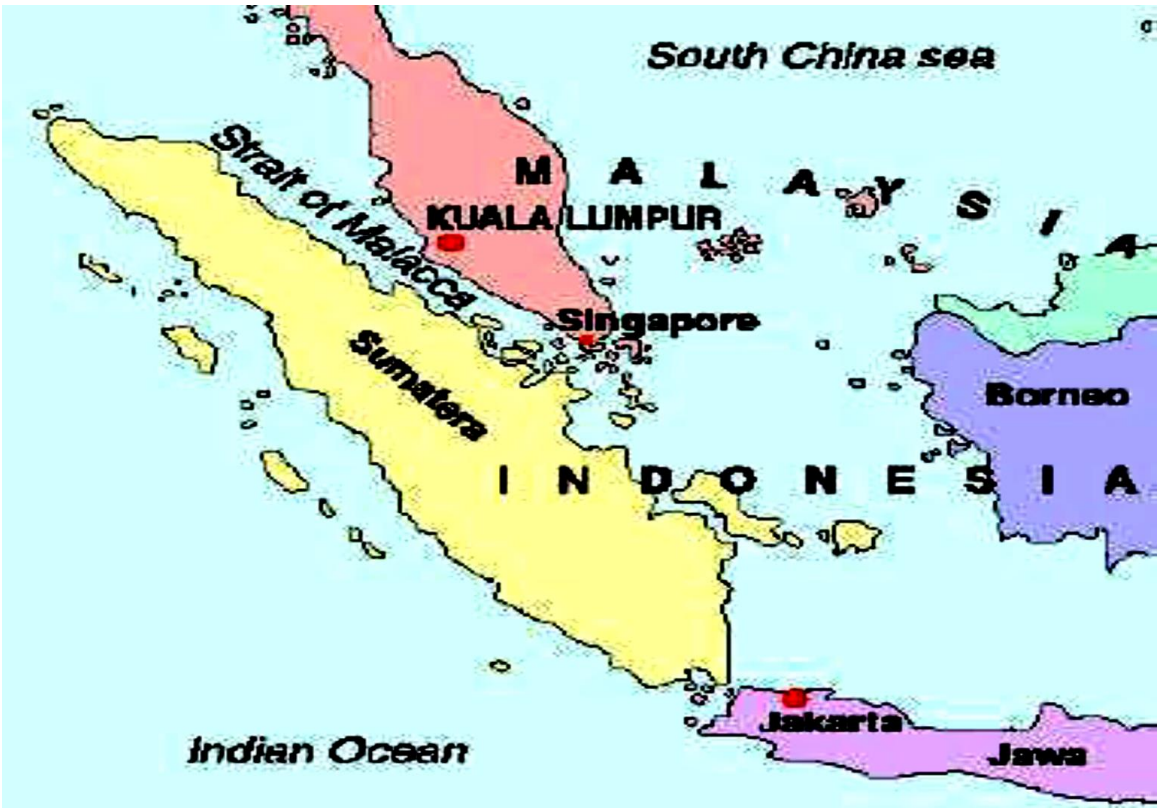

Source : Suryanrayana, "Marines And Malcca Strait," India's National Magazine, Vol 21, Issue 11, May Jun 2004.

يعتبر مضيق ملقا ممرا ذو قيمة اقتصادية وإستراتيجية هامة ، بحيث يطلق عليه "بالعقدة التي تورق أمن الطاقة الصينية " .. ووجهة النظر السائدة تقول " من يسيطر على مضيق ملقا يستطيع التحكم بممرات ومسالك الطاقة الصينية " .. والتساؤل الذي لا مفر منه هو معرفة الأوضاع والحالات التي يمكن أن تؤدي إلى إغلاق هذا المضيق في وجه الصين والسيطرة على الحنجرة ؟ ومعرفة هوية الجهة القادرة على فعل ذلك ؟التصور القائم عن الوضع الراهن يكشف أن الولايات المتحدة الوحيدة القادرة على إغلاق مضيق ملقا (شريطة حصولها على دعم الدول الثلاث : سنغافورا وماليزيا والهند) ، ومن أكثر العوامل التي تدفع هاتين القوتين باتجاه إغلاق المضيق في وجه الصين هما : أزمة تايوان ومشكلة البحر الجنوبي.

أولا :من جهة الولايات المتحدة : تقف شروط مركزية لأجل إغلاق المضيق أمام الصين :

(1) النظر إلى التنمية الصينية السريعة على أنها تحديا للمكانة الأميركية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، مما يدفعها إلى انتهاج إستراتيجية الكبح إزاء الصين

(2) وقوع حوادث طارئة ومفاجئة : على سبيل المثال ظهور حالات طارئة داخل الصين تدفعها باتجاه ضرورة استخدام طرق غير سلمية لحل مشكلة تايوان، مما يدفع بالولايات المتحدة الى التدخل العسكري في الشأن الصيني الداخلي أو فرض العقوبات الاقتصادية عليها .. وفي مثل هذه الظروف ، يمكن ان يتحول مضيق ملقا إلى بؤرة تقييد أساسية .. فبحصار أمريكا لمضيق ملقا ، يمكن أن يشكل تكتيكا " إجرائي فعال " لتهديد أمن الطاقة الصينية .. ومن جانب أخر وعلى الرغم من عدم وجود فتيل إشعال واضح لأي مصادمات ساخنة بين الصين والهند ، إلا أن النظم الدفاعية التي تنشرها الهند عرض بحر اندامان Andaman Sea ، يمكن إن تشكل نوعا من التهديد الكامن أو قوة ممكن أن تستعين بها أمريكا على المدى البعيد [1]

بالإضافة الى مضيقي لومبوك التابع لإندونيسيا، و الذي تمّر به السفن التجارية الصينية التي تنقل السلع و النفط، و تتوزّع خياراتها فيما بعد بين مضيقي كاريماتا وبحر ناتونا الموصلين ببحر الصين الجنوبي، أو مضيق مكاسر وبحر سوالويزي[1].

كانت الصين قد اقترحت مشروعات لتطوير البنية التحتية بهذا الطريق وتوفير الخدمات اللوجيستية لمنافسة مضيق ملقا، بالتعاون مع الشركات الصينية، و إخبار عن وجود خطط صينية لإنشاء سبع مدن ساحلية، في عدة مواقع مهمة في اندونيسيا.

و يشمل مشروع الحزام و الطريق ممرًا بحريًا مهما أيضا هو مضيق باب المندب الذي تمرّ به% 77 من التجارة العالمية، و ما لا يقل عن 4 ملايين برميل نفط يوميا .وتمول المصارف الصينية 14 مشروعًا في البنى التحتية في اندونيسيا، بتكلفة 14.4 مليار دولار، من بينها إنشاء 6 موانئ لاستقبال الحاويات القادمة من الصين ([2]) ،كما بدأت الصين في تهيئة الطريق البحري الى المحيط المتجمد الذي يربط المحيط الهادئ(آسيا)«بيرينغ » الشمالي في تجربة استخدام الطريق البحري الذي يمر به ، عبر مضيق بشمال أمريكا .حيث لم يكن من الممكن

[1] مضيق ملقا في أمن الطاقة الصينية، **مركز العربي للمعلومات** في :http://www.arabsino.com/articles/10-05-26/2581.htm

[1] صهيب جاسم،" السياسة الخارجية الإندونيسية و دورها الإقليمي في الأمن و السياسة"، **مركز الجزيرة للبحوث و الدراسات**،(جوان 2014) ،ص .02.

[2] إسلام المنسي ،**مرجع سابق** ،نقلا عن الموقع https://www.ida2at.com/belt-and-road-china-and-the-game-of-controlling-the-world/ ،تاريخ الاطلاع : (11/05/ 2019 -23:05سا).

استخدام هذه المعابر بحريا من قبل، و بعد الاحتباس الحراري الذي أدى إلى ذوبان الجليد أصبح من السهل الوصول إليها و إمكانية اكتشاف و استخراج النفط و الثروات المعدنية .

ب – آليات التعاون في الاستراتيجية: ترى الصين في بناء وتنفيذ استراتيجية "الحزام والطريق" بضرورة وجود العديد من الآليات التعاونية القائمة على الصعيد الإقليمي منها :

1. التعاون المتعدد الأطراف (سياسيا وامنيا واقتصاديا):

تعتمد السياسة الصينية في آسيا على الكتل و المنظمات الإقليمية، من أهماه منظمة شنغهاي التي تضم الصين و روسيا إلى جانب دول آسيا الوسطى كازاخستان طاجاكستان أوزباكستان و قيرغيزستان.

بالإضافة إلى الهند و باكستان اللتان أصبحتا عضويين كاملين في مؤتمر استانا 2017 ، وتحضرها كل من إيران ومنغوليا وأفغانستان وبيلاروس، بصفة مراقب، وتوجد في منظمة شانغهاي للتعاون آلية حوار الشركاء، وتضم الآن أرمينيا وأذربيجان وكمبوديا ونيبال وتركيا وسريلانكا.

2. التعاون المتعدد الأطراف (المالي):

وهي التي تشمل رابطة البنوك المنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة البنوك بين الصين وآسيان وبنك التنمية لدول بريكس وصندوق طريق الحرير وبنك الاستثمار الأسيوي للبنية التحتية .

وتعمل الصين أيضا في سبيل دعم إستراتيجية "الحزام والطريق" إلى إشراك البنوك الصينية الوطنية لتحسين تخطيط الأعمال التجارية خارج البلد،وبين هذه البنوك بنك الصيني (Bank of china).[1]

ج– بنك الاستثماري الأسيوي البنية التحتية:

المؤسسة المالية الدولية متعددة الأطراف تقدم الدعم المالي لتعزيز تفيذ مشاريع البنية التحتية في المنطقة الآسيوية من خلال عملية تشاركية ،ويتم عملية بناء الأساس للبنك وفق المستفادة من تجربة بنوك التنمية المتعددة الأطراف القائمة (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) ويركز البنك على تطوير البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية ،بما في ذلك الطاقة والكهرباء والنقل والاتصالات والبنية التحتية الريفية والتنمية الزراعية ...وغيرها في أسيا ،كما يتعاون مع البنوك الدولية الأخرى في سبيل تحقيق متطلبات احتياجات البنية التحتية ضمن نطاق القارة الأسيوية .[2]

[1] " بنك الصين يخطط لتحسين أعماله في الخارج بهدف دعم الحزام والطريق"،2015/05/24 في:
http://arabic.news.cn/economy/2015-05/24/c_134265774.htm . تاريخ الاطلاع :(2019/05/12)

[2] الموقع الرسمي لبنك الاستثماري الاسيوي للبنية التحتية في: https://arabic.rt.com/tags/AIIB/ تاريخ الاطلاع:(2019/05/14)

يُعتبر البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الذي تقوده الصين، منافسا للبنك الدولي، وجزءا من محاولة الصين للوقوف ضد الهيمنة دول الغرب ومن بينها للولايات المتحدة،[3] أعلنت وزارة المال الصينية ، أنَّ الصين ستحوز حصة قدرها 30.34% في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ما يجعل بكين أكبر مساهم في البنك المتوقع أن يبرز نفوذها المتنامي.[4] وان المخاوف الغربية من التطلعات الصينية من وراء هذا البنك.

وعند إنشاء البنك عام 2015، كانت الولايات المتحدة قلقة إلى درجة أنها حاولت منع الشركاء الأوروبيين من الانضمام للبنك، إلا أن أكثر الشركاء الدوليين انضموا للبنك، فيما عدا اليابان، والولايات المتحدة، وهو ما اعتبره البعض موقفا سياسيا قويا من واشنطن وطوكيو[1].

تتزايد الضغوط على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين تهيمن عليهما الولايات المتحدة، مع إعلان مزيد من الدول نيّتها الانضمام إلى البنك الآسيوي للاستثمار الذي تدعمه الصين، ما أثار مخاوف امريكا من أن يكون البنك الآسيوي الجديد منافسا جديّا يهدد هيمنتها على النظام المالي العالمي، إن الدعم الأميركي الضمني لفكرة تأسيس بنك استثمار عالمي جديد، من أن يكون البنك الآسيوي للاستثمار الذي تقف الصين بقوّة خلف إنشائه، تهديدا جدّيا للهيمنة الأميركية على النظام المالي العالمي.

ويرى البعض أن البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية سوف يكون بمثابة منافس محتمل لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين تهيمن عليهما الولايات المتحدة ، وبنك التنمية الآسيوي الذي تهيمن عليه اليابان.[1]

---

[3] بي بي سي عربي،" البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية: استثمار لدعم مصالح الصين"، 24 /07/ 2016 في : http://www.bbc.com/arabic/business/2016/06/160624_aiib_china_bank_investment تاريخ الاطلاع :(2019/05/14) سا22:52

[4] احداث اخبار رويترز ، "30.34 % حصة الصين في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية"، 20/05/29، في : www.annahar.com/article/248529-3034 تاريخ الاطلاع :(2019/05/14)

[1] بي بي سي،**مرجع سابق**، http://www.bbc.com/arabic/business/2016/06/160624_aiib_china_bank_investment

[1] انضمام دول جديدة للبنك الآسيوي يزيد الضغوط على البنك الدولي ، **صحيفة العرب** الاثنين 30/03/2015، في : https://alarab.co.uk تاريخ الاطلاع: 14-05-2019

المطلب الثالث :البعد الطاقوي في السياسة الأمنية الصينية

1. أسس الامن الطاقوي الصيني :

تسعى الصين لوضع أسس لأمن الطاقة تمكنها من تقييم من إمكاناتها الطاقوية المتاحة ،ووضع قائمة بالمخاطر التي تواجه الصين في هذا المجال،وكيفية تغطية العجز المسجل في مختلف مصادر الطاقة، والتحديات التي تواجه قطاع الطاقة الصيني في :

- ✓ استمرار الطلب المتنامي على الطاقة مما وضع ضغطا كبيرا على العرض.
- ✓ نقص الموارد ما يؤثر على صناعة الطاقة.
- ✓ التخلف التكنولوجي الذي يؤثر على كفاءة إمدادات الطاقة.
- ✓ اضطرابات السوق العالمية التي تؤثر سلبا على الامداد الداخلي للطاقة وتقوم السياسة الصينية لأمن الطاقة الهادفة لمواجهة المشاكل المذكورة،[1] رغم أن تحول قضية أمن الطاقة قضية محورية في السياسة الخارجية الصينية ، فإنه يعد أمر مهم حديثا نسبيا مقارنة بدول أخرى كاليابان و الولايات المتحدة الأمريكية و تتمثل هذه الاستراتيجية التي تلجأ إليها السياسة الخارجية الصينية في إطار سعيها لتحقيق أمن الطاقة في :

التنوع :مثل التنوع المبدأ الأساسي الحاكم للصين في اطار سعيها لتحقيق أمن الطاقة، و التنوع هنا يشمل تنوع الاستراتيجيات كذلك الموردين، فقد أخذت الصين تتحرك على أكثر من مسار فمن ناحية لجأت إلى البديل الخاص بالاستيراد النفط الخام معتمدّة على أكثر من منطقة من بينها دول الشرق الأوسط، و دول آسيا الوسطى و روسيا، و بعض الدول الإفريقية اضافة إلى بعض دول أمريكا.

سياسة الصعود السلمي التدريجي:

من خلال طرحها لهذا المفهوم رسميا لأول مرة في منتدّى آسيا و المحيط الهادي الذي عقد في كوريا الجنوبية عام 2005 أرادت الصين أن توضح بأن مكانة الصين كفاعل أساسي في النظام الدولي لن تغير من هيكله أو تهديد أمنه و استقراره، و انعكس التزام الصعود السلمي التدريجي يشكل واضح على سياستها الخاصة بأمن الطاقة.

[1] عبدا لقادر دندن،**الإستراتجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطيها الإقليمي:أسيا الوسطى،جنوب أسيا**، أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ،(جامعة باتنة الجزائر :كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012-2013)،ص ص،133-134.

عدم الثقة في السوق العالمي :

المبدأ الأساسي هنا هو أن قضية الطاقة قضية محورية و لا يمكن تركها لقوى السوق خاصة و أن سوق الطاقة العالمي يتسم بعدم الثقة و الثبات و التأثر بالتقلبات و بالأحداث المختلفة سياسيا و اقتصاديا و حتى الشائعات بما يتطلب قدرا أكبر من التحكم، و هذا لضمان عدم استهلاك السوق المتقلب على عملية التنمية في الصين[2]

المرونة و التقييم المستمرّ :

كون قضية الطاقة قضية حديثة في السياسة الخارجية الصينية، إضافة إلى المخاوف من أن تتحول الطاقة إلى عائق في مسيرة التنمية، فإن هذا الأمر جعل الصين حريصة على إتباع سياسة خارجية مرنة في هذا الشأن ، بما يسمح[3]

2. الوضعية الطاقوية في الصين:

تتمتع الصين بوجود احتياطات من مختلف الموارد الطاقوية الطبيعية كالفحم والنفط والغاز إضافة إلى الطاقة النووية ومختلف مصادر الطاقات المتجددة، ورغم ضخامة الإنتاج الطاقوي الصيني الإ أن الإشكالية تكمن في مدى كفاية الموارد الطاقوية المتوفرة محليا لسد الاحتياجات السكانية والاقتصادية.

يشكل الفحم المورد الطاقوي الأساسي لتوليد الطاقة في الصين ،وقد برزت الصين سنة2005 كأول منتج عالمي للفحم ب28% من مجموع الإنتاج العالمي ،فإن حصتها إستهلاك الفحم في العالم عام 2005 قد مثلث40 % من الاستهلاك العالمي (باستهلاك مقداره ملياري طن من الفحم) ،وهي تستهلك مقدار من الفحم يزيد عما تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية والهند وروسيا معا.

ويعيد الخبراء تنامي الطلب الصيني على الطاقة إلى مجموعة من العوامل التي تظارفت معا، لتجعل منها ثاني أكبر مستهلك عالمي للطاقة بعد الولايات المتحدة الأمريكية واحد الفواعل المؤثرة في سوق الطاقة العالمي ،واهم هذه العوامل:

أولا: النمو الاقتصادي السريع: شهد العام 2010 حدثا هاما على مستوى الاقتصاد العالمي ،تمثل في احتلال الصين للمرتبة الأولى عالميا من حيث مساهمتها في الصادرات متجاوزة ألمانيا ،وأصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم

[2] آمنة ميعوات ،أسس و إستراتيجيات الأمن النفطي الصيني في منطقة الشرق الأوسط، **المركز الديمقراطي العربي** ، 2016/11/02في: **www.qipri.org/research/335-2016-11-07-08-06-06 13/13** تاريخ التصفح:2019/05/07.

[3] **مرجع نفسه.**

بعد الولايات المتحدة ،ومتجاوزة اليابان لأول مرة ،وذلك بفضل تحقيقها لمؤشرات اقتصادية مميزة، حيث سجل الناتج الداخلي الخام نموا ب101 % بفضل ناتج قدر9.854 تريليون دولار.[1]

ثانيا :النمو الديموغرافي الكبير :

من الطبيعي أن إنتاج الطاقة يتزايد عدد السكان ،والصين هي الأولى عالميا في هذا المجال ،فإن عدد سكان الصين قد بلغ 1.370مليار نسمة (1370536875 نسمة بالضبط)،ومقارنة بنتائج الإحصاء الخامس الذي تم سنة 2000 أين قدر عدد السكان ب1.265مليار نسمة ،فقد ازداد عدد السكان الصين ب73899804 شخص ،أي بنسبة 5.84% خلال عشر سنوات ،وبمتوسط ،نمو سنوي قدره 0.57 %[2]

ثالثا :زيادة نسبة سكان المدن :ترافق التزايد الكبير في عدد سكان الصين بتزايد ملحوظ في نسبة التمدن (أي زيادة عدد سكان المدن مقارنة بسكان المناطق الريفية)،فقد إزداد عدد سكان المدن التي تضاعف حجمها بمرتين في المتوسط خلال العشرين سنة الماضية، فبالإضافة الى بكين وشنغهاي اللتان يفوق عدد سكان كل منهما 10ملايين نسمة .

رابعا: تطور حظيرة المركبات الصينية .تعتبر الصين اليوم ثالث أكبر سوق للسيارات في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان ولأن السيارات تعمل على منتجات النفط ساهم ذلك برفع الاستهلاك السيارات الصينية يرتقب أن يكون 138 مليون طن من النفط سنويا بحلول عام 2010،أي ما يعادل 43% من الاستهلاك الاجمالي للنفط الصين [1]

3. خارطة الطاقة العالمية:

هناك تغيرات على مستوى خارطة الطاقة العالمية ،مما أدت تغيرات محورية وسريعة على الطلب ،ففيما كانت الولايات المتحدة اكبر مستهلك للطاقة منذ بداية القرن العشرين ،تتخذ الصين منذ العام 2010 مكانة متقدمة لتستحوذ على أكبر حصة من الطلب على الطاقة حيث جاء معظم الزيادة في الطلب الصيني على الطاقة خلال العقد الماضي ،،لتعادل مستويات الطلب الصيني في 2010 ضعف ماكانت عليه في عام 2000و اليوم تستهلك خمس إجمالي الطاقة العالمي،

[1] عبد القادر دندن،**الصعود الصيني والتحدي الطاقوي الأبعاد والإنعكاسات الإقليمية ،(الجزائر :مركز الكتاب الأكاديمي،2016)،ص24**

[2] **المرجع نفسه**،ص35

[1] **المرجع نفسه** ،ص ص 35-36.

والصين تتجه لتصبح في المقدمة في استهلاك النفط فهي ثاني أكبر مستهلك للنفط بما يقارب 10.6ملايين برميل من النفط في اليوم .[1]

و مع تزايد نسبة الاعتماد الصيني على المصادر الخارجية للطاقة تزايدت الأصوات الصينية المطالبة بالعمل لضمان أمن الطاقة للصين ؛ أي تأمين ما تحتاجه مسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية القابلة للاستمرار من إمدادات الطاقة و في مقدمتها النفط ، و تفادي الأضرار التي قد تلحق بالصين من جراء ارتفاع أسعار البترول و محاولات الإدارة الأمريكية الرامية للسيطرة على مصادره و تذبذب الإمدادات و اختلال العرض و الطلب في السوق العالمي . و لتحقيق هذه الغاية بدأت القيادة الصينية باتخاذ جملة من الإجراءات على الصعيدين الدولي و الداخلي لضمان أمن الطاقة[2]

- التدابير المتخذة على الصعيد الدولي :

يبين الإجراءات التي اتخذتها الصين على صعيد علاقاتها الخارجية لضمان أمنها الطاقوي ، و تتضمن هذه الإجراءات الدعوة لإقامة بيئة دولية مستقرة، والتقارب مع الدول المصدرة للنفط .

1. أولا : الدعوة لإقامة بيئة دولية مستقرة

أدركت الصين أهمية الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين لاستقرار إمدادات الطاقة و أسعارها ، فناشدت على لسان قادتها دول العالم للعمل على خفض التوترات و إزالة أسباب النزاعات و تسوية الخلافات الدولية بالسبل الدبلوماسية الودية و ذلك لضمان إمدادات الطاقة و استقرار أسعارها بما يساعد على تلبية احتياجات الدول للطاقة بأسعار مقبولة و تحقيق التنمية المستدامة .

2. ثانيا : توطيد العلاقات مع الدول المصدرة للنفط ، و السعي لاستغلال الموارد الخارجية أضحت " دبلوماسية النفط " مؤشرا على توجهات الصين الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة ، حيث قادت تلك الدبلوماسية بكين إلى تعزيز علاقاتها في شتى الميادين مع الدول العربية المصدرة للنفط لتفادي محاولات الهيمنة الأمريكية على منابع النفط في هذه المنطقة الحيوية و قد بدأت الصين خلال السنوات الأخيرة عمليات التنقيب و الاستثمار في مجالات الصناعات البتر وكيماوية في منطقة الشرق الأوسط .

[1] كميل عقاد ،الصين تتجه لاحتلال المركز الأول في استهلاك النفط، **جريدة الرياض** ، العدد 16492،12،2013/08/في : **http://www.alriyadh.com/860672** تاريخ الاطلاع :2019/05/07.

[2] الصين و أمن الطاقة، **مركز دراسات الصين وآسيا** ، 2009،في : http://www.chinaasia-rc.org/index.php?d=32&id=176 تاريخ الاطلاع:2019/05/15

ثالثا : الاستفادة من خبرات الدول الأخرى : خلال العام 2006 أبرمت الصين اتفاقا مع فرنسا لتعزيز التعاون في مجال الطاقة النووية و التجهيزات التي تمتلكها فرنسا في هذا المجال ، كما أبرمت الصين خلال العام نفسه اتفاقا مع إيطاليا للاستفادة من خبرة هذه الأخيرة في توليد الكهرباء من التيارات البحرية .

التدابير المتخذة على الصعيد الداخلي :[3]

أولا : ترشيد استهلاك الطاقة:

تضمن التقرير السنوي لأعمال الحكومة الصينية المقدم إلى الدورة الرابعة للمجلس الوطني العاشر لنواب الشعب الصيني بتاريخ 2006/3/5 " خطة التنمية الاقتصادية في الصين للسنوات القادمة " ، و بموجب هذه الخطة التزمت الحكومة الصينية ضمن عدة التزامات بالعمل جاهدة على خفض استهلاك الطاقة بنسبة 4% في العام 2006 ، و العمل على خفض استهلاك الطاقة لكل وحدة من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 20% في السنوات الخمس التالية .

ثانيا: بناء احتياطي نفطي:

تسعى الصين لبناء احتياطي نفطي يعادل حجم وارداتها من النفط لتسعين يوما على الأقل ، و ذلك لفعالية هذه الطريقة في الوقاية من اضطرابات إمداد النفط ،خلال العام الحالي 2006 بدأت الصين ببناء أربع قواعد خاصة لاحتياطي النفط ، و أرسلت مجموعة من العاملين في قطاع النفط إلى أوروبا لإجراء دراسات و تعلم كيفية الاحتفاظ بالاحتياطيات النفطية.

و نظرا لكون 90% من النفط الذي تستورده الصين يتم نقله عبر البحر ، و تنقل 90% ناقلات نفط أجنبية مما يهدد بشكل كبير الأمن النفطي الصيني ، بدأت مجموعة شركات النقل البحري الصينية ببناء أسطول صيني من ناقلات النفط ذات القدرة الكبيرة و التي يتراوح وزن حمولتها ما بين 200- 300 ألف طن .

[3] المرجع نفسه .

المبحث الثاني :عولمة الأمن انعكاسها على الرؤية الصينية الجديدة

موقف الصين من ظاهرة العولمة يمثل موضوعا من أهم

الموضوعات التي شغل بها الباحثون في الشؤون الصينية في العقد الأخير من القرن الماضي، لاسيما في العالم الغربي ،فالصين فاعلا دوليا شديد الأهمية من وجهة نظر هذا العالم، بل هي في اعتقاد كثير من محلليه دولة لها كل مقومات الدولة العظمى الصاعدة ،والدولة بهذا الحجم وتلك الأهمية لابد تكون رؤيتها لظاهرة العولمة ذات ثقل كبير فهذه الرؤية سيترتب عليها أن تظهر الصين إما الدولة المندمجة في التفاعلات العالمية والراغبة في التعامل مع مقتضياتها ،وأما إن تبدوا الصين في مظهر الرافضة لتلك التفاعلات أو المتحفظة إزاءها ،ومن ثم تزيد المخاطر على الصين لتلك هذه التفاعلات والتي تتميز بأهمية قصوى لدى دول العالم المتقدم ،وفي هذا المبحث سيتم تناول ثلاثة مطالب ،أولا: عولمة الأمن

ثانيا :الرؤية الصينية للعولمة ،ثالثا: الاستراتيجيات الصينية للتعامل مع العولمة.

المطلب الأول :العولـــــــــــمة الأمن

تعريف العولمة :هناك من يعرف العولمة "The Mondialisation" بأنها: "اندماج أسواق العالم في حقول التجارة اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق ،وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية ،مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة وان العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات" ،وهناك من يعرفها بأنها :"القوى التي لايمكن السيطرة عليها ،كالأسواق الدولية والشركات المتعددة الجنسية ،التي ليس لها ولاء لأية دولة قومية"، وهناك من يعرفها بأنها:" حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية".[1]

1. مظاهر تأثير العولمة في الأمن : تصور توماس فيردمان

انعكاس الأبعاد الاقتصادية لظاهرة العولمة بصفة إيجابية على الأمن الدولي، حيث يعتقد "فيردمان" أن الوصول إلى مراحل متقدمة من التطور الإقتصادي سيؤدي إلى تغيير أولويات الشعوب بما يخدم السلم الدولي ويعززه.

إن الفواعل من غير الدول(خاصة الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية) والتي تنامت بشكل كبير مع صعود نسق العولمة وإتساعه، تساعد على التقليل من فرص الدخول الى الحروب أو النزاعات المسلحة، التي تكون أطرافها دولا إقليمية نتيجة للانعكاسات السلبية لذلك على الأمن الدولي ويشخص فريدمان في هذا السياق دور الشركات المتعددة الجنسيات التي يحكم تفاعلاتها مع الدول مبدأ الربح أكثر من مبدأ الولاء.

تفرض العولمة خاصة في جوانبها الإقتصادية والتجارية والمالية إنتشارا أسرع للأزمات الإقتصادية عكس الأزمات العسكرية التي تبقى محدودة في مستويات ضيقة نتيجة للتطور التكنولوجي المتسارع من جهة، والمخاطر التي يتم وفقها انتشار الصراع المسلح خارج حدوده من جهة ثانية. لذلك يقول فيردمان "إن نظرية الدومينو الخاصة بعالم السياسة أصبحت اليوم تخص عالم المال "في إشارة منه إلى التساقط المتتالي للدول التي تهددها أزمات مالية، مثل تلك التي حدثت في آسيا عامي 1997 م و 1998 م.

تخلق الثورة الاتصالية والمعلوماتية نمطا جديدا من التهديدات الأمنية، التي تضعف من قدرة الدول على مواجهتها أو حتى توقعها.[2]

---

[1] عامر مصباح، **العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية**،(الجزائر :دار الكتاب الحديث ،ط.1 ،2014)،ص.165

[2] خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**،رسالة الماجستير،(باتنة: جامعة الحاج لخظر ،2008/2007)،ص ص.70-71.

وبالتالي يحاول "توماس فريدمان" يشرح لنا التحولات العميقة التي أفرزتها واقع العولمة في جميع مجالاتها ،ومحاول إدراك تلك التحولات من منطلق فهم التحديات الأمنية الجديدة. "تغيرت التهديدات ،بحيث أصبح التركيز أكثر على التهديدات ذات الخاصيات الإنسانية المرتبطة بالحياة الاجتماعية، عبر العالم ،مثـل الفقر ،المرض ،التخلف ،الأمية" [3] عبر تناول أربع صور لهذه الظاهرة وهي الصورة الاقتصادية والمالية والاتصالية وأيضا الصورة المرتبطة بانتشار الفواعل غير الحكومية خاصة الشركات المتعددة الجنسيات.

المطلب الثاني: الرؤية الصينية للعولمة

الصينيون الذين نقصدهم هنا هم أعضاء النخبة الحاكمة أو بصورة أدق القيادة السياسية العليا في البلاد. والواقع أن هذه القيادة لم تكن بعيدة تماما عن إدراك ظاهرة العولمة وما يستتبعها من نتائج، فمن قبل أن يخرج مفهوم العولمة إلى الوجود تعاملت القيادة الصينية مع مفهوم آخر يقترب في مضمونه وأبعاده من ملامح الظاهرة الجديدة. أما هذا المفهوم فكان الاعتماد المتبادل Interdependence والذي ظهر ليصبح حديث العالم في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وأما أهم ملامحه فيحددها الباحثون في ثلاثة رئيسية: **أولها** تعدد القنوات التي تربط بين المجتمعات المختلفة وبحيث تشتمل هذه القنوات على العلاقات غير الرسمية التي تربط بين النخب الحكومية وغير الحكومية وكذلك بين التنظيمات عبر القومية والأمر **الثاني** هو عدم وجود ترتيب محدد أو أولويات محددة للعلاقات، فهذه العلاقات تتم بصورة تلقائية وبدون ترتيب مسبق مما قد يسفر عن صعوبات في التنسيق بينها وبين السياسات الحكومية. وأخيرا فإن الاعتماد المتبادل وبسبب تعقد شبكات العلاقات التي تتم في إطاره لا يشتمل على استخدام القوة العسكرية من جانب دولة من الدول إزاء جيرانها، فهذا الاستخدام قد يضر أبلغ الضرر بما تحقق لهذه الدولة من علاقات متبادلة ومتشابكة في مجالات أخرى.[1]

برز مفهوم العولمة إلى الوجود وحظي بانتشار كبير في عقد التسعينيات لم تكن الصين بعيدة عن إدراك مضمونه وتبعاته، كما أنه لم تنقصها الاستراتيجيات أو السياسات للتعامل معه، "إن التكنولوجيا الحديثة قد قربت المسافات بين الأمم. وكثير من التحديات التى تواجه الإنسانية باتت تتجاوز الحدود القومية. إن قضايا كثيرة مثل العلاقات الاقتصادية، التبادل التجاري، التطور العلمي والتكنولوجي، حماية البيئة، تنظيم السكان، التعامل مع الكوارث وقضايا المخدرات والجريمة، منع التسلح النووي ومعالجة الأمراض والأوبئة. هذه القضايا أصبحت ذات

[3] مصباح ،**مرجع سابق**،ص161

[1] حنان قنديل ،"**الصين وتايوان والعولمة** "،في :محمد السيد سليم ،السيد صدقي عابدين ،**آسيا والعولمة ، مرجع سابق ،ص249**.

طبيعة تتسم بالعالمية والاعتماد المتبادل القضايا أصبحت ذات طبيعة تتسم بالعالمية والاعتماد المتبادل وهي كلها تقتضى درجة عالية من التعاون والمتابعة بين جميع الدول".[2]

ومما سبق كله يمكن استنتاج أبعاد الرؤية الصينية لظاهرة العولمة واستخلاص الملامح الأساسية لها:

1. تعتبر القيادة الصينية أن العولمة تقدم فرصا حقيقية لابد من انتهازها خاصة في مجالات العلاقات الاقتصادية و التكنولوجية والتطور العلمي، وهي المجالات التي تعتقد القيادة الصينية في أهميتها البالغة لتمكين البلاد من تحقيق تحديثاتها الأربعة.

غير أنه لما كانت عمليات العولمة لا تزال في جوهرها وأساسها عمليات تتم بين دول قومية، فإن هذا يرتب ألا تكون العولمة ظاهرة إيجابية بشكل مطلق، وإنما هي تحمل من المخاطر بمقدار ما تشتمل عليه من فرص. وفي هذه الحالة، ينبغي على الصين أن تتحسب جيدا للجوانب السلبية من العولمة بحيث لا تمتد هذه بآثارها لتطال مبدأ الاستقلال و السيادة وهما الهدفان الأعلى والأغلى لدى القيادة الصينية. وباختصار فإن موقف الصين من ظاهرة العولمة هو في موقع التحفظ ، فلا هو بالرافض تماما، ولا هو بالمرحب تماما أيضا.[3]

المطلب الثالث: الاستراتيجيات الصينية للتعامل مع العولمة

يمكن القول إن القيادة الصينية قد انتهت إلى إتباع إستراتيجيتين للإفادة من المعطيات الإيجابية لظاهرة العولمة.

الإستراتيجية الأولى تمثلت في التأكيد المستمر من جانب نخبة الصين على أن بلادهم لا ترمي إلى ممارسة دور القوة العظمى التي تطمع في السيطرة أو تطمح إلى ممارسة الهيمنة في التفاعلات العالمية الجديدة. بل إن الصين تتطلع إلى عالم يسوده السلام والهدوء وتتهيأ فيه الظروف لإقامة علاقات طيبة مع مختلف دول العالم.

وأما الإستراتيجية الثانية فعبرت عنها قيادة الصين في صورة رسالة أخرى إلى العالم الخارجي، تؤكد فيها التزامها الداخلي الذي لا رجعة فيه بسياسة الانفتاح على هذا العالم وتمسكها بما تستتبعه هذه السياسة من إحداث تعديلات وتغيرات في هياكل الاقتصاد القومي الصيني.

غير أنه على صعيد آخر صممت القيادة الصينية إستراتيجيتين أخريين لتفادي الآثار السلبية التي قد تصحب الانخراط في عمليات العولمة.

– الإستراتيجية الأولى تمثلت فيما أعلنته الصين للعالم من تمسك بمبدأ السياسة الخارجية المستقلة وكذلك التزامها بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وبحيث تكون هذه المبادئ كلها هي الإطار الذي يضع الحدود المنظمة

[2] **مرجع نفسه** ،ص.252.

[3] **المرجع نفسه** ،ص.253.

للتفاعلات الصينية مع العالم الخارجي وكذا تعاملات هذا الأخير معها. وبالنسبة لمبدأ السياسة الخارجية المستقلة فينهض على ضرورة هامة وهي أن تقرر الصين مواقفها وسياساتها تجاه المسائل الدولية بصورة مستقلة، وأن تحقق ذلك بالا تتحالف أو تقيم علاقات إستراتيجية مع أي دولة كبيرة أو مجموعة دول. وأما المبادئ الخمسة للتعايش السلمي فتتمثل في الاحترام المتبادل لسلامة الأراضي والسيادة، عدم الاعتداء، عدم التدخل في الشئون الداخلية، المساواة والمنفعة المتبادلة، وأخيرا التعايش السلمي[1].

[1] المرجع نفسه ،ص ص،254-255.

المبحث الثالث :سياسة التحديـــــــث الأمنية الصينيـة

المطلب الأول :برنامج تحديث القوات الصينية

حجم القوة العسكرية الصينية وعمليات التحديث المستمرة للجيش الصيني تمثل مصدر القلق الأكبر للقوى الغربية ودول الجوار الصيني بشكل خاص، حيث هناك إجماع عام بان الصين، مدفوعة بنجاحاتها العديدة في القطاع الاقتصادي، بصدد تحديث سريع ومركز لقطاعاتها العسكرية، وهو إجماع تدعمه شواهد قوية حول حجم الإنفاق العسكري الصيني، وصفقات التسلح الضخمة التي تبرمها الصين سنويا، واكتسابها لقدرات صاروخية هائلة، مكنتها أخيراً من الدخول إلى "نادي الفضاء" الدولي إلى جانب كل من الولايات المتحدة و روسيا، كما أن دفاعاتها تعززت مؤخرا بقدرات نووية إضافية (تعزز إمكانية القيام بالضربة الثانية.)[1]

وخلال العقد الماضي ،أصبحت الصين ضمن الدول الرئيسية حول العالم في مجال الصناعات العسكرية والدفاعية ،ومن المتوقع أن تقود السياسة الصينية في هذا الصدد إلى تراكم مهم وجوهري فيما يمكن أن تبلغيه الصناعات وبرامج التحديث العسكرية الصينية من حيث التطور كما نوعا ،وبحسب أحداث وتقارير بشأن مبيعات السلاح حول العالم،فقد احتلت الصين للمرة الأولى المركز الثالث بين أكبر مصدري السلاح حول العالم بين عامي 2010و2014 بدلا من ألمانيا، وخلف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا و تزايدات صادرات السلاح الصينية بنسبة 143% خلال الفترة (2010و2014)،فإن حصة الصين من سوق السلاح العالمي ارتفعت بنحو الضعف لتبلغ 5%،لكن الأهم أن تطور صناعة الصين العسكرية ،وتحقيق ما يرتبط بها من أهداف من الاعتماد على الخارج، ويتوقع تواصل سياسة التحديث العسكري الصينية ،مادام نمو الصين الاقتصادي مستمرا ،حتى مع برزو بعض مؤشرات تباطئة [2]،بحيث أضحت هيمنة الولايات المتحدة عسكريا على مياه آسيا ،خاصة غرب المحيط الهادي وشرق أسيا.

تنامى الإنفاق العسكري الصيني بأرقام معتبرة في السنوات الأخيرة، وبعبارات العملة الصينية المحلية، تضاعفت الميزانية العسكرية الصينية المصرح بها رسميا أربع مرات تقريبا لتقفز من حوالي 64 مليار يوان عام 1995 إلى 248 مليار يوان عام 2005 ، وفي عام 2005 ، أزدت الميزانية العسكرية الصينية بنسبة 17 %، وحسب المعطيات الرسمية، أنفقت الصين 29.9 مليار دولار على قطاعها العسكري، والى جانب ذلك، تتضمن نفقات

[1] توفيق حكيمي ،**مستقبل التوزان الدولي في ظل الصعود الصيني** ،أطروحة دكتوراه،(باتنة:جامعة الحاج لخظر ،2014-2015)،ص85.

[2] مروة صبحى منتصر ،"التعادل التقليدي :التداعيات الإقليمية للتحديث العسكري الصيني "،**السياسة الدولية** ، مجلد .51.العدد.202. (اكتوبر2015)،ص .19.

ذات صلة بالقطاع العسكري، يقدر الخبراء الغربيون المهتمون بالنمو العسكري الصيني حجم الإنفاق العسكري الصيني بين 35 مليار دولار و 90 مليار دولار، ورغم أن هذه المعطيات تكشف الفجوة الواسعة التي تفصل الصين عن الولايات المتحدة التي أنفقت 501.7 مليار دولار على قطاعها العسكري عام 2006 أي ما يعادل تقريبا نصف النفقات العسكرية لكل دول العالم مجتمعة،[3] إلا أن هناك العديد من الاعتبارات التي تجعل دلالات هذه الأرقام مسألة نسبية فقط أهمها توفر الصين على عمالة رخيصة وعدم تدخل الصين في المسائل العسكرية خارج أراضيها*

استحوذ إعلان الصين عن رفع ميزانيتها العسكرية بنسبة 7% في العام2016 على اهتمام وسائل الإعلام الغربية التي وصفت الزيادة بأنها " الأدنى منذ عام 2010، عن زيادة ميزانية الدفاع الصينية، أنها واصلت " اتجاه نمو مخفض "رغم التوترات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي وقضايا أخرى".[1]

يتبنى جيش التحرير الشعبي الصيني (PIL)** برنامج تحديث عسكريا وتسليحيا وموسعا يستهدف تعزيز قدراته على تنفيذ عمليات تصل الى أبعد مسافة ممكنة عن سواحل الصين ،ويشمل جميع أبعاد الحرب في(البر، والبحر ،والجو، والفضاء)

بشكل عام يشار إلى الأقسام الثلاث من القوة العسكرية (البحرية والبرية والجوية) باعتبارها قوى تقليدية لتمييزها عن القوة النووية والصاروخية.

1. تحديث القوات البحرية الصينية :

تمتلك الصين قوة بحرية قوامها 75 قطعة قتالية كبرى، حوالي 54 غواصة هجومية (05 منها فقط تعمل بالطاقة النووية والأخرى تعمل على وقود الديزل)، و 53 بارجة حربية ثقيلة ومتوسطة، 26 مدمرة قتالية، وأزيد من 86 مركبا لخفر السواحل مجهزة بالصواريخ، وهي ، وهذه البيانات تجعل من الصين اكبر قوة بحرية في أسيا،[2]

[3] حكيمي ،**مرجع سابق** ،ص ص،**86-87**.

*نمت النفقات العسكرية الصينية في الفترة مابين **1990 -2005** بنسبة سنوية قاربت **15%** وارتفعت بنسبة 17.8 سنة بالنظر الى المعطيات التي ترجع تضاعف الاقتصاد الصيني ثلاث مرات بحلول **2025**،من المتوقع ان يقفز حجم النفقات العسكرية الصنية الى مابين **185و400** مليار دولار ،وهو أفضل الحالات اقل من الميزانية العسكرية الأمريكية الحالية (**440مليار دولار**)

[1] ميزانية الدفاع الوطني للصين ستنمو بنسبة 7% في 2017،**مركز العربي للمعلومات**،**2017**/03/06،**في** :
www.arabsino.com/articles/17-03-08/13076.htm 1/4 تاريخ الاطلاع :(**2019/05/05**)

** **هو** الاسم الرسمي للجيش الصيني: **People's Liberation Army** جيش التحرير الشعبي .

[2] حكيمي ،**مرجع سابق** ،ص88

حاملات الطائرات ،مثل دخول أُولى حاملات الطائرات الصينية(Liaoning) إلى خدمة في 25 سبيتمبر2012،وتواصل الصين تطوير قدرات حاملات الطائرات ثابتة الجناحين بهدف تعزيز قدرات القوات البحرية الصينية على تنفيذ مهام هجومية ودفاعية وحماية مصالح الصين في أعلى البحار ،فإنها أعلنت أنها بصدد إنتاج حاملتي طائرات محلية الصنع أكبر حجما من طرازLiaoning ذاته،

فإن برنامج تطوير حاملات الطائرات الصيني يتوقع أن يتواصل وبتعزز لمواجهة عدد من التحديات[1] ،لاسيما إذا عرفنا أن الصين تواجه بيئة أكثر عدائية في البحر أكثر منه في البر[2] لذلك فقد سعت ومنذ العقد الأخير من القرن الماضي إلى تحديث وتطوير قواتها البحرية ،تمتلك الصين قوة هائلة تتكون من 63 غواصة هجومية وألغام تقليدية ونووية ،إضافة إلى صواريخ كروز مضادة للسفن ،وفي عام 2012،بدأت بناء أربع غواصات محسنة ومنوعة من طراز"؛093" الهجومي ذي المحرك النووي والذي يحمل صواريخ كروز مضادة للسفن ،ويعرف لدى "الناتو "بالطراز"Shang" وسيعزز العدد المتزايد الذي تمتلكه الصين من الغواصات من قدراتها على مهاجمة سفن السطح المعادية في منطقة شرق المحيط الهادي ،وعلى حماية دوريات الردع النووي ،ومهمات حاملات الطائرات مستقبلا.[3]

2. تحديث القوات البرية الصينية :

تمتلك الصين أحد اكبر الجيوش البرية في العالم، ورغم أن الجيش الصيني أنهى في ديسمبر2005 عملية تقليص عدد العاملين في القطاع العسكري بما يقارب 200 ألف عسكري، إلا أن حجم الجيش الصيني يبقى ضخما[1]، وحسب الإحصاءات الرسمية ،يصل ما يقارب (2،285،000)مليون مقاتل ،فضلا عن أكثر من (800،000)مقاتل احتياط وأكثر من (3،900،000) فرد من القوات شبه العسكرية (الشرطة)[2] وبذلك يشكل الجيش الأكبر عالميا من حيث القوة العددية ،ولا تأتي أهمية القوة العددية من حجم القوة النظامية ومن تمتع الجيش بالصلابة والمهارة والانضباط العالي ،فالقوة البشرية المؤهلة للخدمة العسكرية في الصين تتجاوز(300) مليون

[1] صبحى منتصر ،**مرجع سابق** ،ص.19.

[2] تواجه الصين بيئة عدائية ونزاعات كبيرة من جانب حدودها البحرية ،ففي سلسلة الجزر الأولى التي تشمل :الجزيرة الكورية وجزر (كوريل)،واليابان (بضمنها جزر ريو كيو)وتايوان والفـــيليبين وإندونيسيا وأستراليا ،وتكون كلها عدا استراليا مناطق ساخنة محتملة، إذ أن الصين تعيش نزاعات متنوعة حول أجزاء غنية بالطاقة في بحر الصين الجنوبي والشرقي ،فعلى سبيل المثال :مع اليابان حول جزر دياويو/سنكاكو ،ومع الفيليبين وفيتنام حول جزر سبراتلي. للمزيد يراجع:

منتصر عمران ناجي الرفاعي ،**مرجع سابق**،ص.181.

[3] صبحى منتصر ،**مرجع سابق** ،ص.20.

[1] حكيمي ،**مرجع سابق** ،ص87

[2] ناجي الرفاعي ،**مرجع سابق**،ص.177.

نسمة، يصل منهم مايقارب (9،000،000)فرد سنوياً إلى سن التجنيد الإجباري ،وعلى الرغم من أن مسألة الأعداد، فقدت الكثير من تأثيرها في ظل تطور نظام التسلح الحديث واعتماد الجيوش على القوة الجوية وفي ظل وجود الأسلحة النووية ،فإن القوة العددية للجيش الصيني ،لاتزال موضع اهتمام[3]

- رسم البياني رقم 01:اهم مؤشرات معيار القوة وفقاً القوى في النظام العالمي لعام 2012



	الولايات المتحدة الأمريكية	روسيا	الصين	الاتحاد الأوروبي	الهند	البرازيل	اليابان
الإنفاق الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	4,12	3,06	1,24	1,52	1,98	1,45	0,99
إجمالي القوى البشرية النظامية في القوات المسلحة	1520100	845000	2285000	2206000	1325000	318500	247450
الترتيب العالمي للقوة الشرائية في القوات المسلحة	1	2	3	5	4	10	14
إجمالي عدد حاملات الطائرات	11	1	1	5	1	1	2
إجمالي عدد طائرات القتال	2851	1372	1455	2618	618	234	553
إجمالي عدد القطع البحرية الرئيسية	173	96	118	670	43	24	50

من اعداد باحثة، المصدر: منتصر عمران ناجي الرفاعي ،مرجع سابق،ص.178.

[3] محمد عبد السلام ،"القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي "،**مجلة السياسة الدولية** ،**مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، العدد(183)،القاهرة ،2011،ص61.

رسم البياني رقم 02:اجمالي القوى البشرية القوات المسلحة

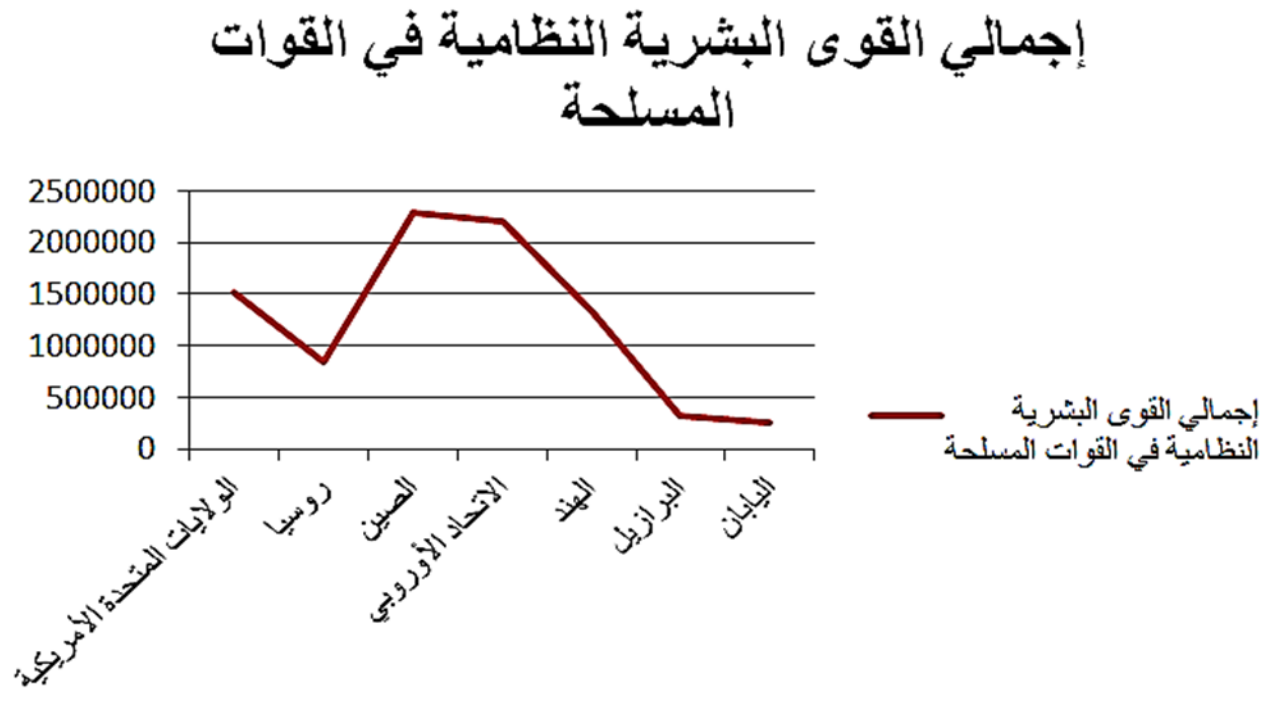

من إعداد باحثة، المصدر: منتصر عمران ناجي الرفاعي ،المكان نفسه

3. تحديث القوات الجوية الصينية

تمتلك الصين حاليا قدرات عالية من ناحية القوة الجوية في جيش التحرير الصيني ،اذ تمتلك مايقارب 315الف فرد مقاتل وما يقارب من 1455طائرة قتالية ،وهي بذلك تكون ثاني أكبر قوة جوية في أسيا وثالث أكبر قوة جوية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية.[1]

كما انتهت الصين أيضا عام 2012من تطوير الجيل 21- 31 الطائرة المقاتلة،ومن شأن هذين الطرازين من المقاتلات أن يعززا قدرة الصين على امتلاك تفوق جوي،وتأمينه وفي أي صراع إقليمي.[2]

[1] ناجي الرفاعي ،**مرجع سابق**،ص.179.

[2] صبحى منتصر ،**مرجع سابق** ،ص.20.

رسم البياني رقم03: الإنفاق الرسمي الدفاع الصين 2007-2018 (المليارات من 2018 دولار)

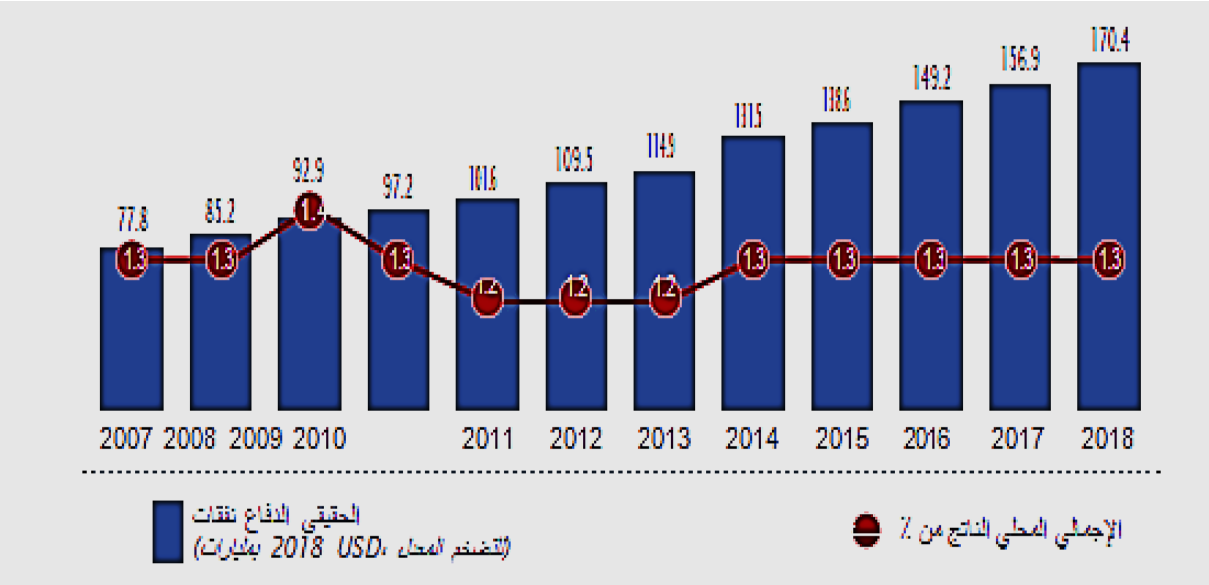

المصدر: REPORT ON CHINA MALITARY POWER (china : difence intiligence agency ,2019.),p.

رسم البياني رقم 04:يوضح ميزانية الإنفاق الدفاع الصيني

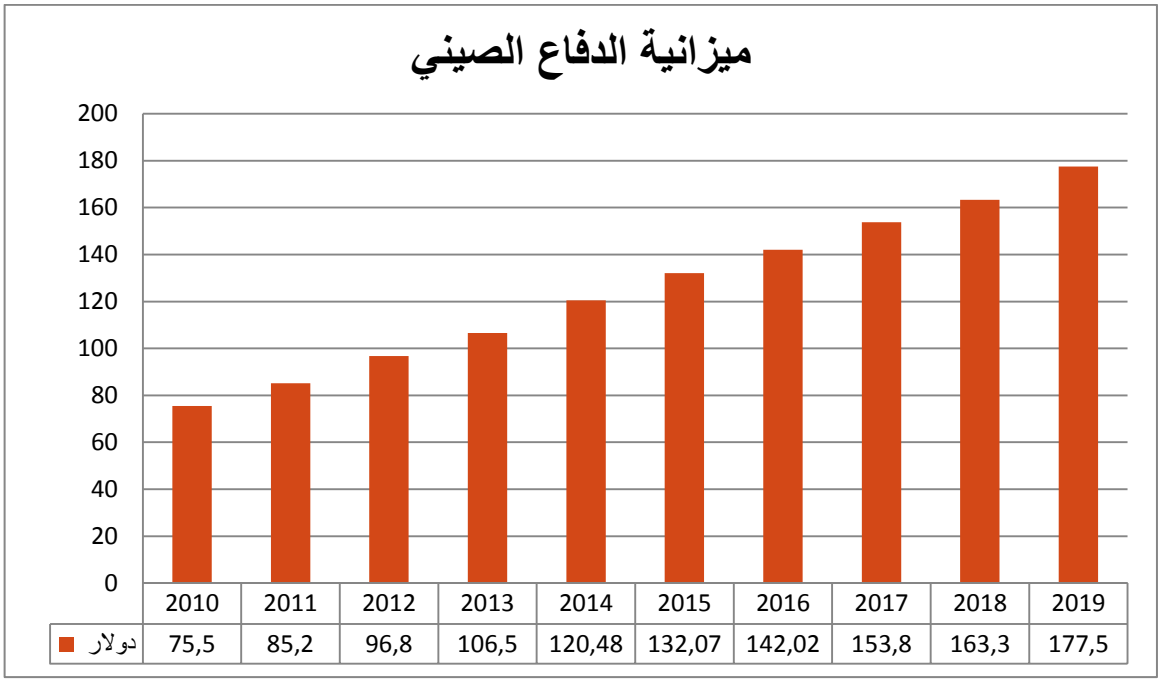

المصدر: chinese governmet BIaomberg Reuter

يمثل مخطط أعمدة البيانية ميزانية الدفاع الصيني من (2010 إلى 2019)، سيرتفع الإنفاق الدفاع الصيني في عام 2019 بنسبة 7.5% ليصل 1.19تريليون أو 177.5 مليار دولار ،ويمثل الجدول قيمة ميزانية بالدولار.مقارنة الميزانية العسكرية الأمريكية سنة 2019 تقدر 750 مليار دولار،الميزانية الأمريكية أكبر 322 % من الميزانية الصينية.

المطلب الثاني: تطوير الأسلحة الصينية

عرفت السوق الدولية لإنتاج الأسلحة صعودا ملحوظ للصناعات الحديثة في آسيا، فقد عرفت صناعة الأسلحة تطورًا هائلا في السنوات القليلة الماضية ،مما ساهم في جعل الصين قوة عسكرية واقتصادية على المستوى الاقليمي والدولي.

1. مصانع السلاح الصينية :

إن شركات الدفاع الصينية تتطور بشكل مماثل مع شركات صناعة التجهيزات والخدمات الموجه للاستخدام المدني .بمعنى آخر, لا يمكن تجاهل حقيقة أن الصين تبحث عن التطور على المستوى الاقتصادي بل وعسكري عبر صناعة الدفاع من خلال تبني منطق استراتيجي يهدف بالأساس لجعل الصين قوة اقتصادية وعسكرية على المستوى الدولي . بخصوص صناعة الدفاع يجب الإشارة إلى أنه بالرغم من أن مع ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام قام بإقصاء مصانع السلاح الصينية من ترتيب أفضل مئة مصانع السلاح في العالم, إلا أن هذا الإقصاء لا يشير إلى ضعف صناعة السلاح في الصين وإنما . لضعف المعلومات.[1]

2. معايير تطور شركات تصنيع السلاح:

شركة NORINCO هي الأولى في صناعة السلاح. أسست الشركة سنة 1980 لإنتاج الأسلحة الخفيفة و الثقيلة، بمعنى إنتاج مسدسات ,دبابات , مدرعات ,مدفعيات ,أنظمة السلاح ,الذخائر, القاذفات , الصواريخ المضادة للدبابات ,الأنظمة المضادة للطائرات ... ,المحركات ,الحواسيب[2].

[1] سمير الخمليشي، صناعة الدفاع بالقطب الشرقي في" الصين و اسرائيل نموذجاً "،**مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المركز الديقراطي العربي برلين –ألمانيا** ، المجلد(1)،العدد(1)،(سبتمبر2018)،ص.58.

[2] **المرجع نفسه** ،ص59

1) . القوة النووية الصينية :

وبحسب الكتاب السنوي SiPRL 1990 كان الصين في نفس العام ما يقارب 400 رأس نووي ،عشرون منها مجهزة على متن صواريخ باليستية ،فيما تحفظ على الصين بحوالي150 رأسا والاستخدام التكتيكي على ما يبدوا ،وتخضع جميع الأسلحة النووية اللجنة العسكرية المركزية التي يقودها الرئيس شخصيا[1]

" وتضم الترسانة النووية الصينية حاليا ما بين 55و 65صاروخا باليستيا عابرا للقارات ، وتشكيل وحدات صواريخ إضافية ، وتطوير أنظمة الصواريخ نوعيًا ،من أصناف صواريخ مثل(DF-16) CSS-11 و DF-21C (CSS-5 Mod4) (و DF-21D) Mod 5و DF-26 هي المكونات الرئيسية لبرنامج التحديث العسكري الصيني ، المصممة بشكل خاص لمنع وصول القوات العسكرية الخصم إلى النزاعات الإقليمية. يشتمل الطراز CSS-5 Mod 5 ومتغير من DF-26 على مهام مضادة للسفن."[2]

تعزز الصين من قدراتها على الردع النووي ،ومن خلال تحديث منظومتها الصاروخية ،خاصة التي لها القدرة على حمل رؤوس نووية ،وتتخذ تدابير لذلك ،مثل تطوير الصواريخ الباليستية العابرة للقارات ICMB ولقد طور جيش التحرير الشعبي واستفاد من منشآت سرية تحت الأرض منذ نشر أقدم الصواريخ التي تعمل بالوقود السائل للاستفادة منها الإخفاء النظم الصاروخية الحديثة التي تعمل بالوقود الصلب .

الصين تنتج صواريخ باليستية متقدمة تكنولوجيا ، وقد باعت تكنولوجيا الصواريخ الباليستية إلى بلدان أخرى ، ونشرت قوة كبيرة من الصواريخ الباليستية في المناطق المجاورة لتايوان ، وتوسع من متناول صواريخها الباليستية في محاولة لمنع الأجنبية القوى من التورط في أي صراع إقليمي في المستقبل. تستطيع الصين بالفعل استهداف الولايات المتحدة بقوة صغيرة نسبيا، وقوتها القتالية للنمو تتزايد من حيث الكم والنوع.[1]

[1] حكيمي ،**مرجع سابق** ،ص90

[2] report on ballistic and cruis missle threat ,(usa:e National Air and Space Intelligence Center ,2017) ,p15.

[1]Ibid,p38.

جدول رقم (1-3):يوضح الصواريخ الإستراتيجية الصينية 2011

الترسانة الصاروخية الصينية			
النظام	**الصوراريخ**	**قاذفات الصواريخ**	المدى
ICBM،ص.ب عابرة للقارات	75-50	75-70	**13000-5400كم**
ص.ب.متوسط المدى **IRBM**	20-5	20-5	**3000كم**
ص.ب متوسط المدى **MRBM**	100-75	100-75	**1750كم**
SRBMص .ب قصير المدى	1200-1000	250-200	**600-300**
GLCM	500 -200	55-44	**1500كلم**

من إعداد باحثة : اعتماد على المرجع : حكيمي ،مرجع سابق ،ص92.

المطلب الثالث :سياسة التحديث الأمنية وأثرها في الامن الآسيوي

يحاول برنامج التحديث العسكري للجيش الصيني من التغيير البيئة الأمنية في آسيا والمحيط الهادي ،ويحول السياسة الأمنية الصينية المواءمة بين تطوير القدرات العسكرية الصينية واستغلال الظروف المواتية إقليمية ودوليا لتحقيق أهداف الاستراتيجية في منطقة غرب المحيط الهادي وجنوب وجنوب شرق اسيا ،والتي تتمثل بالأساس في:

- تسعى السياسة الامنية الصينية الاعتماد على النظام الأمني العالمي لواجهة اي تهديدات قد تواجهها التجارة أو الاستثمارات الدولية، وتقليص الهيمنة الأمريكية على شئون غرب وشرق المحيط الهادي وآسيا ،وقدرتها على التدخل المباشر في صراعات المنطقة.

- القدرة على التمسك بالمطالبات السيادية للصين في الأقاليم المتنازع عليها مع عدد دول الجوار ،وفي هذا الاطار تحدد السياسة العسكرية الصينية ثلاثة احتياجا أساسية، وتشمل:

أ) احتواء وضع تايوان التي ترفض الحزب الشيوعي الصيني بالسيادة على الجزيرة

ب) احتواء اي تنام في قوة اليابان ،اوفي تداعيات تحالفها العسكري مع الولايات المتحدة على الصعيد الاقليمي،

ت) الحفاظ على المطالب الصينية في بحر الصين الجنوبي في مواجهة اي تهديد من قبل بروناي ،"وماليزيا والفلبين ، ،وتايوان وفيتنام".

ركزت السياسة التحديثة العسكرية الصينية ،على البعد الاقليمي ،على عنصرين أساسيين:

- النشر برا لأعداد كبيرة من ناقلات الأسلحة (القذائف) القادرة على حمل رؤوس نووية لمسافات بعيدة وبدقة عالية مثل (الصواريخ الباليستية، وصواريخ كرزو، وطائرات بدون طيار) لتنفيذ مهمات هجومية.

استثمار موارد هائلة في البنية التحية المتعلقة بالاستطاع لتحقيق القدرة على إيجاد الخصوم، وتعبقهم واستهدافهم في نطاقات المواجهة .منخلا التقدم في تقنيا تحديد المواقع والتوجيه ،وتكنولوجيا الاستشعار التي تسمح بقدر كبير من الدقة في اطابة أهداف أرضية وبحرية ،وربما حاملات طائرات. [1]

[1] صبحى منتصر ،**مرجع سابق** ،ص.22.

أ) السياسات الصينية الأمن القومي :

تركز السياسات الصينية تركز في المقام الأول على النمو الاقتصادي من 1980-1990الى حتى 2000أنها حددت العقود الأولى من القرن21 بأنها "فترة الفرصة الاستراتجية في البيئة الدولية من شأنها أن تسمح الصين للتركيز على بناء شاملة على السلطة الوطنية من الأهداف السياسية الامن القومي المعاصر فيمايلي:[2]

- إدامة الحكم .
- الحفاظ على الاستقرار الداخلي .
- استدامة النمو الاقتصادي والتنمية .
- الدفاع عن السيادة الوطنية والسلامة الاقليمية .
- تأمين مكانة الصين كقوة عظمى .

"وضعت الحكومة السياسات الامنية منفصلة ،ولكن في اوائل عام 2015،تبنت الصين إصدار علنا على الخطوات العريضة ضمن استراتيجية **الأمن القومي** ،منها المعالجة التهديدات الأمنية الدولية ،ودعوى إلى المشاركة الدولية لمعالجة الأمن المشترك"

-الخطوات تهدف لضمان الأمن وتعزيز التحديث، وكذلك الحفاظ على النظام الاشتراكي في الصين بالإضافة بالاستراتيجية للسلام والتنمية في العالم بالإضافة الى مجموعة من القوانين(سيادة القانون)في قوانين عام2015و 2016" تهدف إلى معالجة المخاوف الأمنية الوطنية ،بما في ذلك عقوبات أشد على الجرائم المتعلقة بالإهاب والتطرف وتدابير الأمن السيبراني...الخ "[3]

ب) دور الجيش التحرير الشعبي في الامن القومي:

تتمثل دور الجيش الشعبي الصيني في حماية مصالح الأمن القومي المتطورة للصين وتسليط الضوء على السياسات:

مثل إلتزام جيش الشعبي الصيني على الردع النووي ،من" **السياسات الصينية الدفاعية** "نحو المجالات الامنية ،مثل الانترنت والفضاء وكذلك التركيز على العمليات البحرية العالمي.

[2]: REPORT ON « **CHINA MALITARY POWER** » (china : difence intiligence agency ,2019.),p.13

[3] **Ibid,p13-14.**

- حماية مصالح الصين في مجالات جديدة :مثل الفضاء و الفضاء الإلكتروني.
- حماية مصالح الصين في الخارج والحفاظ على الردع الاستراتيجي .
- المشاركة في التعاون الأمني السياسي الاستقرار الاجتماعي في الصين.
- إجراء الانقاذ في حالات الطوارئ والاغاثة من الكوارث والبعثات "حقوق ومصالح الحماية"[1]

تغير التوزان الاقليمي في شرق آسيا :

تميزت البيئة الإقليمية لشرق آسيا بخصائص الإستراتيجية ،وذللك لوجود قوى كبرى ذات أبعاد دولية في تأثيرها متضمنة في الاقليم ،وهي الصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا واليابان ،لقد مارست كل منها تأثيرها في الاقليم لماتملكه من قوة نووية ضخمة وقوة عسكرية .

تغير الظروف السياسة الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر ، هناك أربعة أسباب أساسية دفعت إلى استمرار المواجهة والتوتر في الإقليم ،وهي :

أ. استمر التوزان الإقليمي في شرق آسيا يعكس صيغاً معينة من الاستجابات الدينامية لأوضاع التوازن الدولي ،ولأوضاع القوة الإقليمية .

ب. ورغم أن الصين قد أصبحت المتغير الثاني المحرك لتوزان القوى في إقليم شرق أسيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية .فقد صارت اليوم متغيراً يصعب تجاوزه في معادلة التوزانات الإقليمية لشرق آسيا.

ت. بقي إقليم شرق آسيا يحتضن النظم الشيوعية (الصين الشعبية وكوريا الشمالية)،كما بقيت التعقيدات المتنوعة سائدة فيه أيضا :

- مواجهة بين الكوريتين
- النزاع الاقليمي حول جزر الكوريل ،ومشكلة إعادة توحيد تايوان مع الصين ،
- مشكلة المطالب الاقليمية على الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي ،ولقد لعبت هذة التعقيدات دور المعوق في تعزيز وضع الأمني الاقليمي.

[1] **Ibid**,**p14**.

أما تغير الثاني فيرتبط شرق آسيا كمزكز اقتصادي عالمي للنمو الاقتصادي السريع الذي تمر بيه دول الاقليم ،ما يجعل آسيا مركزاً للنشاط الاقتصادي العالمي في القرن الحادي والعشرين ،مثل للتنظيمات الاقتصادية الإقليمية ،الأبيك ورابطة الآسيان .وكذلك مشروع الصيني الحزام والطريق .[1]

تفق الادراكات والمخاوف الامنية في تصور الصين لمتطلبات أمنها وراء أهم العوامل الدافعة بالصين الى ربط متغيرات البيئة الامنية الاقليمية في شرق آسيا بأمنها القومي في سياق السياسة الامنية في آسا عموما بعد أحداث 11 سبتمبر ،فالحرب العالمية على الارهاب التي أطلقتها الولايات الأمريكية بعد 11سبتمبر2001 والتي انتهت باحتلالها لأفغانستان والعراق.

دفعت الصين الى اعادة تعريفها بيئتها الأمنية والتهديدات التي يمكن أن تطال الامن القومي .

- لم تتبنى الإنعكاس الحاصل حقيقة في الأمن الآسيوي .
- تأثير التنافس الأمريكي الصيني كقضية
- تؤثر السياسات الأمنية الصينية في البيئة الأمنية لشرق آسيا بناء على:

1) قضية تايوان والدعوة المستمرة من أجل حماية وتحقيق وطن واحد حكومات متعددة .
2) وضع جو أمني أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة .
3) تغيير الرؤية السياسية لدول المنطقة من الصين
4) تحييد الصراعات الحدودية وزيادة تدفق التجارة الخارجية الصينية والاعتماد المتبادل بينها وبين دول آسيان .ضمن مشروع الحزام والطريق.

[1] خضر عباس عطوان ،**مستقبل العلاقات الأمريكية – الصينية** ،(أبوظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث ،2004)،ص ص،109-112.

الخاتمة

الخاتمة :

إن الأحداث الدولية المتسارعة التي تميز النسق الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، بحكم التفاعلات العميقة والمتداخلة بين الوحدات السياسية الدولية المكونة للنظام العالمي أجبرت كل دولة على انتهاج استراتيجية وسياسة أمنية معينة قصد المحافظة على مصالحها وتأثيرها في هذا النظام الإقليمي والعالمي، هذه السياسة الأمنية التي تعتمد على الإمكانيات المتاحة وحسن استغلالها قصد الوصول إلى النتائج المرجوة، ولم تكن الصين ترى في الوسائل الأمنية وحدها الكفيلة بالحفاظ على مصالحها لذلك استعملت معها وسائل أخرى خاصة التنمية الإقتصادية وتقديم صورة سلمية للعالم لطمأنته وخاصة جيرانها الأقربين في بحر الصين الجنوبي، وقد قدمت الصين تصوراتها لسياستها الأمنية على مبدأ السلام والتنمية، وطبقتها على جزيرة تايوان الإقليم المنشق على البر الرئيسي للصين وهو ما أوحى بإيجابية تصورات الصين، وقد كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، الأثر البالغ على إصرار الصين في مكافحة الإرهاب لطمأنة المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي اصطفت الصين خلفها في استراتيجيتها لمكافحة الارهاب، وخلق بيئة آمنة في محيطها الإقليمي و مع جيرانها، كما أنها ساهمت في خلق منظمات إقليمية للتنمية والسلام على غرار منظمة شنغهاي ومبادرة الحزام والطريق وهي كلها طرق وسبل غير تقليدية لمواجهة التحديات الآمنية،وهي بذاك زاوجت بين الحزم واللين في سبيل تحقيق طموحاتها وسياساتها الآمنية من أجل تحقيق الإستراتيجية الكبرى للحفاظ على آمنها وبقاء كيانها السياسي.

وعليه انطلاقا مما سبق واعتمادا على دراستنا هذه بمباحثها وفصولها فقد توصل هذا البحث إلى استخلاص جملة من النتائج هي:

1. أدت هجمات الحادي من سبتمبر 2001 إلى تبني الصين سياسة أمنية جديدة انتهجتها في جوارها الإقليمي بناء على تصوراتها الآمنية للحفاظ على مصالحها
2. نجاح السياسة الآمنية للصين المنتهجة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001. وذلك بالحفاظ على الآمن القومي الصيني وكيان الدولة.
3. ارتباط الصين بالنسق العالمي بعد الحرب الباردة جعلها تتأثر بالأحداث الدولية خاصة هجمات 11 سبتمبر 2001، مما اجبرها على تبني سياسة امنية جديدة عقب تلك الاحداث العالمية

4. أدت أحداث 11سبتمبر2001 تغير في جميع الجوانب الفكرية والأيديولوجية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية .

5. بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الوضع ما يسمى (مكافحة الارهاب الدولي) ضمن جدول الأولويات العالمي.

6. تسعى الصين حماية مصالح الحيوية المهددة في ظل التنافس الأمني والاقتصادي خاصة منطقة شرق آسيا تمثل عبور نفطي وتجاري مهم لها.

7. يتمتع أمن الطاقة بأهمية كبيرة بالنسبة الاقتصاد الصين وسياستها.

8. تعتبر الصين ثاني أكبر إنفاق العسكري دفاعي في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

9. تسعى الصين خفض الوجود العسكري الأمريكي في منطقة آسيا –المحيط الهادي.

10. دعم جهود التعاون الأمني الإقليمي مثل مشروع حزام والطريق ومثل رابطة الآسيان.

11. إن مضمون السياسة الأمنية الصينية في آسيا شمولية في بناء القوة القومية، وإتباع وسائل أكثر واقعية في التعامل مع بيئتها الإقليمية

12. حققت الصين نمواً اقتصاديا، تلازم انعكاساتها على قوتها العسكرية.

13. تصاعد قوة الصين الإقليمية وتأثيرها على التوازنات الإقليمية لشرق آسيا.

وبناء على تلك الخلاصات والنتائج السابقة التي سقناها، فإننا سنفسر الفرضيات التي انطلقت منها هذه الدراسة:

- الفرضية الرئيسية: وهي (تنعكس التغيرات القيمية والهيكلية التي أفرزتها أحداث 11 سبتمبر على التغير في السياسات الأمنية لجميع الدول وفي كل الأقاليم ومن بينها الصين)

وهي فرضية صحيحة ومثبتة وقد يمكن القول إن التغيرات أحداث 11سبتمبر2001 بشكل مباشر على السياسة الأمنية الصينية في آسيا

1. الفرضية الفرعية الأولى: وهي (كلما كان هناك تغير في الأحداث العالمية كلما أدى الى اعادة صياغة تصورات الامن الدولي.)

وهي فرضية أيضا مثبتة وصحيحة بحيث أن الأحداث العالمية الكبرى تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في تغيير السياسات الأمنية للدول، مما يحتم عليها التكيف مع المعطيات الجديدة كما حدث مع هجمات 11 سبتمبر 2001، التي كانت معلما بارزاً في تغيير سياسات كثير من الدول منها الصين.

- الفرضية الفرعية الثانية: وهي (كلما زادت التهديدات الأمنية في المحيط الاقليمي للصين كلما تتعدد المنظورات الصينية لبناء سياستها.)

وهي أيضا فرضية مثبتة وصحيحة تأثير التهديدات الأمنية في آسيا والمحيط الإقليمي أثر عل سياسات الامنية الصينية ومصالحها الحيوية في منطقة.

الملاحق

الملحق رقم (01) : خريطة توضح الممر البحري القطبي



الملحق رقم (02) : منحى البياني يوضح أهمية المبادرة الدول المشاركة في الحزام والطريق

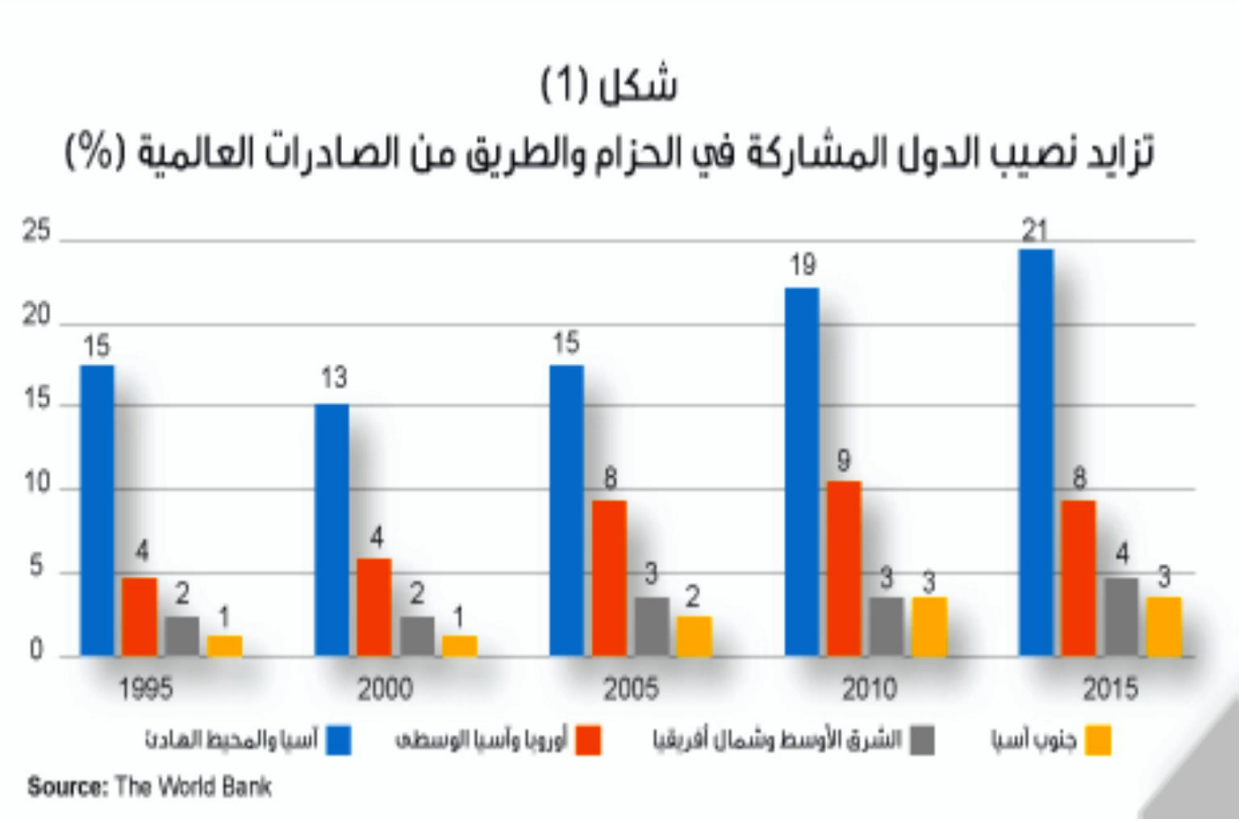

المصدر :**نفس المرجع**

الملحق رقم (03) : خريطة توضح ممرات الاقتصادية البديلة لمضيق ملقا



المصدر : علي صلاح ،ملحق يصدر دوري "تقرير المستقبل اتجاهات الجديدة مشروع " الحزام والطريق ،العدد الأول، (أوت 2014)

الملحق رقم (04) : خريطة توضح خط سكة حديدة بين الصين – سنغافورة



الملحق رقم (05) : مخطط مبادرة الحزام والطرق



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
كلمة شكر وعرفان	
إهداء	
الملخص	
الفهرس	
خطة الدراسة	
المقدمة	أ
الفصل الأول: تصورات بناء الأمن بعد 11 سبتمبر 2001	01
المبحث الأول: مدخل نظري لفهم السياسة الأمنية	01
المطلب الأول: مفهوم الأمن	02
1) علاقة السياسة الأمنية بالأمن	03
▪ المطلب الثاني: مفهوم القوة في العلاقات الدولية	05
▪ المطلب الثالث: التحليل الجيواقليمي للعلاقات الدولية	07
المبحث الثاني: التحديات الأمنية لما بعد الحرب الباردة وتأثيرها على آسيا	09
المطلب الأول: التحديات التقليدية	09
الفرع الأول: التحديات العسكرية	10
الفرع الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية	11
المطلب الثاني: التحديات الجديدة	14
التهديدات البيئية	14
مخاطر القرصنة	15
تجارة المخدرات	16
تحديات الصحية	16

المبحث الثالث: أحداث 11 سبتمبر 2011 وانعكاسات الأمنية على العالم	18
المطلب الأول: الإنعكاسات السياسية والاقتصادية	18
المطلب الثاني: الإنعكاسات الأمنية والعسكرية	21
المطلب الثالث: الإنعكاسات الفكرية والثقافية	22
الفصل الثاني: السياسة الأمنية المنظور الصين	
المبحث الأول :الأهمية الجيو سياسية لبيئة الأمنية الصينية	25
المطلب الأول :الأهمية الجغرافية للصين	26
المطلب الثاني: المقومات البشرية	28
المطلب الثالث :المقومات السياسية	30
المبحث الثاني: مضامين العقيدة الأمنية الصينية	31
المطلب الأول :المقومات العسكرية الصينية	32
المطلب الثاني :أهداف العقيدة العسكرية الصينية	34
المبحث الثالث: التصورات الأمنية الصينية بعد 11 سبتمبر2001	38
المطلب الأول :الرؤية الأمنية الصينية	38
المطلب الثاني: مصالح الأمنية الصينية في أسيا	41
المطلب الثالث: الأولويات الصين الأمنية	43
الفصل الثالث: تحولات السياسة الأمنية الصينية بعد 11 سبتمبر2001	
المبحث الأول: تأثير العامل الاقتصادي في التحول السياسة الأمنية الصينية	48
المطلب الأول :إنعكاس العامل الاقتصادي على الأمن في شرق أسيا	48
الفرع الأول: نموذج الإوز الطائر	50
المطلب الثاني: استراتجية الحزام والطريق وتأثير البنك الاستثمار الأسيوي	53
المطلب الثالث: البعد الطاقوي في السياسية الأمنية الصينية	60
المطلب الأول: العولمة الأمنية	65
المطلب الثاني: الرؤية الصينية للعولمة	67

المطلب الثالث: الاستراتيجيات للتعامل مع العولمة	68
المبحث الثالث: سياسة التحديث الأمنية الصينية	70
المطلب الأول: برنامج تحديث القوات الصينية	70
1. تحديث القوات البحرية الصينية	71
2. تحديث القوات البرية الصينية	72
3. تحديث القوات الجوية الصينية	74
المطلب الثاني :تطوير الأسلحة الصينية	76
المطلب الثالث :سياسة التحديث الأمنية وأثرها في الامن الأسيوي	79
الخاتمة	84
الملاحق	88
قائمة المراجع	94

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: القواميس

قاموس دول العالم نبذة تاريخية وجغرافية . الجزائر : دار المعرفة، 2007 .

ثانيا: الموسوعات

1) كيالي، عبد الوهاب . **الموسوعة السياسية** ، ج1 . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1995

ثالثا: الكتب

1) أبو طالب، حسن . " **الرؤى الأسيوية الكبرى للأمن في أسيا** " . في : هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين . **قضايا الأمن في أسيا** . القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 2004 .

2) إس وي، وانغ . **الحزام و الطريق :ماذا ستقدّم الصين للعالم** . تر: رشا كمال، و شيماء كمال . القاهرة: سما للنشر و التوزيع،ط.1، دون سنة.

3) بيليس ،جون ، وستيف سميث . **عولمة السياسة العالمية** . دبي: مركز الخليج للأبحاث ط.1، 2004 .

4) جندلي، عبد الناصر . **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** . الجزائر: دار الخلدونية، 2007).

5) جيل، بيتس ."الصين مركز ناشئ للقوة العالمية " .في:جيرايمي هيرد . **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشر**

6) حتى ،ناصيف يوسف . **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985 .

7) حسن حسين ، فوزي . **الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية** . بيروت: دار المنهل اللبناني، ط.1، 2009 .

8) دندن، عبد القادر . **الصعود الصيني والتحدي الطاقوي الأبعاد والإنعكاسات الإقليمية** . الجزائر :مركز الكتاب الأكاديمي،2016 .

9) زبيدي، نصير مطر . **دور الأجهزة الاستخبارية الأمريكية ،في ظل التحولات الجديدة للأمن القومي الأمريكي** . عمان: دار الجنان للنشر ،ط.1. 2013 .

10) زهيغيو ،كونج .**انشاء القوة البحرية الصينية التحديات وإدارة الاستجابات** . تر :حليم نصر . بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون ،ط.1. 2017.

11) سعد أبو عامود ،محمد . المفهوم العام للأمن. مصر: مركز الإعلام الأمني بدون ط ، بدون سنة .

12) سيد سليم ، محمد . **أسيا والعولمة** . القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية ، 2003 .

13) شاهر، إسماعيل شاهر. **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول 2001**. دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، ط .1 ، 2009 .

14) شيخ، نورهان . **العولمة والأمن في آسيا** . القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية : 2004 .

15) عبد العال عبد الغني، ايمان. **السياسة الخارجية اليابانية في شرق آسيا1990–2008**. مصر: المكتب العربي للمعرف للنشر.

16) عبد الفضيل، محمود . **العرب والتجربة الاسيوية الدروس المستفادة** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،ط. 1،2000 .

17) غيل ، باتس . **النجم الصاعد الصين ودبلوماسية أمنية جديدة** . تر: دال ابو حيدر . بيروت: دار الكتاب العربي،2009 224 .

18) قوانغ، شينوي. **جغرافيا الصين** . تر: محمد أبو جراد . بكين: دار النشر باللغات الأجنبية 1987 .

19) محمد الموسوي، عبد الوهاب . **الأزمة الآسيوية إشكالية النظام الدولي الجديد** . عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ط.1 ، 2016 .

20) مصباح، عامر. **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن** . القاهرة:دار الكتاب الحديث .

21) ـــــ.**نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية** . القاهرة: دار الكتاب الحديث ، 2001 .

22) ـــــ.**الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006

23) **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى** . القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2009

24) ـــــــــــ، **العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية**، الجزائر :دار الكتاب الحديث ،ط.1 ،2014.

25) مؤيد يونس، يونس. **ادوار القوى الأسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في أسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية** . عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط.1، 2015.

26) ميتكيس، هدى ، صدقي عابدين . **قضايا الأمن في آسيا** . القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية: 2004 .

27) ناجى الرفاعي، منتصر عمران. **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الامريكية** . بيروت : بيسان للنشر التوزيع ،ط.1، 2017.

28) ناي ، جوزيف . **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية** . ترجمة : البحريمي، محمد توفيق ،وعبد العزيز عبد الرحمان الثنيان . الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، ط 2 ، 2012 .

29) نيدهان، جوزيف . **تاريخ العلم والحضارة في الصين** . تر: محمد غريب جودة . الإسكندرية: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1959 .

30) ولد أباه ،السيد . **عالم مابعد 11 سبتمبر 2001، الإشكالات الفكرية والاستراتيجية** . بيروت : الدار العربية للعلوم، ط1، 2004 .

31) دوفاي، ألكسندر . **الجغرافيا السياسية جيوبوليتيك** . تر : حسين حيدر . بيروت : عويدات للنشر و التوزيع ،2007 .

32) عطوان ،خضر عباس. ،**مستقبل العلاقات الأمريكية– الصينية** ،(أبوظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث ،2004).

رابعا: المذكرات التخرج

1) ربيعي، سامية .**آليات التحول في النظام الإقليمي:النظام الإقليمي لشرق أسيا**. أطروحة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة قسنطينة،كلية الحقوق قسم العلوم السياسية .2007-2008 .

2) عليم، محمد.**السياسة الأمنية الإقليمية للصين في العصر الذي تلا الحرب الباردة** . مذكرة شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر :كلية العلوم الإنسانية . 2000 /2001 .

3) دندن، عبدالقادر. **الاستراتجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطيها الإقليمي:أسيا الوسطى،جنوب اسيا**، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012-2013 .

4) حكيمي ، توفيق . **مستقبل التوزان الدولي في ظل الصعود الصيني** ،أطروحة دكتواره، باتنة:جامعة الحاج لخظر ،2014-2015 .

5) اوجانة ،عبد الرحمن ، **الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم المؤشرات والتقارير الدولية 1992-2016**، شهادة الماستر (ورقلة :جامعة قاصدي مرباح،2016-2017)، ص. 44.

6) صاحبي ، محمد صالح. **السياسات الأمنية للاتحاد الأوربي اتجاه المنطقة المغاربية** (الهجرة غير شرعية) مذكرة ماستر، أم البواقي ، جامعة العربي بن مهيدي، 2016-2017.

7) صادقي، نعيمة . **السياسة الأمنية التركية وتوجهاتها الإقليمية 2002-2015 (دراسة حالة ازمة عين العرب كوباني)**، مذكرة ماستر، بسكرة: جامعة محمد خيضر ، 2015-2017 .

8) بن سانية، عبد الرحمان . **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية** ،أطروحة دكتوراه،جامعة تلمسان :أبي بكر بلقايد ،2013 .

9) طويل ، نسيمة . **الإستراتجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا**، أطروحة دكتوراه ،باتنة: جامعة الحاج لخظر ،2009-2010 .

10)علمي،حفيظة . **الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد احداث 11 سبتمبر 2001**. مليانة :جامعة الجيلالي بونعامة خميس ،2014 .

11)معمري ،خالد ، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**،رسالة الماجستير،باتنة: جامعة الحاج لخظر ،2008/2007.

خامسا:المحاضرات

12)المزروعي، مثنى مشعان ." **محاضرات في مقياس الجغرافيا السياسية** " (كلية التربية ،جامعة المستنصرة ، د س ن)

.

سادسا: المجلات والدوريات

1) بشير حراري، خالد . "**مفهوم القوة في السياسة الدولية**". مجلة المستقبل، (2015).

2) بلعيشة، محمد. " البعد الأسيوي في الإدراك الاستراتيجي للكيان الإسرائيلي (العلاقات الثنائية مع الصين: المحددات والأبعاد) " .**مجلة العلوم القانونية والسياسية**، م.09، ع03 (ديسمبر 2018)

3) بن اسماعيل ، زكريا . "الاستراتيجية الأمنية الصينية في بحر الصين الجنوبي ". **مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة الاغواط**، مقال التاسع،14(جوان 2017):

4) الحربي، سليمان عبد الله . " **مفهوم الأمن : مستوياته وصيغة وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**". المجلة العربية للعلوم السياسية 119 (2018) : ص ص (ص ص معناها من بداية صفحة المقال حتى نهايته)

5) خمليشي، سمير ." صناعة الدفاع بالقطب الشرقي في" الصين و اسرائيل نموذجاً ". **مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديقراطي العربي برلين –ألمانيا** ، م 1 ،ع 1 (سبتمبر2018)

6) عبد السلام ، محمد . "القدرات العسكرية الصينية والتوازن الاقليمي ". **مجلة السياسة الدولية** ،ع **318** ، (2011)

7) أبو حلاوة ،كريم ، نوار علي، "**القوة الناعمة الصينية في عصر المعرفة (الموارد والتحديات)**" م.40، ع 5 (سبتمبر 2018) .

8) هادي ،عبد المنعم علي، "الموقع الجغرافي السياسي للصين وأثره في علاقاتها الدولية"، **مجلةالبحوثالجغرافية**، ع.12،(2010)

9) إسوي ،وانغ ."**الحزام والطريق: ماذا ستقدّم الصين للعالم**"،تر: رشا كمال وشيماء كمال، (القاهرة: سما للنشر والتوزيع، ط.1)

10)حكمات، العبد الرحمان. "اللغز الصيني: إستراتجية الصين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة"، **مراجعة الكتب، سياسيات عربية** ،عدد .35(نوفمبر 2018)، ص ص 116-117.

11)منتصر صبحى ،مروة ."التعادل التقليدي :التداعيات الإقليمية للتحديث العسكري الصيني "،**السياسة الدولية**، مجلد .51.العدد.202. (اكتوبر2015)

12)عربيد ،أمال ."الصين وتنافسها العسكري مع روسيا "،**مجلة الاتحاد العام العمال الكويت**

سابعا:المواقع الكترونية :

1. **هل يمكن أن تصبح الصين قوة جديدة لتقييد التوازن في النظام العالمي؟**"، صاحب المقال و المدونة، في: www.artabic :people-daily.com.cn/31664/index-http تاريخ التصفح : (2019/03/18) .

2. عبدالمبدي ،يحي محمد. "**هل تمثل الصين خطرا حقيقيا على الولايات المتحدة**"

http://www.taprir.org/showarticle.cfm:351 تاريخ التصفح: (2019/03/18) ا

3. محمد ضياء الدين محمد، الاتجاهات العلاقات الدولية بعد أحداث سبتمبر، تاريخ التصفح: (15مارس 2019)

4. حسين عبد الراضي ،"القوة العسكرية الصينية :تحديث قوة لقتال والنصر "،**المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية** ، في: **http// ww.ecsstudies.com** تاريخ الاطلاع :(2019/04/18).

5. الأمن والدفاع العربي، ترتيب أقوى جيوش العالم"، تاريخ النشر: (2015/05/26، تاريخ التصفح، 2019/03/27، التصفح:23.29) **23297**: p? /**sdarabia..com**/ http://.

6. **موسوعة مقاتل من الصحراء** ،"مصالح الصين وأهدافها في الشرق الأوسط،"**موضوعات سياسية** ،**في** : **http//www.moqatel.com/.opememshare/ Behoth siasia21msalhchima/seco5.doc-cvt.htm**

7. **opulation pyramide**:في :

https://www.populationpyramid.net/population-size-per-/country/2017

8. التعاون الأمني الدولي، في :**wwwarabic.china.org.cn**

9. رايموندلي، " صعود قومية الهان بالصين: الأسباب والتداعيات" **مركز الجزيرة للدراسات**، (16افريل 2014)،

10. شحرور ،عزت ."مبادرة الحزام والطريق :رؤية نقدية"،**مركز الجزيرة للبحوث والدراسات**،(ماي2017)

11. رايموندلي، "المسلمون في الصين وعلاقاتهم بالدولة"، **مركز الجزيرة للدراسات**،(18 أوت 2015)

12. المعجزة الاقتصادية الصينية بالأرقام ..الاقتصاد تضاعف 42 مرة بأربعين عاما، **شبكة الجزيرة الإعلامية**18 /2018/12،

13. مضيق ملقا في أمن الطاقة الصينية، **مركز العربي للمعلومات** في :http://www.arabsino.com/articles/10-05-26/2581.htm

14. الصين و أمن الطاقة، **مركز دراسات الصين وآسيا** ، 2009،في :http://www.chinaasia-rc.org/index.php?d=32&id=176 تاريخ الاطلاع:2019/05/15

15. ميزانية الدفاع الوطني للصين ستنمو بنسبة 7% في 2017،**مركز العربي للمعلومات** ،2017/03/06،**في** :**www.arabsino.com/articles/17-03-08/13076.htm 1/4**

16. ميعوات ،آمنة ،أسس و إستراتيجيات الأمن النفطي الصيني في منطقة الشرق الأوسط، **المركز الديمقراطي العربي** ، 2016/11/02في: **www.qipri.org/research/335-2016-11-07-08-06-06 13/13**

ثامنا: الجرائد

1) "الصين تحت الولايات المتحدة على إلغاء عقوبات على بنك صيني"، **صحيفة الشعب الصين اليومية**:(01-08-2012)

2) الكتاب الأبيض: الصين تواجه مزيدا من التحديات الأمنية المتعددة والمعقدة، **الصحيفة الشعب اليومية الصين.**

3) الكتاب الأبيض: الصين تواجه مزيدا من التحديات الأمنية المتعددة والمعقدة، **الصحيفة الشعب اليومية الصين** 2011/03/31

4) "الصين تحت الولايات المتحدة على إلغاء عقوبات على بنك صيني"، **صحيفة الشعب الصين اليومية**:(01-08-2012)

5) المنسي ،إسلام ."**الحزام والطريق:الصين ولعبة السيطرة على مفاصل العالم**"،**جريدة إضاءات الالكترونية**، عدد 14/ 2017/05

6) انضمام دول جديدة للبنك الآسيوي يزيد الضغوط على البنك الدولي ،**صحيفة العرب** الاثنين 30/03/2015

7) عقاد ،كميل .الصين تتجه لاحتلال المركز الأول في استهلاك النفط، **جريدة الرياض** ، العدد 16492 2013/08/12

تاسعا:المراجع باللغة الانجليزية

1) Oliver dalichauk, **Sécurité et défense nouveaux défis nouveaux acteurs**, (madagascar : Friedich-Ebert stiftunh).

2) Zimmerman , Thomas . **The New Silk Road** : **China The U.S** , **And The Futur Of Central Asia** . New York: Universiy Center On International Cooperation, 2015.

3) **report on ballistic and cruis missle threat** . usa:e National Air and Space Intelligence Center ,2017 .

4) **REPORT ON CHINA MALITARY POWER** . china : difence intiligence agency ,2019.

5) czeslaumesjasz,**security as an analytical concept**.paper presented at the 5 th pam, European conference on international relations. In Hague .9-11 (september2004).

6) Alain Roux,**la chine au xxesiécle**, Paris:Armandcolin,**4thedm**,2006

7) Julius D.A . Reynolds,"**AnEmpirical Application Of Regional**

8) **Security Complex Theory**" : TheSecuritization Discourse In China's Relations With Central Asia And Russia, Dissertation Of TheDegree Master , centraeuropean university, june 2009, p 13.

9) ThomasZimmerman, **The New Silk Road** : **China The U.S** , **And The Futur Of Central Asia**,**CenterOnInternationalCooperation**, **NewYorkUniversiy**, October 2015.